مختارات إيرانية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

السنة السادسة
العدد ٨١ - أبريل ٢٠٠٧

- حل أزمة المحتجزين البريطانيين.. تفاؤل كيف يمكن حمايته؟
- الطريق الذى تشقه طهران والرياض
- العرب وإيران والولايات المتحدة فى مؤتمر بغداد
- الخيارات الأمريكية المحتملة للصدام مع إيران
- لماذا دعا المرشد إلى تفعيل سياسة الخصخصة؟
- هل بدأت سوريا فى الابتعاد عن إيران؟

٨١

مختارات إيرانية

السنة السادسة ـ العدد ٨١ ـ أبريل ٢٠٠٧

رئيس مجلس الإدارة

صلاح الغمرى

رئيس تحرير الأهرام

أسامة سرايا

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المراغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

أ. محمد حسن الزيبق

د. طارق محمد محمود

أ. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المستشار الفنى: السيد عزمى

المدير الفنى: حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية: مصطفى علوان

صورة الغلاف:

أزمة المحتجزين البريطانيين بداية لتفاؤل: لكن كيف يمكن حمايته ؟

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧

مختارات إيرانية

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

◆ **افتتاحية العدد:**
حل أزمة المحتجزين البريطانيين .. تفاؤل كيف يمكن حمايته ؟........................د. محمد السعيد إدريس ٤
◆ **دراسات:**
١- السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج (الفارسي) ٦
٢- العلاقات الإيرانية- التركية والنظام الإقليمي العربي... التحديات وآفاق المستقبل ١٢
٣- تاريخ البترول في إيران ٢١
◆ **مداخلة:**
١-الفهم الاسرائيلي لسياسات الاستقطاب والمحاور في المنطقة........................ ٣٠
◆ **قراءة في كتاب:**
- التحولات النفطية في الخليج (الفارسي) وتنامي دور الولايات المتحدة في المنطقة........................ ٣٦
◆ **وثائق:**
١- التركيبة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام........................ ٤٣
٢- ديمقراطية بلا أحزاب خداع للعوام........................ ٤٤
افتتاحيات الصحف الإيرانية:........................ ٤٨
◆ **قضية العدد:**
- العرب وإيران والولايات المتحدة في مؤتمر بغداد........................ ٥٠
◆ **شئون داخلية:**
١- لماذا دعا المرشد إلى تفعيل سياسة الخصخصة؟........................ ٥٣
٢- الخصخصة في إيران وعلاقتها بالهجوم الأمريكي........................ ٥٥
٣ - آراء المعارضين والمؤيدين لموازنة ٢٠٠٧ .... ٥٧
٤-خطة متعددة الأوجه لتعويض الهزيمة........................ ٥٨
٥-السلطة وخيارات الشيعة........................ ٦٠
٦ - القدرة الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية. ٦٣
٧- مجلس الخبراء وكيفية الإشراف على الزعامة. ٦٤
٨- القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة ٦٥
٩- أوضاع العمال والحركة العمالية في إيران........................ ٦٧
◆ **تفاعلات إقليمية:**
١-الطريق الذي تشقه طهران والرياض........................ ٦٩
٢- إيران ليست العراق أو أفغانستان........................ ٧٠
٣- العراق .. إلى أين؟........................ ٧١
٤- الإرهاب: التحدي الأساسي الذي يواجه المحتل في العراق........................ ٧٢
٥- الجغرافيا السياسية الكردية والسياسة الخارجية الأمريكية........................ ٧٢
٦- سيناريو تجزئة العراق........................ ٧٤
٧- رسائل المقاومة من حزب الله........................ ٧٤
٨-صحوة شيعة اليمن........................ ٧٦
٩- قواعد اللعبة في أفغانستان........................ ٧٧
◆ **إيران.. لماذا؟**
- العراق بين إيران والسعودية........................ ٧٩
◆ **علاقات دولية:**
١ - تغيير النظام أم تغيير سلوك النظام؟........................ ٨٢
٢- الخيارات الأمريكية المحتملة للصدام مع إيران........................ ٨٣
٣- الفاعلية السياسية للعقوبات الاقتصادية........................ ٨٤
٤- النظام الدولي في حالة انتقالية........................ ٩٠
◆ **الزاوية الثقافية:**
١- عاشوراء بين السنة والشيعة........................ ٩١
◆ **رؤى عربية:**
١- القمة السعودية- الإيرانية... وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة ....د. السيد عوض عثمان ٩٤
٢-هل بدأت سوريا في الابتعاد عن إيران؟........................ محمد عباس ناجي ٩٨

افتتاحية

حل أزمة المحتجزين البريطانيين..

العفو الذى أصدره الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد، خلال مؤتمر صحفى يوم الأربعاء (٤ أبريل ٢٠٠٧) عن المارينز والبحارة البريطانيين الخمسة عشر الذين احتجزوا على مدى ١٢ يوماً عقب نجاح قوات خفر السواحل الإيرانية فى اعتقالهم بتهمة اختراق المياه الإقليمية الإيرانية، أثار من مشاعر الارتياح بقدر ما أثار من تساؤلات كثيرة حول الأسباب التى دفعت إيران إلى تصعيد تلك المسألة رغم وجود تأكيدات حكومية عراقية وردت على لسان وزير الخارجية العراقى هوشيار زيبارى بأن البحارة البريطانيين كانوا فى المياه الإقليمية العراقية، لكن التساؤلات الأهم تتعلق بالنتائج التى سوف تترتب على هذه الأزمة، هل ستؤدى فى مجملها إلى مزيد من بناء الثقة بين إيران والغرب، أم أن النتيجة ربما تكون عكسية؟

مشاعر الارتياح كانت عامة لدى الإيرانيين الذين كانوا يخشون أن تؤدى هذه الأزمة إلى التعجيل بحل عسكرى أمريكى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى التى هى فى حقيقة الأمر أزمة النظام الإسلامى فى إيران مع الأمريكيين والإسرائيليين، وكانت أيضاً لدى دول وشعوب المنطقة التى تدرك مدى خطر أى مواجهة أمريكية - إسرائيلية مع إيران على مصالحها الوطنية، وكانت مشاعر الارتياح عامة أيضاً لدى الحكومة البريطانية ولدى الشعب البريطانى.

لقد أظهرت الحكومة البريطانية قدراً لا بأس به من ضبط النفس وعدم التسرع فى الاستجابة للاستفزازات والضغوط الأمريكية فى تصعيد الأزمة مع إيران. وقد تفجرت أزمة البحارة البريطانيين فى وقت ازداد فيه الحشد العسكرى البحرى الأمريكى والفرنسى فى الخليج، كما تزامنت مع إعلان الولايات المتحدة اختفاء مواطن أمريكى فى جزيرة كيش الإيرانية، وكشف بول بريكسون المتحدث باسم مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى (FBI) لشبكة "CNN" الاثنين (٢/٤/٢٠٠٧) أن الأمريكى المفقود تقاعد من هذا الجهاز قبل قرابة عشر سنوات، وأنه ليس متورطاً فى قضايا استخباراتية مع الـ FBI، وتزامنت أيضاً مع اتهام صحف فرنسية لإيران بأنها فرضت الإقامة الجبرية على أكاديمى فرنسى متواجد على أراضيها منذ شهرين، وقالت صحيفة لوموند الفرنسية أن الدكتور ستيفان دوديجنو أوقف فى محافظة سيستان بإقليم بلوشستان الحساس جنوب شرقى البلاد أثناء تصويره لموكب دينى فى المنطقة، وأن السلطات الإيرانية جردت دوديجنو- المتزوج من إيرانية- من جواز سفره، قبل أن تنقله إلى طهران وتضعه تحت الإقامة الجبرية.

الاستفزاز الأهم كان من جانب الرئيس الأمريكى نفسه الذى حاز الملف الإيرانى بتشعباته النووية وتلك المتعلقة بأزمة البحارة البريطانيين أو الضربة العسكرية الأمريكية المحتملة، الجزء الأكبر من خطاب ألقاه فى مؤتمر صحفى فى البيت الأبيض كان فيه شديد التعصب والإحباط بسبب ما أسرف بالحديث عنه ويخص إيران، وبسبب زيارة نانسى بيلوسى رئيس مجلس النواب الأمريكى لدمشق ولقائها مع الرئيس السورى بشار الأسد، وهى الزيارة التى وصفها بأنها "توجه رسائل متناقضة للمنطقة وبالتأكيد للرئيس بشار الأسد"، موضحاً أن "مثل هذه الزيارات توحى للمسئولين الحكوميين (السوريين) بأنهم جزء من المجتمع الدولى، فى حين أن دولتهم تساند الإرهاب".

بوش كان يخشى أن تقدم بريطانيا، فى غمار إدارتها لأزمة البحارة البريطانيين المحتجزين لدى إيران، على إجراء ما يوجه رسالة خاطئة ومتناقضة أخرى إلى إيران من وجهة نظر بوش على غرار رسالة نانسى بيلوسى للسوريين ، وعندها يكون موقفه، أى بوش، شديد الصعوبة فى معاودة الضغط على من يسميهم بـ "محور الشر" أو "محور الإرهاب"، ويقصد بالطبع إيران وسوريا ومعهما منظمات المقاومة العربية فى فلسطين ولبنان.

لذلك حرص بوش على أن يوجه رسائل لها مغزاها للحكومة البريطانية وللشعب البريطانى هدفها ممارسة مزيد من الضغط والاستفزاز لمنع تقديم أى تنازلات لإيران.

بوش قال فى مؤتمره الصحفى أنه يشاطر "الذين يشعرون بالقلق من نيات الإيرانيين التزود بالسلاح النووى مشاعرهم"، معرباً عن اعتقاده بأنه "إذا ما حصلت إيران على السلاح النووى فسيكون لذلك قدرة كبيرة على زعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط".

ربط بوش بين أزمة البرنامج النووى الإيرانى وأزمة البحارة المحتجزين فى إيران لم يكن اعتباطياً لكنه كان مدروساً ومتعمداً، فهو أراد أن يخاطب الحكومة البريطانية والشعب البريطانى ومن ورائهم الدول الأوروبية بشعوبها وحكوماتها

تفاؤل كيف يمكن حمايته؟

بأن إيران التى اختطفت البحارة البريطانيين وهم يؤدون واجباً أقرته الأمم المتحدة لحماية شواطئ العراق من مياه الخليج، هى نفسها إيران التى تتطلع إلى امتلاك سلاح نووى، والرسالة التى أرادها بوش هى أن أى تنازل لإيران فى قضية المحتجزين - الذين تعمد بوش أن يصفهم بـ "الرهائن" فى إشارة استفزاز أخرى للشعب الأمريكى وتذكير بأزمة الرهائن الأمريكين فى طهران عقب سقوط نظام الشاه - سوف يفهم على أنه تشجيع للإيرانيين بالمضى قدماً فى مشروعهم النووى والتشدد فى رفض عروض الحوار المطروحة من جانب المجتمع الدولى ممثلاً فى مجموعة "٥+١"، أى الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الأمن + ألمانيا.

لذلك تعمد بوش أن يصف قيام إيران باحتجاز البحارة البريطانيين بأنه عمل "لا يمكن تبريره"، معلناً تأييده محاولات حكومة تونى بلير لحل هذه المشكلة سلمياً، لكنه رفض تقديم أى مقابل "للإفراج عنهم".

رئيس الحكومة البريطانية تونى بلير الذى لم يستجب للاستفزاز والضغوط الأمريكية سعى إلى إشراك مجلس الأمن والاتحاد الأوروبى فى الأزمة لتوسيع هامش الضغوط على إيران ولعدم تسليم ملف هؤلاء البحارة المحتجزين إلى الولايات المتحدة التى كانت شديدة الحرص على تلقفه وتوظيفه فى إحكام الضغوط الدولية على إيران وفى مزيد من عمليات التشهير ضد النظام الإسلامى الحاكم فى طهران.

ورئيس الجمهورية الإيرانية محمود أحمدى نجاد الذى أصدر قرار العفو عن المحتجزين البريطانيين كـ"هدية" للشعب البريطانى بمناسبة المولد النبوى لسيد المرسلين (صلى الله عليه وآله وسلم) استطاع أن يحقق هدفين بضربة واحدة: **الهدف الأول**، إظهار أعلى قدر من الحزم والحسم فى مواجهة أى محاولة للاعتداء على إيران، وجاء قرار تكريمه للضباط الذين قاموا بعملية احتجاز البحارة البريطانيين منسجماً مع هذا المعنى، وهو أن القيادة العليا فى البلاد والشعب الإيرانى يشعرون جميعاً بالامتنان لأبنائهم من الضباط والجنود الذين قاموا بهذه العملية التى أظهرت مدى يقظة القوات الإيرانية وتأهبها لمواجهة أى اعتداء أجنبى. أما **الهدف الثانى**، فهو إظهار تسامح إيران، وأنها ليست دولة تتصيد الأخطاء للآخرين، وليست دولة منبوذة، وأنها دولة تحترم حريات وحقوق الآخرين.

هل هذا ما كان يقصده على أكبر ولاياتى الممثل الخاص للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية (الزعامة) السيد على خامنئى عندما قال أن "إيران حققت أهدافها فى قضية عناصر البحرية البريطانية الـ ١٥"؟

ربما، لكن على أكبر ولاياتى أكمل عبارته السابقة بعبارة أخرى تقول أن "بريطانيا وجهت إلى طهران رسالة اعتذار"، وكان الرئيس أحمدى نجاد قد كشف أن الحكومة البريطانية تعهدت، فى رسالة، عدم تكرار انتهاك المياه الإقليمية الإيرانية، وهو ما نفته بريطانيا بصورة قاطعة مؤكدة أن البحارة والمارينز الخمسة عشر كانوا فى المياه العراقية ساعة احتجازهم. لكن، وفى الوقت نفسه، حرص تونى بلير رئيس الحكومة على التأكيد بأن بريطانيا ترغب فى حل الخلافات مع إيران سلمياً، وخاطب الشعب الإيرانى قائلاً: "نحن نرغب فى حل خلافاتنا مع حكومتكم سلمياً ولا نضمر لكم سوء النية".

عند هذا الحد يمكن التفاؤل بأن الأزمة قد خلقت مناخاً مواتياً لاستئناف التفاوض بين إيران والاتحاد الأوروبى، وهذا ما أدركه خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى الذى عجل بالاتصال بعلى لاريجانى كبير مفاوضى الملف النووى الإيرانى فور الإعلان عن الإفراج عن المحتجزين البريطانيين لإطلاق المباحثات بغية إيجاد حل لأزمة برنامج إيران النووى.

هذا التفاؤل لا يكفى وحده لتجاوز خطر احتمال فرض حل عسكرى لأزمة هذا البرنامج يستهدف نظام الجمهورية الإسلامية نفسه، باعتباره (النظام) هو الهدف الحقيقى من كل الأزمة المثارة حول البرنامج النووى، ومن ثم فإن إيران مطالبة بأن تعى ما تحدث به الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى بأن "الأزمة فى حاجة إلى الحكمة لتجاوز الخطر الذى يهدد المنطقة"، وقبل هذا فإن إيران مطالبة بإعادة قراءة دقيقة للدروس المستفادة من التصويت الجماعى فى مجلس الأمن الدولى ضدها لصالح قرار العقوبات الثانى الذى يحمل الرقم ١٧٤٧ والذى جاء على العكس من كل التوقعات الإيرانية وفى مقدمتها أن أزمة البرنامج النووى باتت من الخطر الشديد للدرجة التى تفرض الكثير من المراجعات التى تحول دون جعل هذه الأزمة سبباً فى تقويض نظام الجمهورية الإسلامية نفسه.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج (الفارسى) (٢)

The Persian Gulf States: Issues For US Policy
Kenneth Katzman
Congressional ReaSearch Service

إعداد: د . فوزى درويش

مبيعات الأسلحة الأمريكية والمساعدات الأمنية

من الملامح الهامة لاستراتيجية الولايات المتحدة لحماية دول الخليج قيامها ببيع أسلحة لهم، وما يتعلق بها من خدمات. وبعض دول الخليج، وعلى وجه الخصوص المملكة السعودية تأمل فى شراء أسلحة جديدة من بعض الموردين الآخرين بالإضافة إلى السعى لمجابهة التهديدات المتعاظمة من جانب إيران. وفى ١٩ أغسطس ٢٠٠٦ تم الإعلان عن أن السعودية قد اتفقت على شراء عدد ٧٢ طائرة "إيروفايتر تايفون" Eurofighter Typhoon فى صفقة من الطائرات تبلغ قيمتها ١٨ بليون دولار.

ولم يقم الكونجرس بالاعتراض على أية مبيعات أسلحة أمريكية لدول الخليج (أعضاء مجلس التعاون الخليجى) منذ حرب الخليج لعام ١٩٩١، على الرغم من أن البعض فى الكونجرس قد عبروا عن تحفظاتهم حول مبيعات عدد محدود من الأسلحة الأكثر تطوراً وصفقات تسليح أخرى فى السنوات الأخيرة فبعض الأعضاء يعتقدون أن مبيعات الأسلحة المتطورة قد يتسبب فى فقدان "التفوق النوعى" لإسرائيل على جيرانها العرب، فيما لو انضمت دول الخليج إلى عمل عسكرى عربى مشترك ضد إسرائيل، أو قامت هذه الدول بتحويل هذه الأسلحة إلى دول الخط الأمامى Front Line، ولكن القلة من الخبراء هم من يعتقدون أن دول الخليج سوف تقدم على ذلك. ويعبر البعض الآخر عن قلقهم من أن بعض الأنظمة الأمريكية التى بيعت للخليج تنطوى على تكنولوجيا الصواريخ التى يمكن أن تنتهك الاتفاقيات الدولية. وحتى لو قدر لهم أن يفعلوا ذلك، فإن الحكومات الأمريكية المتعاقبة قد اعتقدت أن دول الخليج شديدة الاعتماد على برامج التدريب، وقطع الغيار وبرامج التسليح الأمريكية بالقدر الذى يجعلها فى وضع لا يمكنها فيه من استخدام الأسلحة المتطورة الأمريكية الصنع ضد إسرائيل أو أى من حلفاء الولايات المتحدة الآخرين غير أن قانون تفويض العلاقات الخارجية ١٩٩٤-١٩٩٥ The Foreign Relation Authorization يمنع بيع الأسلحة الأمريكية إلى أى بلد يقوم بتنفيذ المقاطعة التى فرضتها جامعة الدول العربية - الأولى أو الثانية - ضد إسرائيل .. لكن هذا الحكم قد تم التغاضى عنه بالنسبة لدول الخليج منذ أن تم إصداره.

وتعتبر غالبية دول مجلس التعاون الخليجى على درجة من الثراء مما لا يجعلها بحاجة إلى تلقى مبالغ ضخمة من المساعدات الأمنية الأمريكية، بما فى ذلك

التمويل الخارجى العسكرى Foreign Military Financing ويرمز له (FMF)، ولا بالنسبة لمهمات الدفاع الفائضة Excess Defense Articles ويرمز لها .(EDA) وعلى أية حال، فإن المساعدات الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجى، وحتى بالنسبة للدول الغنية منهم قد زادت نسبته مؤخراً. وتستخدم هذه المساعدات لتحقيق عدد من الأغراض فى الخليج، بما فى ذلك إقامة قدرات مضادة للإرهاب، وتشجيع الروابط العسكرية، وتمكين دول مجلس التعاون الخليجى من حيازة أسلحة أمريكية الصنع وتشغيلها بالتنسيق مع القوات الأمريكية. والمملكة العربية السعودية، على الرغم من ثرائها تتلقى مبالغ إسمية من بند أموال "التعليم العسكرى الدولى والتدريبات" International Military Education and Training Funds، ويرمز له بالرمز (IMET) وذلك من أجل تقليل التكلفة على الحكومة السعودية (بخصم ٥٠٪) لإرسال ما يقرب من ٤٠٠ من ضباطها إلى الولايات المتحدة للتدريب فى مدارسها كل عام.

بالنسبة لمعدات الدفاع الفائضة (EDA)

من بين دول الخليج، تعتبر البحرين وعُمان هما الأقل قدرة من الناحية التمويلية، فهما يتلقيان من بند معدات الدفاع الفائضة على أساس المنح. ومعدات الدفاع الفائضة (EDA) هذه تشمل بنوداً عسكرية أمريكية صدر بشأنها تقريراً بأنها لم تعد قابلة للاستعمال بالنسبة للولايات المتحدة، ولكنها تعتبر مازالت قابلة للاستعمال بعد إجراء بعض الإجراءات عليها. فى ١٩٩٨-١٩٩٩ تلقت عمان عدد ٣٠ دبابة وتلقت البحرين عدد ٤٨ من الدبابات أمريكية الصنع من طراز .M-60A3 وقامت وزارة الدفاع بتزويدهم بها. ومنذ يوليو ١٩٩٧، تلقت البحرين فرقاطة أمريكية وبطارية للدفاع الجوى من طراز Hawk من ضمن بند .(EDA) وتطلب البحرين فى الوقت الراهن فرقاطة ثانية تحت ظل نفس البند. وتبعاً لوثائق ميزانية وزارة الخارجية سوف تتلقى كل من البحرين وعمان بعض المساعدات العسكرية المتنقلة وحيازة القدرة على حراسة حدودهما.

المبيعات العسكرية الخارجية (FMS)

لقد اعتبرت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة الأمريكية فى ظل بند (المبيعات العسكرية الخارجية) لدول الخليج بمثابة جانب مكمل لجهود الولايات المتحدة لتأكيد التحالفات مع دول الخليج فضلاً عن التشغيل المشترك بين قواتها وقوات دول الخليج. وبعض المبيعات التى تمت مؤخراً يبدو أنها طائرات تهدف إلى ردع إيران. ولربما كانت بعض دول الخليج تسعى إلى الحصول على أسلحة من مصادر غير أمريكية لإمكان تنويع علاقاتها فى الشئون الدفاعية.

* ورغم أن دولة الإمارات العربية قد اشترت أغلب أنظمتها القتالية من فرنسا، إلا أن المسئولين فى دولة الإمارات يبدو أنهم قد انتهوا إلى الاعتقاد بأن المشتريات من الولايات المتحدة تزيد من التزام الولايات المتحدة بأمن دولة الإمارات المتحدة. وفى مارس ٢٠٠٠ وقعت دولة الإمارات عقداً لشراء عدد ٨٠ طائرة أمريكية من طراز F-16 مزودة بصواريخ متوسطة المدى جو - جو متقدمة، وصواريخ ذات سرعة عالية مضادة للرادار، وصواريخ مضادة للرادار. وكذلك أنظمة مضادة لصواريخ السفن من طراز .Harpoon وبلغت قيمة المبيعات الإجمالية بما فى ذلك الأسلحة والخدمات بما يقدر بنحو ٨ بليون دولار ولقد بدأ تسليم هذه المعدات فى مايو ٢٠٠٥ . وفى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٤ أبلغت وكالة التعاون الدفاعى والأمنى Defense Secanity Cooperation Agency (DSCA) الكونجرس عن مبيعات ٢٦ طائرة هيليوكوبتر من طراز -Black) (hawk، بلغ إجمالى ثمنها ٨٠٨ مليون دولار وكانت تنوى دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً شراء نظام مضاد للصواريخ الباليستية anti-ballistic System طبقاً لتصريحات قائد السلاح الجوى الجنرال خالد آل بوعينين فى شهر نوفمبر ٢٠٠٥ .

* أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية. فإنها، وقد انتعشت بأسعار النفط المرتفعة، فقد اشترت بما قيمته ١٤ بليون دولار من الأسلحة الأمريكية أثناء حرب الخليج، كما اشترت بعد هذه الحرب ٧٢ طائرة أمريكة الصنع من طراز) F15S وذلك فى عام ١٩٩٣ بلغت قيمتها ٩ بليون دولار)، وكذلك ٣١٥ دبابة من طراز Abrams M1A2) بلغت قيمتها ٢,٩ بليون دولار وذلك فى عام ١٩٩٢). كذلك قامت بشراء ١٨ وحدة إطلاق نيران (بقيمة مقدارها ٤,١ بليون دولار)، وكذلك ١٢ طائرة هيليوكوبتر من طراز .Apache ويتردد الآن أنها بصدد القيام بمشتريات جديدة من الأسلحة، بما فى ذلك الجيل الجديد من الطائرات المقاتلة لكى تحل محل الطائرات القديمة أمريكية الصنع من طراز F55 والطائرات البريطانية الصنع من طراز .Tornadoes وهناك تقرير ورد فى A Wall Street Journal Europe فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥ يقول أن المملكة العربية السعودية قد قامت بتوقيع اتفاق تشترى بمقتضاه نحو ٤٨ نفاثة من طراز .Eusofighter Typhoon وبمقتضى ثلاثة إخطارات بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٥ أحيط الكونجرس علماً بأن المملكة السعودية تنوى شراء ما تبلغ قيمته ٢ بليون دولار من المدرعات أمريكية الصنع حاملة الجنود (١٤٤) وما يتعلق بها من تجهيزات وخدمات، ووسائل دعم واتصالات للجيش السعودى، للحرس الوطنى السعودى. وفى ٢٨ يوليو ٢٠٠٦ أخطر

الكونجرس عن إتمام بيع دبابات جديدة من طراز Abnams عددها ٥٨ لتحديث مالدى السعودية من هذه الدبابات، وكذلك تحديث ما لدى السعودية من طائرات الهيليوكوبتر القديمة أمريكية الصنع من طراز Apache. وقد بلغت قيمة مجمل هذه المبيعات ٣,٢ بليون دولار.

أما الكويت، فإنها فى عام ٢٠٠٥ بدأت تتلقى مشتريات كانت قد تعطلت طويلاً من الطائرات الهيليوكوبتر وعددها ١٦ طائرة أمريكية الصنع من طراز AH-64 Apache، مزودة بنظام Longbow fire control، وهى صفقة بلغت قيمتها نحو ٩٤٠ مليون دولار. وطبقاً لتقارير رسمية، فإن الكويت تنوى شراء طائرات إضافية من طراز F/A-18 لاستكمال ما لديها من أسطول مكون من ٤٠ من هذا الطراز من الطائرات، ولكن لم يتم تحرك فى هذا الاتجاه حتى الآن. كذلك قامت الكويت بشراء ٥ وحدات باتريوت لإطلاق النيران Patriot firing فى عام ١٩٩٢ وكذلك ١١٨ دبابة من طراز MIA2 فى عام ١٩٩٣ . وفى أبريل ٢٠٠٤ وصفت إدارة بوش الكويت على أنها أحد الحلفاء الكبار من غير أعضاء الناتو major non. NATO ally وهو وصف سوف يسهل فى المستقبل مزيداً من مبيعات السلاح الأمريكى للكويت.

* كذلك فإن الرئيس بوش وصف البحرين بأنها أيضاً "أحد الحلفاء الكبار من غير أعضاء الناتو" فى مارس ٢٠٠٢ بما يعكس توثيق الصلة بين البلدين. وفى ١٩٩٨ اشترت البحرين ١٠ طائرات F- 16S من الإنتاج الأمريكى الجديد تكلفت ٣٩٠ مليون دولار. وفى أواخر ١٩٩٩ وافقت الإدارة الأمريكية بعد موافقة من الكونجرس على بيع ٢٦ من صواريخ متوسطة المدى جو - جو بقيمة تصل إلى ٦٩ مليون دولار. ومن بين المبيعات التى أثارت قدراً كبيراً من الجدل بالنسبة لدولة من دول الخليج فى أغسطس ٢٠٠٠ هو ما طلبت البحرين أن تشتريه من ٣٠ أنظمة تكتيكية للصواريخ Tactical Missile Systems، وهى أنظمة للصواريخ ذات المدى القصير الباليستية يجرى إطلاقها من منصات متعددة للصواريخ. فقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية بإبلاغ الكونجرس بأن النوعية التى تم بيعها للبحرين لا تنتهك قواعد نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ، فى جهد منها لتخفيف حدة مخاوف الكونجرس من أن هذه المبيعات قد تعمل على تسهيل انتشار الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز فى الخليج. وفضلاً عن ذلك، فإن الإدارة اقترحت نظاماً أمريكياً - بحرينياً مشتركة للرقابة على السلاح لا يستطيع بمقتضاه أفراد الجيش البحرينى الوصول إلى "البرنامج" codes المطلوب لإطلاق الصواريخ. وقبلت البحرين هذه الصيغة للرقابة وبدأ التوريد فى أكتوبر ٢٠٠٢ . وفى اخطارين خلال ٢٨ يوليو ٢٠٠٦ تم إخطار الكونجرس من جانب وكالة الدفاع للأمن والتعاون بذلك Dofense Security Cooperation Agency ببيع ١٨٠ صاروخ Javelin وما يتعلق بها من منصات وتجهيزات، وكذلك ٩ طائرات هيليوكوبتر من طراز Black hawk بقيمة إجمالية ٢٩٤ مليون دولار.

* وبالنسبة لدولة قطر، فإنها تتسلح تقليدياً من جانب كل من فرنسا وبريطانيا ولا يلوح فى الأفق أية صفقات كبرى للأسلحة الأمريكية، على الرغم من الإقتصاد القطرى الجيد الذى يستفيد من مبيعات الغاز الطبيعى الكبيرة. وتقول "وكالة الدفاع والأمن والتعاون الأمريكية" أن قطر قد عبرت عن اهتمامها بأنظمة دفاعية أمريكية قليلة بما فى ذلك نظام الصواريخ التكتيكى (Tactical Missile System) من ذلك النوع الذى اشترته البحرين، والذى وافقت الولايات المتحدة لقطر على شرائها. على أن قطر تعبر أيضاً عن اهتمامها الشديد فى شراء أنظمة الصواريخ الدفاعية من طراز باتريوت (PACIII)، وطبقاً لما تقوله "وكالة الدفاع والأمن والتعاون الأمريكية"، أن قطر ربما تكون راغبة فى شراء طائرات مقاتلة متقدمة إذا تيسر لها العثور على مشتر لعدد ١٢ طائرة ميراج ٢٠٠٠ كانت قد طرحتها للبيع فى عام ٢٠٠٢، وربما كان هناك احتمال بيعها للهند لكن الاتفاق بين الطرفين على هذه الصفقة لم يتم فى أغسطس ٢٠٠٥ لخلاف بين الهند وقطر على مسألة التسعير.

* وبالنسبة لعمان، فإنها كانت تشترى معظم سلاحها تقليدياً من بريطانيا. وهذا يعكس النفوذ البريطانى فى الجيش العمانى. وكذلك إشراف الجيش البريطانى وتقديم المشورة للسلطان قابوس. وفى أكتوبر ٢٠٠١ فى تطور يمثل تقلص النفوذ البريطانى، أعلنت الولايات المتحدة أن عمان سوف تقوم بشراء ١٢ طائرة من طراز F-16 A/B بقيمة تقدر بنحو ٨٢٥ مليون دولار. وقد بدأ تسليم هذه الصفقة فى ديسمبر ٢٠٠٥ . وفى أبريل ٢٠٠٣ قررت عمان شراء أنظمة استكشاف محمولة جواً للطائرات من طراز F-16 s وهى مبيعات بلغت قيمتها ٤٦ مليون دولار. وفى ٢٨ يوليو ٢٠٠٦ أخطرت "وكالة الدفاع والأمن والتعاون" الأمريكية الكونجرس عن إمكان أن تبيع الولايات المتحدة إلى عمان ٢٥٠ صاروخ من طراز Javelin وما يلزمها من منصات، وتجهيزات تبلغ قيمتها ٤٨ مليون دولار.

جدول يبين القوى العسكرية المقارنة بين دول الخليج ، والعراق ، وإيران

البلد	الأفراد	الدبابات	صواريخ أرض- جو	طائرات مقاتلة	سفن حربية	الميزانية الدفاعية ببلايين الدولارات
السعودية	١٩٩,٥٠٠ تشمل ٧٥,٠٠٠ حرس وطني	١٠٥٥ تشمل ٣١٥ Abrams	١٦٠ باتريوت ٣٧١٦ ، ٤ سام ١٠ صواريخ xc552	٢٩١ تشمل ١٥٥ F-15	٧٦ تشمل ٧ فرقاطات	٢١,٣
الامارات	٥٠٠,٥٠٠	٥٤٥ تشمل ٣٩٠ Leclerc	٤٠ + بالإضافة إلى ٦ صواريخ سكود B	١٠٠ + تشمل F16 جديدة	١٨ تشمل ٢ فرقاطة	٢,٦٥
عمان	٤٦,٧٠٠	١٥٤ تشمل ٧٠ M60	٥٤ تشمل ٢٠ Javelin	٣٢ تشمل ١٢ F-16	١٣	٣
الكويت	١٥,٥٠٠	٣٦٨ تشمل ٢١٨ M -IA2 Abrams	٨٤ بطارية تشمل ٢٤ Hawk Pationt	٣٩ F/A-18 Cand D.	٤٠	٤,٣
قطر	١٢,٤٠٠	٣٠ AMX3	٧٥ SAMS تشمل ١٢ سينتجر	١٨	٢١	٢,٢
البحرين	١١,٢٠٠	١٨٠ M-60A3	٨ I-Hawk batteries	٣٣ تشمل F-16 21	١١ وتشمل ١ فرقاطة	٠,٥٢٦
اجمالي دول الخليج	٣٣٠,٨٠٠	٢,٣٠٠	٤٠٠ +	٥٠٠ +	١٧٩	٣٣,٩٨
العراق	١١٥,٠٠٠	٧٧ T-72	؟	Negligible معظمها helos	١٠ pateol	؟
إيران	٥٤,٠٠٠ تشمل ١٢٥,٠٠٠ حرس ثورى	١,٦٩٣ تشمل ٧٥ T-72	٧٦ بطارية تشمل IHWK Some Stinger	٢٨٠ تشمل ٢٥ MiG – 30 SU – 24	٢٦٠ وتشمل ١٠ هودنج ٤٠ Boghmmor ٣ فرقاطة ٣ Kilo Subs	٤,٤

المصــــدر: International Institute for Strategic Studies The Military Balance 2006.

احتمالات التعاون مع حلف الناتو:

يهتم حلف الناتو بشكل متزايد بأنشطة خارج نطاق قاعدته الأوروبية التقليدية، لذلك فإن قمة حلف الناتو لتعاون أكبر بين الناتو - ودول الخليج Istanbul Cooperation Initiative تناولت بعض هذه الموضوعات. وحتى الآن، فإن كلاً من الكويت والبحرين، وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة قد انضمت إلى "مبادرة إسطنبول" ولكن عدم مشاركة كل من السعودية وعمان ربما تؤدى إلى بطء تطور هذه الفكرة. ويريد بعض خبراء الناتو أن تتطور "مبادرة اسطنبول" لكى تسمح بنوع من التعاون يضاهى ذلك التعاون الذى يقدمه "الناتو تحت مسمى برنامج "الشراكة من أجل السلام" Partnership for Peace ولمزيد من تطوير التفاعل مع دول الخليج، فإن سكرتير عام حلف الناتو Jaap de Hoop حضر اجتماعا على مستوى عال لمسئولى الدفاع فى الخليج فى قطر فى أول ديسمبر ٢٠٠٥ .

وأثناء عام ٢٠٠٥، فإن الوحدات البحرية للناتو (بما فيهم الولايات المتحدة وباشتراك بعض القوات البحرية لدول الخليج قاموا بتدريبات فى بحر العرب دعما "لمبادرة أمن الانتشار" Proliferation Security Initiative، وهو برنامج لوقف إمكانيات شحن مايتعلق بأسلحة الدمار الشامل بحراً.

التعاون الأمريكى - الخليجى فى السياسة الخارجية ومكافحة الإرهاب:

تسعى الولايات المتحدة لكى تقوم دول الخليج بدعم سياستها فى عدة مسائل إقليمية ودولية. ومن أمثال هذه المسائل الصراع العربى - الإسرائيلى الذى يشغل اهتمام معظم المواطنين فى هذه الدول. كذلك فإن هناك عدة مسائل أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى دعم بشأنها من دول الخليج تشمل بعض الأزمات مثل الصراع بين إسرائيل وحزب الله فى الفترة بين يوليو وأغسطس ٢٠٠٦ . وكذلك الحال بالنسبة لمكافحة الإرهاب. وهى مسألة تعاونت فيها دول الخليج بقدر كبير لأن مصالحها تتجسد فى منع انتشار الحركات الإسلامية المتطرفة، وتتلاقى هذه المصالح مع مصالح الولايات المتحدة. وفى حالة كارثة إعصار "كاترينا"، فإن بعض دول الخليج وبخاصة الكويت، قد عبرت من مساندتها للشعب الأمريكى بتقديم مساعدة مالية للولايات المتحدة للتخفيف من أثر هذه الكارثة.

عملية السلام العربى- الإسرائيلى:

منذ بدأت الثورة الإسلامية فى إيران ١٩٧٩، مرت منطقة الخليج بفترة من عدم الاستقرار والحروب. ولم تكن دول الخليج تركز اهتمامها فى النزاع العربى - الإسرائيلى بقدر ما كانت تفعل ذلك دول الخط الأمامى مثل مصر وسوريا، والأردن ولبنان. وحاولت دول الخليج دعم جهود توسط الولايات المتحدة فى النزاع العربى - الإسرائيلى، لكنها سعت فى ذات الوقت إلى تعديل وتكييف سياسة الولايات المتحدة فى هذه المسألة كما هو الحال بالنسبة لمسائل أخرى مثل النزاع الإسرائيلى مع حزب الله فى يوليو وأغسطس ٢٠٠٦ . وفى أعقاب الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٩٣ الذى تضمن الاعتراف المتبادل، فإن دول مجلس التعاون الخليجى شاركت فى محادثات السلام متعددة الأطراف، رغم أن سوريا ولبنان قد قامتا بمقاطعة هذه المحادثات. واستضافت كل من البحرين وقطر، وعمان الجلسات المتعددة الأطراف وتم إنشاء مركز أبحاث لإزالة ملوحة المياه فى عُمان كنتيجة لاتفاق تم التوصل إليه فى هذا المحفل. وفى عام ١٩٩٤ عمدت الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى إلى تخفيف تطبيقها بالنسبة للمقاطعة الثنائية والثلاثية العربية - لإسرائيل، وقامت كل "من عمان وقطر بإيجاد روابط تجارية مباشرة على مستوى منخفض مع إسرائيل فى عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦، واستضافت بعض الزيارات التى قام بها بعض القادة الإسرائيليين فى هذه الفترة. وفى نوفمبر ١٩٩٧، وفى وقت كانت فيه عملية السلام تمر بفترة صعبة، لم تعر قطر المعارضة العربية أى إلتفاتة، واستضافت لديها المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان هذا آخر هذه المؤتمرات السنوية.

وفى نفس الوقت، فإن السعودية - فى ذات الوقت الذى دأبت فيه دول الخليج على التسويف بالنسبة للشئون العربية - الإسرائيلية - كانت تتخذ دوراً، أكثر نشاطاً فى هذه المسألة حينما أصبح عبد الله ملكا للسعودية. فقد كان يركز اهتمامه على هذا الموضوع، وحاول مراراً دعم سياسة الولايات المتحدة فى هذه المسألة، فقد وجه الجامعة العربية للموافقة على نسق من السلام بين إسرائيل والدول العربية فى مارس٢٠٠٢ فى قمة الجامعة العربية فى بيروت وأيدت كافة الدول الخليجية مشروع "خارطة الطريق" حلا للنزاع" الفلسطينى - الإسرائيلى.

وفى نفس الوقت، فى سبتمبر ٢٠٠٥ بعد الانسحاب الأحادى لإسرائيل من قطاع غزة، عقد وزير خارجية قطر اجتماعاً مع نظيرته الإسرائيلية كجانب مما قالت عنه قطر أنه بمثابة تشجيع لإسرائيل على تحركها نحو السلام، كذلك فإن البيان الختامى لقمة مجلس التعاون الخليجى فى ديسمبر ٢٠٠٥ رحب بالانسحاب الإسرائيلى الصحيح"، وعبر عن الأمل بأنه سوف يتبعه انسحاب إسرائيلى كامل من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة. وفى أكتوبر ٢٠٠٥، أصبحت قطر أول دولة عربية تتبرع بالمال لمدينة داخل إسرائيل، فأعطت ٦ مليون دولار لبناء ملعب رياضى فى مدينة سخانين

Sakhnin التى يقطنها سكان من أصول عربية فى شمال إسرائيل. كذلك قامت كل من عمان، والبحرين بالتغاضى عن المقاطعة العربية فيما يتعلق بمنطقة التجارة Free Trade Agrecnts مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، فإن دول الخليج باعتبارها دولاً عربية كانت تدعم الموقف العربى فى النزاع. فبعد الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة التى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٠، أغلقت عمان مكتبها التجارى، فى إسرائيل وأصدرت أوامرها للمكتب التجارى الإسرائيلى فى مسقط بإنهاء أعماله. كذلك قامت قطر بإعلان إغلاق المكتب التجارى الإسرائيلى فى الدوحة ولو أن المراقبين يقولون بأن المكتب قد سمح له سراً بالاستمرار على مستوى منخفض(لكن قطر لم تفتتح لها مكتبا تجاريا فى إسرائيل. وهذه الانتفاضة عجلت بقيام جامعة الدول العربية بدعم مالى مكثف من جانب الخليج لإنشاء صناديق مالية لدعم السلطة الفلسطيني والشعب الفلسطينى. وهذه الأموال أطلق عليها اسم صندوق الأقصى، وصندوق الانتفاضة لدى بنك التنمية الإسلامى، وتقرر أن يقدم ما يبلغ ١.٢ بليون دولار بصفة منحة للسلطة الفلسطينية. ووعدت السعودية فعلاً بهذا المبلغ. ولكن دول الخليج الأخرى تأخرت فى سداد ما يخصها من هذا المبلغ.

ويكمن الخلاف الرئيسى بين الولايات المتحدة ودول الخليج حول التعامل مع جماعات الميليشيا الفلسطينية وخاصة حركة حماس. واشتد الخلاف عشية انتصارات حماس فى المجلس التشريعى الفلسطينى فى يناير ٢٠٠٦ مما مكن الولايات المتحدة أن ترى حماس بمثابة منظمة إرهابية، تقوم بهجمات على الإسرائيليين، وعمدت إلى حجب المساعدات عن السلطة الفلسطينية فى أعقاب انتصار حماس فى الانتخابات التشريعية. وترى دول الخليج فى حماس المدافع الشرعى عن المصالح الفلسطينية والمقاوم للاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية. ولكى يتسنى مساعدة السلطة الفلسطينية بزعامة حماس لمجابهة تخفيض المساعدة الغربية، فإن السعودية وقطر وعدتا بتقديم مبالغ ٩٢ مليون دولار، ٥٠ مليون دولار على التوالى.وذلك لتخفيف حدة الأزمة فى ميزانية السلطة الفلسطينية.

وفى يوليو ٢٠٠٦ أعلنت السعودية عن برنامج طويل المدى لإعادة المساعدات للأراضى الفلسطينية يصل إلى ٢٥٠ مليون دولار.

ولم تكن الخلافات بين الولايات المتحدة ودول الخليج واضحة بنفس القدر بالنسبة للصراع الذى تم بين إسرائيل وحزب الله فى يوليو - أغسطس.٢٠٠٦ ونظراً لأن السعودية ترى أن الحركة الشيعية بمثابة حليف لإيران فإنها وجهت نقدها لمعركة حزب الله باعتبارها "نوعا من المغامرة" رغم أن السعودية أعلنت بعد ذلك هى والدول الخليجية شجبهم للغارات الإسرائيلية على الأهداف المدنية والدعوة إلى وقف إطلاق النار الفورى. أما بالنسبة لقطر ودولة الإمارات فإنهما اشتركتا مباشرة فى المفاوضات التى أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن ١٧٠١ فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦، الذى دعا إلى وقف إطلاق النار وأن تترك ميليشيا حزب الله الحدود مع إسرائيل. وقد أرسلت الإمارات مساعدات إنسانية إلى لبنان أثناء الأزمة. كما أن السعودية أعلنت عن منحة قدرها ٥٠ مليون دولار للإغاثة فى لبنان فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ - هذا بالإضافة إلى ٥٠ مليون دولار لطوارئ الإغاثة لمساعدة لبنان على إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع. وفى أغسطس ٢٠٠٦، قيل أن هناك اتفاقا بين دول مجلس التعاون الخليجى على تقديم المساعدات للبنان حيث تساهم دولة الإمارات فى إعادة بناء المدارس والمستشفيات وإزالة الألغام فى جنوب لبنان. كذلك فإن قطر سوف تقوم بإعادة بناء مدينة بنت جبيل، وهو موقع تحمل عبء الحرب بين حزب الله وإسرائيل، كذلك سوف تقوم الكويت بتقديم منحة مقدارها ٨٠٠ مليون دولار لإعادة بناء لبنان.

جدول يبين سكان دول الخليج والتركيب الطائفى

الدولة	اجمالى عدد السكان	عدد غير المواطنين	التكوين الطائفى من جملة السكان
السعودية	٢٧ مليون	٥,٥٨ مليون	٩٠% من السنة ، ١٠% من الشيعة.
الكويت	٢,٤٢مليون	١,٢٩ مليون	٨٥% مسلمين (منهم ٧٠% سنة، ٣٠% شيعة ١٥% مسيحى)
الامارات	٢,٦ مليون	٢ مليون	٨٠% من السنة ، ١٦% شيعة ، ٤% مسيحيون وهندوس واخرون.
البحرين	٦٩٩,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	٨١,٢% مسلمون (منهم ٧٠% شيعة ، ٣٠%سنة) ٩% مسيحيون ، ٩,٨% آخرون.
قطر	٨٨٥,٠٠٠	٥٠٠,٠٠	٩٥% مسلمون معظمهم من السنة ، ٥% آخرون.
عمان	٣,١ مليون	٥٧٧,٠٠٠	٧٥% اباضى مسلم ، ٢٥% سنة وشيعة وهندوس.

المصدر: **Central Intelligence Agency World Fact book, updated August 2006, and Various years reporting.**

* إعداد كينيث كاتزمان المتخصص فى شئون الشرق الأوسط السياسية والدفاعية لقسم أبحاث الكونجرس.

دراسة

العلاقات الإيرانية- التركية والنظام الإقليمى العربى... التحديات وآفاق المستقبل

أحمد مجدى السكرى
دبلوماسى بوزارة الخارجية

أولاً: العلاقات الإيرانية - العربية

تعتبر العلاقات الإيرانية ـ العربية أكثر تعقيداً من العلاقات التركية ـ العربية، وذلك نتيجة حرب الخليج الأولى وما أدت إليه من توتر لمرحلة طويلة ربما تتجاوز التوتر فى العلاقات التركية ـ العربية نتيجة خلافاتها مع كل من سوريا والعراق وتحالفها مع إسرائيل.

إن إيران ليست مجرد جار لها مع العرب وشائج من التاريخ والثقافة والعواطف ما يفوق أى دولة أخرى، إذ من الصعب الحديث عن ثقافة عربية دون الأخذ فى الاعتبار الامتزاج والتداخل بين الثقافتين العربية والفارسية ضمن الوعاء الإسلامى الرحب.

ونتناول فيما يلى الإدراك الإيرانى للأمن العربى.

الإدراك الإيرانى للأمن العربى

تتركز الرؤية الإيرانية للأمن العربى فى كسر حلقة أساسية من حلقات هذا الأمن وهى منطقة الخليج العربى.

وتدل الخريطة الجغرافية للخليج العربى على أن إيران تقع بامتداد الساحل الشرقى له وأما على الساحل الغربى فتقع الدولة الخليجية العربية. ويمثل الخليج من المنظور الإيرانى أهم ثوابت السياسة الأمنية والاستراتيجية الإيرانية، ليست فقط بحكم الموقع الاستراتيجى لهذه المنطقة وإنما نظراً لظهور التدفقات النفطية بها فى فترات لاحقة، بالإضافة إلى أنها تمثل سوقاً لاستيعاب العمالة الإيرانية الزائدة لتخفيف حدة مشكلة البطالة فى إيران كما أنها تمثل المسرح الرئيسى لما يمكن أن تلعبه إيران من أدوار، ولهذا فلقد حاولت السلطات الإيرانية أثناء الحكم العثمانى التقدم غرباً واحتلال العراق باعتباره القطر العربى الوحيد الذى له حدود برية معها، فقامت بهجمات متعددة على حدوده الإقليمية وبخاصة عندما دب الضعف والوهن فى أحشاء الإمبراطورية التى كانت تعرف بـ " رجل أوروبا المريض " وعجزت عن حماية أطرافها.

ولقد حاولت الأنظمة الإيرانية المتعاقبة الهيمنة على المنطقة بهدف إضافة مكاسب إقليمية جديدة إلى حدودها سواء من خلال الاحتلال أو الضم أو بعقد الاتفاقات والمعاهدات غير المتكافئة.

وفى العصر الحديث حاول الشاه محمد رضا بهلوى أن يلعب دوراً متميزاً فى الخليج العربى والشرق الأوسط يستطيع من خلاله الهيمنة على المنطقة كقوة إقليمية كبرى، فلقد ربط طموحاته بالمصالح الغربية فى المنطقة ولعب دور " الدولة الحارس " أو " الشرطى " الغربى فى الخليج العربى فبعد الانسحاب البريطانى من شرق

السويس وإحلال الوجود الأمريكى محله ارتبط النظام البهلوى ارتباطاً وثيقاً به من أجل سد الفراغ فى المنطقة.

ولقد قامت الولايات المتحدة بتجهيزه عسكرياً وتهيئة إيران لأن تقوم بدور الوريث البريطانى تحت الإشراف الأمريكى. وتمخض التحالف الأمريكى - الإيرانى عن ظهور الأطماع الإيرانية جلية فى المنطقة. ففى عام ١٩٧٠، طالبت بالبحرين على أنها جزء لا يتجزأ من الأراضى الإيرانية. وفى عام ١٩٧١ قامت باحتلال جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وهكذا تمكنت إيران من السيطرة على مضيق هرمز والذى له أهمية خاصة، حيث تمر به ٦٢٪ من موارد العالم البترولية و٩٠٪ من احتياجات اليابان من البترول و٧٠٪ من استهلاك دول الاتحاد الأوروبى و٢٢٪ من استهلاك الولايات المتحدة من البترول كما يعتبر المنفذ الطبيعى البحرى لكل من الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عُمان.

وعندما عجز النظام البهلوى عن أداء دوره بإتقان أصبح وجوده يمثل عقبة أمام الهيمنة الغربية فى منطقة الخليج العربى، وهكذا كان نصيب النظام البهلوى السقوط عام ١٩٧٩.

وبسقوط الشاه انهارت الاستراتيجية الإيرانية الموالية للغرب وللولايات المتحدة بصفة خاصة، حيث أطلق عليها الزعيم الروحى للثورة آية الله الخومينى اسم " الشيطان الأكبر " وأطلق على إسرائيل اسم " الشيطان الأصغر ".

ولكن لم يخف النظام الجديد فى إيران أطماعه فى المنطقة، فقد أعلن تمسكه بالمكاسب الإقليمية التى حققها نظام الشاه على حساب الأقطار العربية سواء فى حدوده مع الإمارات العربية المتحدة أو فى احتلاله للجزر العربية الثلاث سالكاً مسلكاً جديداً عُرف بمبدأ " تصدير الثورة ". كما أعلن داريوس مزدهر وزير العمل الإيرانى آنذاك : " إن جزيرة البحرين وليست فقط الجزر الثلاث تنتمى إلى إيران ".

وبالنسبة للعلاقات الإيرانية - العربية، هناك حقوق تاريخية واقتصادية لكل من إيران والنظام الإقليمى العربى فى منطقة الخليج بحكم وجودهما المشترك، ولا يمكن لأى منهما أن يلغى الحق المتساوى للطرف الآخر فى المصالح والقضايا التى تهم المنطقة بشكل عام.

وتمر العلاقات الإيرانية - العربية بمرحلة مهمة من مراحل تطورها منذ وصول الرئيس خاتمى للسلطة فى عام ١٩٩٧ واتجاهاته المعتدلة على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية، تشهد فيها إعادة تقويم منطلقاتها وركائزها ووسائل إدارتها منذ اندلاع الثورة الإسلامية فى العام ١٩٧٩ وحتى اليوم. إلا أن القيادة الإيرانية الجديدة ما كانت لتفعل ذلك إلا نتيجة إدراكها بوجود بيئة إقليمية ودولية جديدة، بقدر ما ولدت من ضغوط على الطرفين الإيرانى والعربى، بقدر ما أشعرتهما بوجود حاجة ضرورية لمزيد من التفاهم، التنسيق والتقارب.

وفى ظل هذه البيئة، كان هناك بعض القضايا التى كانت ولا تزال محورا للخلاف بين الجانبين وتتمثل فى الموقف من الصراع العربى - الإسرائيلى وعملية التسوية السلمية فى الشرق الأوسط، الوجود الأجنبى فى الخليج، الموقف من الوضع فى العراق والعلاقات مع تيار الإسلام السياسى والحركات الإسلامية المعاصرة.

بالنسبة للملف العراقى، أصبح العراق مخترقاً من جانب دولتى الجوار إيران وتركيا على اختلاف مصلحة كل منهما. ولا شك أن العراق ليس سعيداً لوجود أصابع إيرانية داخل منطقة شمال العراق خاصة وأن الأصابع التركية تعبث فى المنطقة منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن.

بالنسبة للدور الإيرانى فى شمال العراق ، يمكن القول أنه وعلى الرغم من العداء المستحكم بين إيران والعراق، إلا أن السلطات الإيرانية فضلت - وتفضل - استمرار نظام صدام حسين فى السلطة وهو فى حالة ضعف وإنهاك على نظام بديل يكون موالياً للولايات المتحدة بحيث تستخدمه كأداة لمناوأة إيران وإدارة سياستها تجاهها، ولذلك طالبت إيران بضرورة إطلاق مبادرة إيرانية - عربية تجاه العراق، وإن كان من المتوقع استمرار التنافس الإيرانى - العراقى بغض النظر عن الانفتاح النسبى الحالى بين طهران وبغداد، ويعمق هذا الإحساس التفسير الإيرانى نفسه الذى ألمح إلى أن تجربة الحرب العراقية - الإيرانية فرضت على إيران أن تتأهب لأى رد فعل متوقع من العراق مستقبلاً خاصة أنها تعتقد بأن العراق بنظامه الحالى فى إمكانه أنة يستعيد قوته العسكرية التقليدية مع انتهاء جولاته مع فرق التفتيش الدولية ورفع العقوبات المفروضة عليه.

وبالنسبة للإمارات صعدت إيران من ضغوطها ضد الإمارات فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى وحاولت إحداث خلخلة فى وحدة الموقف بين دول الخليج من خلال علاقاتها مع قطر، وإلى حد ما مع البحرين وعمان وفقاً لمصالح وتطلعات كل دولة فى المنطقة.

وإن كان هذا لا يعنى خضوع تلك الدول للضغوط الإيرانية وإنما المقصود هنا الإشارة إلى عملية التفاعل السياسى الإقليمى فى التعامل بين إيران ودول منطقة الخليج، وهذه أمور معروفة تماماً فى مجال السياسة الدولية.

ثانياً: العلاقات التركية ـ العربية فى التسعينيات

تعكس العلاقات التركية ـ العربية نمطى الصراع والتعاون فى آن واحد مع هيمنة ملحوظة للنمط الأول، فالصراع أو التوتر فى هذه العلاقات يدور حول قضايا متعددة متشابكة بعضها قائم منذ سنوات مثل مشكلات نهرى دجلة والفرات، لواء الإسكندرونة، أمن الحدود والادعاءات التركية بدعم سوريا لحزب العمال الكردستانى، وبعضها مستجد كالتحالف التركى ـ الإسرائيلى، واتساع نطاق التدخل التركى فى شمال العراق.

وقبل ذلك نتناول الإدراك التركى للأمن العربى.

الإدراك التركى للأمن العربى

تنطلق تركيا أساساً فى رؤيتها للأمن العربى من تحركاتها ونظرتها للمنطقة من منظور شرق أوسطى. ويمكن توضيح ذلك فى العناصر التالية :

١ - تفضل تركيا صيغة أمنية تشابه صيغة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى. فما لدى تركيا من مصالح حيوية فى المنطقة يجعلها تسعى دوماً لجذب الأسواق الأوربية خاصة فى منطقة الخليج.

٢ - تسعى تركيا لتصبح اسطنبول المركز البنكى والمالى للشرق الأوسط.

تنظر تركيا إلى المنطقة العربية على أنها سوق استيعابية للطاقات العمالية التركية الزائدة بما يخفف من حدة البطالة وتأثيراتها الحادة على الاقتصاد التركى.

لقد تعرضت العلاقات التركية ـ العربية لهزات موسمية خاصة بعد التحالف التركى ـ الإسرائيلى فى عام ١٩٩٦والمغامرات المستمرة للقوات التركية فى شمال العراق بحثاً عن فلول حزب العمال الكردستانى.

وتسعى تركيا منذ حوالى سبعة عقود إلى أن تكون جزءاً من النظام الغربى الذى لا يزال يرفض مسعاها حتى الآن بسبب الاختلاف الحضارى والثقافى بينه وبين تركيا الدولة الإسلامية.

فأخذت تركيا تسعى من جديد عبر بوابة إسرائيل ومحاولة جذب قوى أخرى فى المنطقة إلى هذا التحالف، الأمر الذى يثير القلق العربى من زاوية اختلال توازن القوى الإقليمى والمشروع الأكبر الجديد للشرق الأوسط.

والواقع أن تركيا قد اتبعت منهجاً مختلفاً عن المنهج الإيرانى فى علاقاتها مع الدول العربية إذ ضغطت على العراق مستخدمة ورقة الأكراد من ناحية، وضغطت اقتصادياً على سوريا والعراق من خلال قراراتها الانفرادية الخاصة بمياه دجلة والفرات من ناحية ثانية، ومارست ضغوطها على باقى دول الخليج من خلال التلويح بأنها ستنهى عقد تأجير القاعدة العسكرية فى جنوب تركيا التى تستخدمها القوات الحليفة الغربية لرصد تحركات النظام العراقى، ولفرض المنطقة المحظورة على الطيران وكان من ذلك إشارة لدول الخليج بضرورة تقديم مساعدات مالية سخية لتركيا لتعويضها عن خسائرها من وقف ضخ النفط العراقى عبر الأنبوب الذى يمر بالأراضى التركية من ناحية ثالثة.

والواقع أن تركيا تمارس منذ انتهاء حرب الخليج الثانية دوراً متعدد الجوانب (الغازي، الحامى والوسيط بين أكراد العراق) فى شمال العراق يتناقض مع تأكيداتها الرسمية بشأن حرصها على وحدة العراق، وسلامة أراضيه وسيادته.

كما يفرز هذا الدور توترات متزايدة فى علاقات تركيا بالعراق، سوريا، مصر، وبلدان عربية أخرى لاسيما فى ظل التوافق الزمنى " المقصود " بين عمليات تركيا العسكرية فى شمال العراق، وبين تطور التحالف العسكرى والإستراتيجى مع إسرائيل من جهة أخرى، وتعاون تركيا والتنسيق فى دورها مع الولايات المتحدة، بريطانيا من ناحية ثالثة.

فضلاً عن المخاوف العربية "المشروعة" من احتمال أن تكون هذه التحركات مقدمة لإعادة ترسيم حدود العراق، وتحديداً ضم تركيا للموصل وكركوك.

كما ترددت دعوة تورجوت أوزال رئيس وزراء تركيا إلى ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات : عربية وكردية وتركية، بل عزمه على تنفيذ هذا الأمر بوضع خطة عسكرية لاحتلال ولاية الموصل العثمانية ـ كركوك، سليما نية، اربيل، دهوك والموصل التى تقطنها الأقليتان الكردية والتركمانية بالإضافة إلى العرب ـ فضلاً عن عدم موافقة القوات المسلحة التركية [الجنرالات الخمسة فى مجلس الأمن القومى التركى] على هذه الفكرة وإخفاقها نتيجة تقديم رئيس أركان الجيش الجنرال نجيب طورومتاى لاستقالته، قد أثرت فى صورة تركيا لدى العرب بشكل سلبى، بحيث عاد الكلام مجدداً عن تهديد تركيات للأمن القومى العربى وتدخلها فى الشؤون الداخلية لدولة عربية هى العراق وهى سابقة ليست فى مصلحة تركيا، وقد تفتح الباب على تدخلات دولية فى شؤون أكراد تركيا فى المستقبل، وقد أدى ذلك إلى اتهام أوزال وحزبه الوطن الأم ببعث الفكرة العثمانية فى السيطرة على شعوب المنطقة مرة أخرى من خلال فكرة " العثمانية الجديدة " المسندة من قبل الفكرة الطورانية الداعية إلى الوحدة التركية من البحر الأدرياتيكى حتى سد الصين بقيادة تركيا.

ولم يكن هذا الاتهام موجهاً من جانب العرب فقط، بل إن زعماء المعارضة فى ذلك الوقت [من أمثال

سليمان ديميريل زعيم حزب الطريق القويم وبولند أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي، وار دال إينونو - الابن الأصغر للزعيم التركي الثاني عصمت إينونو خليفة أتاتورك - زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي اليساري ونجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه كانوا ضد فكرة أو زال وضد مساهمة تركيا في قوة التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق لأنهم كانوا يدعون إلى حياد تركيا في هذا الصراع الجديد الذي تتشابك فيه المصالح الاقتصادية مع استراتيجيات الأيديولوجيات المسيطرة الكبرى في هذه المنطقة الحيوية من العالم، مما أدى إلى هزيمة حزب الوطن الأم في انتخابات ٢٠ أكتوبر ١٩٩١ .

أما النمط التعاوني فيرتبط باستمرار بتطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعالم العربي على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف وبتواصل الاتصالات السياسية والدبلوماسية بين الجانبين، ولا سيما في مصر وتركيا.

وتزداد احتمالات تطور هذه العلاقات مستقبلا باتجاه المزيد من التوتر والصراع نتيجة عوامل موضوعية عديدة ترتبط أساسا بالسياسات التركية وقصور الجانب العربي في التعامل معها . وهنا لا يمكن إغفال دور التحالف التركي - الإسرائيلي في تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية والتي يعززها مشكلات تركيا الداخلية والخارجية ومن بين المشكلات التي تواجه تركيا على الصعيد الداخلي الصراع الداخلي في تركيا بين التيار الإسلامي ممثلا في حزب الفضيلة (الرفاه سابقا) والتيار العلماني ممثلا في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية، ومشكلات العنف والإرهاب.

وكانت معظم ردود الفعال الصادرة عن الدول العربية تعرب عن معارضتها للاتفاق بين تركيا وإسرائيل شعوراً منها بمدى المخاطر التي يمثلها الاتفاق في الحاضر والمستقبل على مصالحها وأمنها القومي العربي بشكل عام، وكانت سوريا والعراق ولبنان ومصر قد أصدرت تصريحات وأجرت اتصالات مختلفة لتوضيح طبيعة هذا الاتفاق وأبعاده.

وقد وصف بعض المحللين سرعة المبادرة والتحرك من بعض الدول العربية المستهدفة بهذا الاتفاق ومحاولة كشف مخاطره على الأمن القومي العربي، بل وتحرك بعضها كمصر لدى تركيا لاستجلاء تفاصيله ونقل وجهة النظر العربية بأنها ظاهرة إيجابية.

ولكن ردود الفعل العربية في واقع الحال لم ترق إلى مستوى خطورة الحدث ولم تكن فاعلة باتجاه تعبئة العرب واستنهاضهم لإيجاد موقف واحد، كما إن تركيا لم تأبه كثيراً بهذه الردود بل إنها أمعنت في الاستمرار في وضع الاتفاق موضع التنفيذ.

وتعي تركيا تماماً مدى التردي الذي وصلت إليه العلاقات العربية - العربية وقد أصبح واضحاً من حرب الخليج الثانية وما تركته من آثار سلبية على النظام الإقليمي العربي وما تبعها من بدء للعملية السلمية التفاوضية بين العرب وإسرائيل.

وإذا كانت الضغوط الإيرانية في مواجهة الدول العربية حققت بعض المكاسب، فإن الضغوط التركية حققت مكاسب مشابهة، وأكدت كلا من الدولتين قوتها في مواجهة عالم عربي ضعيف وممزق الأوصال.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد اتبعت إيران وتركيا والدول العربية طرقاً متشابهة لتحرير اقتصادياتها.

إلا أن بعض الدول، مثل تركيا، سارت بشكل أسرع وأكثر تناسقاً. فالصفات المميزة لدول المنطقة كانت سيطرة الدولة على عوامل الإنتاج، والتدخل البيروقراطي في الأسواق، وحماية كبيرة للتجارة، وعدم التوازن في أسواق العمل.

وكان الاعتماد الكبير على قطاع البترول عاملاً مشتركاً أدى إلى تعرُض ميزانيات هذه الدول للصدمات، وأثر على التغيرات في حصيلة العملات الأجنبية لكثير من دول الشبكة النفطية في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، تشترك إيران وتركيا والدول العربية في عامل آخر يتمثل في الاعتماد الكبير للسياسات الاقتصادية الخاصة بتوزيع الدخل على إعانات الدولة وتحكمها في الأسعار، إلى جانب التحيز للتعليم الجامعي والتوظيف في الإدارة الحكومية.

وقد كان لما سبق أثر كبير في سعي تركيا إلى إنشاء تجمع اقتصادي يضم أبرز اقتصاديات الدول النامية وهو مجموعة الثمانية للتنمية D8 التي سبق الحديث عنها في موضع سابق من الدراسة، وتضم كل من إيران، مصر، نيجيريا، إندونيسيا، ماليزيا، الباكستان، بنجلاديش بالإضافة إلى تركيا. وهو تجمع صاعد يهدف إلى تمكين هذه الدول من مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة.

ويلاحظ أن المبادلات التجارية الإيرانية - العربية - وتحديداً الخليجية - قد شهدت دفعة قوية أكثر من مثيلاتها على صعيد العلاقات التركية - العربية، وأهمها مشروع " الأنبوب الأخضر " الذي يقضي بتوصيل مياه الشرب من نهر الكارون - جنوب إيران - إلى دولة قطر عبر أنابيب ضخمة طولها ١٨٠٠ كم، ويمثل هذا المشروع بديلاً لنظيره التركي والمسمى " مشروع أنابيب السلام ".

ثالثا: مستقبل العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا فى القرن الحادى والعشرين

فى ضوء تناول موضوع العلاقات العربية بكل من دولتى الجوار الجغرافى إيران وتركيا فإن القضية المحورية التى يمكن أن تكون أساس لمستقبل تلك العلاقات يمكن تحديدها فى احتمالات التوتر أو الصراع والاستقرار أو السلام بين الأطراف العربية ودول الجوار الجغرافى بوجه عام وكل من إيران وتركيا بوجه خاص.

فقد سبق إيضاح الاعتبارات المختلفة التى تحكم العلاقات فيما بين الطرفين العربى والإقليمى بالإضافة إلى تبيان أسباب المنازعات على الحدود فيما بينهما.

ومما لا شك فيه، أن كل من إيران وتركيا تسعيان إلى توفير أمنهما بصورة شاملة، حيث إن قضية الأمن هى المحرك والصانع للمناخ الأساسى لانطلاق كافة المجالات الأخرى السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والعلمية وغيرها.

وينعكس ذلك بالضرورة وبصورة كبيرة على علاقاتها تجاه بعضهما البعض من ناحية، وتجاه النظام الإقليمى العربى من ناحية أخرى.

وفى ضوء ذلك، فإنه يمكن، بوجه عام محاولة استشراف مستقبل العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا فيما يلى :

* على الرغم من التطورات الإيجابية التى تشهدها الساحة الإيرانية فى سبيل تطوير علاقاتها بالعالم العربى، إلا أن التباين والتنافس الحضارى والثقافى بين الأمتين الفارسية والعربية لازال يلقى بظلاله على مستقبل تلك العلاقات.

* لا بد من الإيمان بأنه لا يمكن تناول المشكلة الكردية إلا من خلال وضع الأكراد ووجودهم ضمن كل الدول التى تشتت فيها شملهم، وضعاً يحقق أكبر قدر من التجانس بينهم وبين شركاء المصلحة والمصير. وقد يكون ذلك مدعاة لتعقيد شديد، لأن أى حل يحقق هذا التجانس يجب أن يكون متناسقاً ومقبولاً من جانب ثلاث قوميات يتعايش معها الأكراد، هى القومية العربية، القومية الإيرانية والقومية التركية. وما من شك فى أنه ليس من السهل الوصول إلى ذلك التناسق، أو فرضه بطريقة من الطرق على غير إرادة الأطراف المعنية.

وهنا يجب على الديمقراطية التركية أن تخدم الثقافات التركية المختلفة داخل نسيج المجتمع التركى، وبالأخص الهوية الكردية ومراعاة حقوق الإنسان والتصالح مع الإسلام السياسى، وذلك بسن دستور جديد يمنح مزيداً من الحريات والحقوق، ويمنع تزايد العنف الداخلى ويزيل التمييز على أساس الدين، العرق والثقافة.

إن حل المشكلة الكردية يأتى بالحوار وإرساء قواعد الديمقراطية فى المنطقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار فى ظل دولة موحدة هى إيران، تركيا، سوريا والعراق، حيث إن فتح الباب أمام انفصال الأقليات الكردية من شأنه أن يؤدى إلى المزيد من النزعات الانفصالية لدى بقية أقليات المنطقة بما يؤثر على استقرار الشرق الأوسط والذى سينعكس بالضرورة على استقرار النظام الإقليمى العربى.

ومن بين الحلول المقترحة لتسوية المشكلة الكردية فى كل من إيران وتركيا والدول العربية زيادة الاهتمام بالأنساب والمصالح بينهم وبين العرب حيث يشعر الأكراد بانسجام إلى حد كبير مع الكيان البشرى العربى فى سوريا، فتشابك المصالح هو الحل. وبذلك يمكن للمنطقة كلها، بما فى ذلك الأكراد، أن تحقق الأمن والرخاء معاً إذا ما تغيرات الأولويات بعيداً عن الأمن، وبحيث تتطور المنطقة الكردية إلى مركز لتكامل الموارد والأسواق.

وبصفة عامة ستعتبر قضية الأكراد ورقة صالحة للاستخدام من كافة الأطراف فى مواجهة بعضها البعض، وقد تحقق فى بعض الأوقات مكاسب لأطراف معينة على حساب أطراف أخرى والعكس.

إلا أنه ينبغى الإشارة إلى أن الأكراد سمحوا لأنفسهم ولا زالوا، بأن يتم استخدامهم أو توظيفهم فى أغراض ذاتية من جانب دولة تجاه دولة أخرى، وأصبحوا ورقة للمساومة على مصالح بعض هذه الدول فى مواجهة غيرها، مما أسهم فى إضعافهم وتفريغ قضيتهم، وأصبحوا فى النهاية " وقوداً " دائماً يدار به الصراع السياسى بين الدول الخمس التى تضم الأكراد على حدودها.

بل إن الملاحظ أن الأكراد لم يكتفوا بأن تركوا أنفسهم كأدوات فى أيدى الدول الخمس على المستوى الإقليمى، بل تركوا أنفسهم كجزء من الصراع الدولى. وهو ما ظهر فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦، حيث اتضح تحالف بعض الأطراف من الأكراد مع القوى الكبرى [مثل الولايات المتحدة] ضد أطراف كردية أخرى مساندة لنظم إقليمية. أى أنهم أصبحوا أدوات لسياسات دولية غير مكتفين بأنهم أدوات لسياسات إقليمية.

* من المتوقع أن تستخدم سوريا ورقة الأكراد ضد تركيا للحيلولة دون الاستخدام السلبى للأخيرة لمياه نهرى دجلة والفرات التى تتحكم فيهما. ويمكن لسوريا فى حالة تفرغها من الصراع مع إسرائيل بعودة الجولان لها أن تدخل ورقة الإسكندرونة والرغبة فى إعادتها لموطنها الأصلى سوريا، فى إدارة الخلافات والتوترات فيما بين الدولتين فى المستقبل.

* يمكن لكل من إيران وتركيا استخدام ورقة الأكراد فى مواجهة العراق فى أى لحظة. فبالنسبة لإيران، عندما ينوى العراق السعى نحو إعادة النظر فى شط العرب، أو فى مسألة الحدود الإيرانية - العراقية بصفة عامة. وبالنسبة لتركيا، فإنها ستستخدم ورقة الأكراد فى مواجهة العراق لاستنزافه فى جبهة جديدة، وتأكيد إضعافه خاصة بعد احتلالها المؤقت للشريط الحدودى بعمق ٥ كم وبطول ٢٤٠ كم إبان أزمة الخليج الثانية بحجة ضمان إبعاد الأكراد عن حدودها. بل إن السعى التركى خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٦ لتنفيذ مخططها بإقامة المنطقة الآمنة تأتى فى هذا الإطار.

وفى نفس الوقت، فإن تركيا تسعى لدور قائد إقليمى فعال ومؤثر فى الحاضر والمستقبل والواقع يشير إلى أن إمكانياتها فى تحقيق هذا الدور قائمة. ولذلك، فإنها ستستخدم ورقة المياه ضد العراق، كما تستخدمها ضد سوريا، وبهذا تسعى تركيا لكى تؤكد هيمنتها على المنطقة.

* فيما يتعلق بمستقبل الترتيبات الأمنية فى الشرق الأوسط، من المتوقع أن تبقى منطقة الخليج العربى على الدوام معرضة لعدم الاستقرار بسبب معضلتين، الأولى غياب العناصر الأساسية لتوازن القوى فيها، حيث تسيطر على الدول المؤثرة فيها، خصوصاً إيران، توجهات للهيمنة والمغامرات مستفيدة إما من الشعور بغياب عنصر الردع لدى الطرف الآخر أو لغياب الردع بشكل فعلى. ويتحول المثلث الخليجى المكونة أطرافه من إيران والعراق والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجى الأخرى، إلى مثلث للتوتر وعدم الاستقرار بسبب بروز نزوات ومغامرات وغياب توازن القوى وانعدام المساءلة والمحاسبة. أما المعضلة الثانية، فتتمثل فى عدم قدرة الدول الإقليمية الثمانى على تكوين نظام أمنى إقليمى مقنع يمكن الاعتماد عليه للاستقرار والالتفات نحو التنمية، يكون التعاون والتبادل التجارى والاستثمارات محركه ودافعه. فلا يمكن تأسيس نظام أمنى إقليمى فى المنطقة بالاعتماد على المن المستورد الذى جلبه الاحتلال العراقى للكويت مما كرس نظاماً أمنياً جديداً بقيادة الولايات المتحدة، ثم إن النظام الأمنى الحالى يعتمد على ركيزة أساسية تجعل من منطقة الخليج العربى حالة استثنائية، لأنه يعتمد على مبدأ الإقصاء والحذف Exclusion لأهم وأكبر دولتين، عسكرياً وبشرياً، إيران والعراق، ولا يشركهما فى الترتيبات الأمنية بدلاً من مبدأ الضم Inclusion وطبعاً حتى يتم ذلك، على إيران والعراق أن يغيرا من سياستهما.

وتشير القراءة الواقعية إلى أن بلورة استراتيجية دفاعية خليجية مشتركة ستظل مرتبطة بمدى استقرارا البيئة الأمنية الخليجية على نحو يساعد دول الخليج على بلورة " استراتيجية مشتركة للدفاع الجماعى عن الذات " والتخلى تدريجياً عن " المظلة الأمنية والدفاعية الأمريكية " ، وسيظل هذا مرتبطاً بمسار التحولات والتغيرات التى يمكن أن تشهدها الساحة الإيرانية وتحديداً آفاق التطورات السياسية فى إيران، ومدى قدرة التيار الإصلاحى الانفتاحى بقيادة الرئيس محمد خاتمى على تثبيت أركانه وامتلاكه الباع الأكبر فى اتخاذ القرار السياسى، ومن ثم مدى قدرته على تعميق الانفراج السياسى الإقليمى مع دول الخليج أى على صعيد العلاقات الخليجية - الإيرانية، ومدى استعداد إيران فى الوقت ذاته على التجاوب مع المطالب الإماراتية العادلة بشأن تسوية مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث. وليس واضحاً فى الأفق المنظور مدى قدرة إيران على التجاوب مع التطلعات الخليجية فى هذا الشأن، الأمر الذى سيؤكد استمرار "الهاجس الإيرانى" فى الحسابات الأمنية الخليجية لسنوات قادمة.

والواقع أن الدولتين الإقليميتين اللتين تقعان خارج النظام العربى وهما إيران وتركيا تسعيان لاستخدام ما لديهما من أوراق تتعلق بالحدود، سعياً نحو تحقيقهما لمكاسب سياسية من الدول العربية كما سبق إيضاحه عموماً. وإن كانت إيران هى الأقرب لتحقيق النجاح من تركيا فى تطبيع العلاقات مع دول الخليج نظراً لأنها دولة جوار مباشر للخليج من تركيا. هذا بالإضافة إلى وجود جالية شيعية كبيرة فى دول الخليج مثل البحرين (تضم أغلبية شيعية) الكويت (تضم ما بين ٣٥ - ٤٠٪ شيعة) ، كما أن الإمارات ينتمى نسبة كبيرة من سكانها إلى المذهب الشيعى وتخشى من التدخلات الإيرانية واستغلال إيران للجاليات الشيعية فيها فى إثارة القلاقل والتوترات.

على الرغم من وجود مصلحة لدى كلاً من إيران وتركيا - كدولتى جوار قويتين - فى تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى فى المنطقة المتاخمة لهما وذلك حتى يتمكنا من حماية مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية. ويتضمن مفهوم الاستقرار فى هذا الصدد المحافظة على الوضع القائم، حيث إن تغيير مثل هذا الوضع يثير تهديد للمصالح الإيرانية والتركية.

إلا أنه من مصلحة دولتى الجوار إيران وتركيا - كذلك - أن يظل النظام الإقليمى العربى ضعيفاً غير قادر على إعادة بناء قوته الذاتية وترسانته العسكرية وإعادة تنظيم أوراقه بما يسمح له بموازنة القوتين الإيرانية والتركية المتصاعدة، حيث لا ترغب كلا الدولتين فى وجود موقف عربى تفاوضى قوى فيما يتعلق بالقضايا موضع الخلاف بين النظام الإقليمى العربى وكل من البلدين مثل قضية الجزر فى حالة

إيران وقضية التحالف مع إسرائيل والمياه فى حالة تركيا والتدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول العربية.

وإن كان من المؤكد أن يكون تأثير توجهات إيران الخارجية تجاه النظام الإقليمى العربى أقوى من تأثير تركيا، حيث إن الأساس الأيديولوجى لإيران أقوى نتيجة خصوبة المنطقة العربية من حيث التيارات والتوجهات الإسلامية.

وبالتالى فإن ضعف النظام الإقليمى العربى يشكل مكسباً للتوجهات الإيرانية والتركية، وتشكل هذه الاعتبارات وغيرها محددات لمستقبل العلاقات الإيرانية - التركية تجاه النظام الإقليمى العربى.

ومن ثم، فعلى الأمن القومى العربى أن يتسم بالمرونة والنسبية والقدرة على التكيف والتعديل بالنسبة لترتيب المصالح أو اختيار الوسائل واستعمالاتها طبقاً لكثافة أو تعقيد السياسات والمواقف بين أطراف الأمن الإقليمى.

فالأمن القومى لكل من إيران وتركيا يتسم بعلاقة تكامل واعتماد متبادل مع الأمن القومى العربى، وإن كان يغلب على الأمن القومى لكل من إيران وتركيا صفة التنافس أكثر من التعاون. حيث إن كل ما يهدد أحدهما يهدد الآخر فلا يتصور أن يتحقق الأمن القومى لأحدهما فى ظل تعرض أمن الآخر لتهديد، حتى وإن كان هناك تنافس أكثر منه تعاون كما هو الوضع فى التنافس على نفط بحر قزوين.

كما أنه من الصعوبة فصل ما هو عربى عما هو إقليمى، فلابد أن يكون هناك تشابك مع الإقليمى. فلا يمكن الحديث عن أمن الخليج العربى دون الحديث عن إيران. وعلى الرغم من وجود الأمن القومى العربى كمفهوم موجود وقابل للتطبيق وتم تطبيقه فعلاً - كما سبقت الإشارة إليه فى الفصل الأول من الباب الثالث من الدراسة - إلا أن هذا لا يحول دون القول أن النظام العربى أنهى القرن العشرين بوضع متردٍ للأمن القومى العربى. هذا التردى ليس مطلقاً بل فيه جوانب إيجابية.

فهناك تنافس بين أمن كل من إيران وتركيا على المستوى الثنائى مع تكاملهما مع الأمن القومى العربى.

إن بقاء العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا فى وضع التوتر ليست فى مصلحة النظام العربى، كما أنها ليست فى مصلحة دولتى الجوار إيران وتركيا، فالعلاقات المتوترة والمستمرة فى التوتر تستنزف الوارد وتزيد من الأعباء الأمنية وتخلط الأولويات.

لذلك من المهم تصحيح هذه العلاقات وتفادى تكرار الخلافات والنزاعات عن طريق السعى لحل القضايا موضع الخلاف والنزاع.

ويمكن التأكيد على إن الدعوة إلى وضع استراتيجية عربية منسقة ستحسم كثيراً من المسائل المعلقة وتنهى حالة التأرجح فى العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا بين الصراع والتعاون.

لذلك فإن الخطورة الأولى الضرورية لتجاوز التدهور الراهن فى العلاقات تتمثل فى التوصل إلى ميثاق بعدم الاعتداء، وحسن الجوار وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية.

لقد أصبح توقيع مثل هذا الميثاق الثنائى والجماعى إحدى أهم الأولويات السياسية العربية خلال المرحلة القادمة.

أما الخطوة الثانية فى سياق تصحيح العلاقات مع دولتى الجوار إيران وتركيا فتكمن فى التعرف عن قرب على الأوضاع الداخلية لهما والاطلاع على اتجاهاتها التنموية وسياساتها الخارجية ومساراتها المستقبلية، ولن يتم التأسيس لمثل هذا الفهم إلا من خلال معلومات أولية ومباشرة ومن خلال مراكز البحوث والدراسات المتخصصة، وكذلك من خلال الحوار المباشر الذى يتم عبر الوسائل الرسمية وغير الرسمية.

إن علاقات النظام العربى بإيران وتركيا بحاجة إلى جرعة كبيرة من العلاقات الإنسانية والشعبية والتى تستمد حيويتها من التأكيد على الجوار التاريخى كما أوضحت الدراسة فى الباب الأول منها. وليس فقط الجوار الجغرافى، كما تستمد هذه العلاقات قوتها من البعد العقائدى والروابط الاجتماعية التى تراكمت عبر القرون والتى يمكنها فتح أبواب واسعة للتعاون، أو، كحد أدنى، وقف العداء المتبادل الراهن.

إن المطلوب ليس فقط التعامل مع كل من إيران وتركيا سياسياً ولكن تعامل فى مختلف المجالات، على أن يكون الهدف الاستراتيجى والبعيد المدى لهذا التعامل الشامل هو تحويل دول الجوار من تهديد إلى رصيد، ويمكن تحقيق هذا الهدف على المدى القصير من خلال تخفيف حدة التوترات والصراعات حتى لو تطلب ذلك تقديم بعض من التنازلات.

أما على المديين المتوسط والبعيد، فيمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إقامة نظام للتعاون الإقليمى وإقامة منطقة للتجارة الحرة وقيام تكتل اقتصادى يعود بالفائدة على النظام العربى ودولتى الجوار إيران وتركيا معاً.

إن ما سيدفع إلى تحسين العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا وتحويل ميزان القوى فى هذه لعلاقات لصالح النظام العربى، هو إنهاء واقع التجزئة السياسية العربية والانتقال إلى واقع التعاون والوحدة، إذ كلما ازداد التنسيق العربى وكلما تعمق التعاون بين الدول العربية، وكلما تم تجاوز الخلافات العربية البينية، تم

فى المقابل تحسين العلاقات مع العالم الخارجى بما فى ذلك دول الجوار بصورة عامة وإيران وتركيا بصورة خاصة.

ومما لاشك فيه أن توثيق روابط التعاون بين العالم العربى وكل من إيران وتركيا يعتبر أحد التوجهات الإيجابية الفاعلة لتحقيق الاستقرار الأمنى فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك يُعد من ضرورات تفعيل تلك العلاقات لإمكان إجراء الحوار حول المسائل محل الخلاف والتوتر فى مناخ أكثر هدوءاً، ومن ثم إقامة علاقات طيبة دون إحداث توتر بالمنطقة مع اللجوء إلى الأساليب السلمية لحل النزاعات.

فى ضوء كل ذلك ، فإنه يتضح أن وظائف الحدود إما أن تكون حداً فاصلاً بين طرفين أو عدة أطراف، وإما أن تكون جسراً للتعاون له أبعاده الاستراتيجية والمصلحية والاقتصادية والأمنية.

وتملى الجغرافيا السياسية لكل من إيران وتركيا والعالم العربى ضرورات التقارب الإيرانى - التركى - العربى لتحقيق الأمن القومى لكل من هذه الأطراف: إيران، تركيا والأمن القومى للعالمين الإسلامى والعربى.

وفى ضوء قناعتنا الفكرية بأن دول الجوار الجغرافى يجب أن نمد لها الجسور، ولا نفصل بيننا وبينها. وألا نستنزف بالتالى إمكانياتنا فى تحقيق مآرب دول كبرى خارج هذه الدائرة العربية والإقليمية، خاصة وأن الواقع أثبت فشل فكرة المواجهة العسكرية.

لذلك من الواجب على الطرف العربى ألا يسمح مرة أخرى بالدخول فى معارك جانبية مع دول الجوار الجغرافى التى يمكن أن تكون دعماً للنظام العربى حال مد الجسور معها، وسنداً للعرب فى قضاياهم باستمرار ، ولا يعنى هذا إسقاط أى حقوق عربية إزاء دول الجوار بل من الواجب احترام الاتفاقيات القائمة دعماً للشرعية، مع الموافقة على السماح بإعطاء الفرصة لأولوية الجوار بدلاً من المواجهة.

ويعنى هذا أيضاً ضرورة احترام الحقوق التاريخية، ومراعاة الأبعاد الاستراتيجية، والأخذ فى الاعتبار العوامل المصلحية والأمنية باعتبارها الأسس التى تقوم عليها الحدود بين الدول بصفة عامة، وبين الدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافى وبصفة خاصة إيران وتركيا.

كل ذلك لا يعنى تجاوز الواقع والقفز على الحقائق. فعلاقة النظام العربى مع دولتى الجوار إيران وتركيا تخضع لقانون الصراع والتعاون بين الدول. ففى أحسن حالات التعاون هناك دائماً إمكانية الصراع، كما أنه وفى أقصى حالات الصراع هناك احتمالات التعاون بين النظام العربى وكل من إيران وتركيا.

بالإضافة إلى ما سبق، لا بد من صياغة استراتيجية عربية عند التعامل مع دولتى الجوار الجغرافى إيران وتركيا، وهنا من الأهمية بمكان أن لا نهمل العمق الحضارى فى تجربة العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا فى الفترة القديمة التى سبقت العصر الإسلامى، فالعلاقة العربية بكل من إيران وتركيا تتسم بكونها علاقة عضوية بينهما وبين العالم العربى سواء على مستوى الجغرافيا أو على مستوى التاريخ.

كما أنه من المهم أن لا نهمل حقيقة ظروف منطقة الشرق الأوسط التى تضمها سواء فى الماضى أو الحاضر أو تأثير النشاط العالمى داخل وخارج المنظمات التى تشترك فى عضويتها.

أما على الصعيد الاقتصادى، فيمكن تصور مستقبل العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا على النحو التالى:

تتقلب العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا فى المجال الاقتصادى تقلباً كبيراً، لدرجة يصعب معها استقراء نتائج معتمدة وموثوقة للمستقبل.

فهل ستتجه إيران وتركيا والدول العربية، التى تُعد أجزاء فى التركيبة الإقليمية والجغرافية، إلى التعاون الاقتصادى فيما بينها؟ وهل سيعود هذا التعاون عليها بالنفع؟ وهل ستتمكن من تجاوز العقبات الهيكلية والضغوط الدولية؟.

ومما يزيد الأمور تعقيداً، أن علاقة كل من الدول العربية وكل من إيران وتركيا مع باقى دول العالم، فى مجالات التجارة والاستثمار تتقلب من سنة إلى أخرى بشكل كبير، الأمر الذى يؤثر بالطبع على نوع العلاقة فيما بينهم.

لذلك فإن مستقبل العلاقات يجب أن يُرسم باتفاق الطرفين، وبعقد النية السياسية فى كليهما على تقبل العلاقة فى المجالات المختلفة، وجعلها جُزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الدول ذاتها.

ويمكن تناول معالم العلاقة المستقبلية فى ثلاثة مجالات: النفط، التجارة والاستثمار.

* فى مجال النفط، يمكن هنا استغلال الموقع الاستراتيجى والمحورى لكل من إيران والمملكة العربية السعودية داخل مجموعة الأوبك - بصفتهما أكبر دولتين مصدرتين للنفط وموجهتين لمسار أوبك كمحدد للكميات والأسعار العالمية - كما يمكن استغلال الأهمية النفطية المستقبلية لدول بحر قزوين - التى سبق الإشارة إليها فى موضع سابق من الدراسة - خاصة أن إيران تتمتع بالموقع الاستراتيجى بين قوسى النفط فى الخليج وبحر قزوين.

كما يمكن التركيز على احتمالات التعاون أو التنافر فى ظل الطلب المتزايد على الغز كأحد بدائل النفط.

ويمكن أيضاً استغلال الموقع الجيواستراتيجي لكل من إيران وتركيا مع العالم العربى وتقارب الشواطئ الغربية والشرقية للخليج العربى لزيادة النشاط التجارى والذى يصب فى صالح دعم العلاقات الاقتصادية مما سينعكس بدوره على العلاقات السياسية والأمنية بين الطرفين العربى وكل من إيران وتركيا.

* فى مجال الاستثمار. يمكن زيادة التعاون العربى بكل من إيران وتركيا فى تطوير آليات البنك الإسلامى للتنمية، وتمكينه من إصدار وسائل دين واستثمار إسلامية، من أجل إعادة توظيفها فى أقطار العالم الإسلامى.

وهناك ضرورة لدراسة آفاق التعاون فى مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحديثة بين العالم العربى وكل من إيران و تركيا.

* إن إعادة تعريف دور الدولة، والاستجابة إلى تحديات العولمة هما التحديان الرئيسيان اللذان يواجههما واضعو السياسات فى المنطقة. كما أنهما العاملان اللذان يحددان مدى نجاح عملية التحول لدول المنطقة.

وتشمل هذه العوامل التى هى أساس عملية الإصلاح السياسات التجارية، سياسات المنافسة، الإصلاح المؤسسى، التعليم وأنظمة التوظيف. وتُعد هذه الإصلاحات الداخلية أساساً لكل الاقتصاديات الإقليمية مما يمكنها من تحقيق استقرار فى اقتصادها الكلى وخلق مسار نمو اقتصادى متوازن ومتنوع.

وتحاول كل من إيران وتركيا فتح مزيد من الآفاق للتعاون فى منطقة الشرق الأوسط من أجل خلق مزيد من العلاقات الاقتصادية بما يحقق المصالح الإيرانية والتركية فى المنطقة.

أما على الصعيد الثقافى، فيمكن تصور مستقبل العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا من خلال البناء على الجوانب الإيجابية فى العلاقات الثقافية والجوانب الحضارية عموماً، والمتمثلة فى إسهام الإيرانيين مع العرب، فى إغناء تلك الجوانب وتوسيع آفاقها بالعربية فى فترة التكوين، ثم بالعربية والفارسية بعدئذ.

وبالنسبة لتركيا، فإنها تستخدم ميراثها الحضارى والدينى والثقافى رغم توجهها العلمانى فى مخاطبة الدول العربية والإسلامية، ومن ثم كانت عضويتها بمنظمة المؤتمر الإسلامى منذ أوائل الثمانينيات.

وفى مواجهة المتغيرات العالمية والإقليمية التى نتجت بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التى فرضت حقائق ووقائع متطورة، ظهرت بعض الأصوات التى تنادى بأن تضم الكتيبة الفكرية من العلماء التى نادى بها السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية . منذ أن تولى مسئولية أمانة جامعة الدول العربية فى السادس عشر من مايو عام ٢٠٠١. من أجل إيضاح الوجه الحضارى للإسلام أمام العالم، تضم رموز من عدد من علماء المسلمين فى إيران، تركيا، الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى، الباكستان، الهند وأفغانستان بالإضافة إلى مختلف الدول العربية.

ولابد من التأكيد على أن الجانب الحضارى والثقافى المثالى هو الطريق الوحيد لتقارب العرب مع كل من الإيرانيين والأتراك يليه فى ذلك الجانب الاقتصادى والذى سيُسهم إلى حد كبير فى تقريب الرؤى السياسية بما يخدم قضايا النظام الإقليمى العربى فى القرن الحادى والعشرين.

ويلاحظ المراقبون أن هناك وعياً متنامياً بالفعل بضرورة تطوير علاقات التعاون "الاقتصادى والثقافى" مع كل من إيران وتركيا وضرورة استغلال القضايا محل الخلاف والتوتر بين البلدين فى تحقيق قضايا الأمن القومى العربى.

كما يمكن تنمية العلاقات الثقافية بين الطرفين، وذلك باستغلال ما تقوم به العديد من الجامعات والمراكز العلمية والثقافية من إعطاء دورات لتدريسها وتعليم اللغتين الفارسية والتركية (الجامعات المصرية. جامعة الكويت . جامعة قطر . جامعة الملك سعود بالرياض . مركز تعليم اللغة التركية التابع للسفارة التركية بالقاهرة .. وغيرها) وهذا مما يدعم الصلة بين العرب وكل من إيران وتركيا.

ولقد شهدت الكثير من الدول العربية إنشاء المراكز العلمية والأكاديمية والثقافية الإيرانية والتركية مما ساعد على نشر العديد من المؤلفات والأبحاث الفارسية والتركية والعربية، كما أن المدارس الإيرانية والتركية على جميع مستوياتها تعنى بدراسة اللغة العربية بالإضافة إلى أن الجامعات الدينية والمدنية الإيرانية تضم أقساماً خاصة باللغة العربية، وقد تخرج منها العديد من الإيرانيين والأتراك الذين قاموا بتوثيق العلاقات الثقافية بين العرب وكل من إيران وتركيا.

كما ينصح الكثير من فقهاء القانون الدولى العرب بضرورة توقيع اتفاقات صداقة وحسن جوار مع دول الجوار الجغرافي، تتضمن وقف أى اختراقات للأمن القومى العربى عبر هذه الدول.

دراسة

تاريخ البترول فى إيران

د. يحيى داود عباس
أستاذ اللغة الفارسية- جامعة الأزهر

أصبح العالم الإسلامى فى بداية القرن التاسع عشر فى مقدمة الأهداف التى صوبت إليها حملات الغرب الثلاث، وهى حملات التبشير والاستغلال والاستعمار، وكانت منطقة الشرق الأوسط قد بدت فى النصف الأول من القرن العشرين كأكبر مستودع ومصدر للطاقة التى قامت عليها الثورة الصناعية الثانية، وكان بترولها الرخيص فى البداية أهم دعم اقتصادى حصلت عليه أوروبا الغربية، ذلك لأن البترول يحتل مركز الصدارة فى تطوير الصناعات الحديثة وحركتها، إذ أنه الطاقة الرئيسية لتدوير عجلات الصناعة، والمادة الأساسية لإنتاج المنتجات البتروكيماوية.

ولم تكن إيران تملك من حقوق التصرف فى سياساتها الداخلية أو الخارجية ما تملكه الدول المستقلة. وتسابقت بريطانيا وروسيا على كسب الامتيازات والرخص من الحكومة الإيرانية، وتمادى حلول الدولة القاجارية (١٧٩٥-١٩٢٥م) فى سياسة الاقتراض ومنح الرخص ورهن الموارد لبريطانيا وروسيا، وإيران غنية بثرواتها البترولية، ولقد أثبتت الأبحاث العلمية والاكتشافات البترولية أن ثلثى كمية البترول فى العالم مخزونة فى منطقة الخليج، وإيران إحدى دول الخليج، وتلعب دوراً بارزاً ومهماً فى منظمة الدول المنتجة للبترول (أوبك).

وتحتفل الجمهورية الإسلامية الإيرانية باليوم الوطنى للبترول فى ذكرى تأميمه (١٩٥١/٣/٢٠م)، وترى أن حركة تأميم صناعة البترول التى تزعمها الدكتور محمد مصدق تمثل أحد مفاخر الشعب الإيرانى خلال تاريخ نضاله الوطنى.

والاقتصاد الإيرانى مرتبط إلى حد بعيد بالبترول، وإذا انخفض سعر البترول يواجه هذا الاقتصاد مشكلات عديدة وتشكل عائدات البترول المورد الرئيسى للدخل القومى الإيرانى، والمصدر الأساسى للعملة الصعبة، حيث تعتمد إيران على البترول فى صادراتها بشكل كبير، وقد اعتمدت الميزانية العامة فى إيران على عوائد البترول والغاز الطبيعى بشكل أساسى فى الخمسين عاماً الأخيرة، ذلك لأن إيران رابع دولة منتجة للبترول فى العالم وثانى دولة مصدرة له كما أنها تمتلك احتياطياً ضخماً من الغاز الطبيعى يجعلها تأتى فى المرتبة الثانية فى العالم بعد روسيا الاتحادية.

وتاريخ البترول فى إيران - بوصفها دولة مهمة من دول منطقة الشرق الأوسط الحساسة - ملئ بالأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية، وزاخر بالنضال

والكفاح وبالدسائس والمؤامرات والصعود والهبوط والاغتيالات والانقلابات والثورات. وقد مر البترول الإيرانى عبر تاريخه بمراحل أربع:

المرحلة الأولى: منذ بداية ظهور البترول فى إيران وحتى مرحلة ما قبل التأميم فى ١٩٥١/٣/٢٠

تذكر بعض المراجع أن ينابيع البترول كانت تنساب خلال الصخور فى إيران منذ أن ظهر الإنسان الأول على سطح الهضبة الإيرانية، ومن المحتمل أن تدفقات هذا البترول أو الغاز المنساب من القيعان المحملة بالزيت قد اشتعلت بفعل البرق، وأن أول بئر بترول حفر بأمر من دار يوش الكبير (٥٥٢-٤٨٦ ق.م)، وأن هذا البئر يقع فى منطقة شوش الواقعة فى خوزستان الغنية بالبترول. وكان القدماء يستفيدون من البترول فى تكوين التماثيل وفى العلاج عن طريق تبخير المريض بحرق الأسفلت، كما استخدم الأسفلت فى بناء الجدران والأعمدة والحجرات وفى دهان الأبواب.. وكان القار الأسود يشفى الدمامل، كما كانت بعض مشتقات البترول تعالج بعض الأمراض الجلدية وآلم الأسنان وغيرها من الأمراض. كما استخدم القار فى عمليات البناء واستخدم البترول فى الحروب وفى التدفئة والإضاءة.

وفى العصر الحديث أعطى أول امتياز للتنقيب عن البترول عام ١٨٧٢ للبارون جوليوس رويتر البريطانى الجنسية فى عهد ناصر الدين مشاه القاجارى (١٨٤٨-١٨٩٦). لكن المعارضة الشعبية أدت إلى إلغاء هذا الامتياز نظراً لضآلة حصة إيران من عائدات البترول. ومنذ أن اكتشف إحتياطى البترول الهائل فى نهاية القرن التاسع عشر فى جنوب إيران سال لعاب دول الغرب. وتمكن المهندس "لويم نوكس دارس" البريطانى الجنسية من الحصول على امتياز التنقيب عن البترول فى جميع أنحاء إيران ماعدا المقاطعات الشمالية الواقعة تحت النفوذ الروسى وهى: (آذربيجان. جيلان- مازندران - جرجان - خراسان)، وذلك فى عام ١٩٠١ فى عهد مظفر الدين مشاه القاجارى (١٨٩٦-١٩٠٦) مقابل تسديد نسبة تساوى ١٦٪ من صافى الأرباح إلى الحكومة الإيرانية، بالإضافة إلى رسوم الامتياز وحصة من أسهم الشركة. وكانت مدة الامتياز ستين عاماً، وهى مدة طويلة، ولم يقتصر الأمر على التنقيب بل تعداه إلى الاستخراج والتكرير والبيع والتصدير.

وبعد أن ظفر "دارس" بهذا الامتياز فوض الحكومة البريطانية فى جميع الحقوق المترتبة عليه. وفى عام ١٩٠٧ أبرمت بين روسيا القيصرية وبريطانيا معاهدة تم الاتفاق فيها على تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق: منطقة نفوذ روسية كبيرة فى الشمال، ومنطقة نفوذ بريطانية صغيرة فى الجنوب (حيث يوجد البترول)، ومنطقة عازلة محايدة تشمل طهران بينهما، مع التأكيد على حرص الدولتين على استقلال إيران وسيادتها فى البنود الأخيرة من المعاهدة!!

وفى عام ١٩٠٨م بدأ تدفق البترول بغزارة فى أول بئر حفر فى منطقة "مسجد سليمان" فى جنوبى البلاد وهى منطقة النفوذ البريطانية. وفى عام ١٩٠٩م أنشئت شركة البترول البريطانية الإيرانية فى لندن لمباشرة تنفيذ بنود الامتياز، وهى الشركة- التى أصبحت بعد وقت قصير من أكثر شركات البترول نفوذاً فى العالم، وتم إنشاء فرع لهذه الشركة فى إيران، لم يكن لإيران الحق فى التدخل فى شئون الشركة، وكان العمال البسطاء من إيران، وكان سائر العاملين والموظفين من جنسيات أخرى يختارها صاحب الامتياز، وكانت البحرية البريطانية هى المساهمة الرئيسية فى هذه الشركة التى كانت تزود الأسطول البريطانى بالبترول بكميات كبيرة وأسعار زهيدة تقل عن السعر العالمى، كما كانت الشركة تقدم نسبة (٣٪) من الأرباح لزعماء القبائل والعشائر لحراسة المنشآت البترولية وضمان الأمن والهدوء فى المنطقة.

واستمر إنتاج البترول وتصديره وفق بنود امتياز دارس حتى تم إلغاء هذا الامتياز عام ١٩٣٢م من جانب الحكومة الإيرانية والبرلمان الإيرانى اللذين شعرا بالغبن الذى لحق باقتصاد البلاد وبالدخل القومى بسبب هذه الاتفاقية الجائرة المجحفة. وتفاوضت الحكومة على عقد اتفاق آخر فى أواخر إبريل عام ١٩٣٣م مع شركة البترول البريطانية - الإيرانية بشروط جديدة تحافظ على حقوق إيران ومصالحها الوطنية. وقد قلصت هذه الشروط مساحة المناطق التى يشملها الامتياز إلى مائة ألف ميل مربع، وزادت عائدات إيران من نفطها، فأصبحت حوالى ٢٠٪. إلا أن مدة الامتياز مددت حتى عام ١٩٩٣م. وتم الاتفاق بين الطرفين على استبدال العمال الإيرانيين - بالتدريج - بالعمال الأجانب، وعلى تدريب الجيل الشاب من الإيرانيين على العمل فى مجالات صناعة البترول، وبعد أن كانت إيران تحصل فى امتياز دارس على (٠,١٧)من الدولار على كل برميل مصدر، أصبحت تحصل على (٠,٢٣) فى الامتياز الجديد. وارتفعت كمية البترول المستخرج من عام ١٩٣٣م وحتى عام ١٩٥١م، وزادت المبيعات وزاد التصدير، ووصلت أرباح الشركة إلى أرقام فلكية، لكن إيران لم تستفد كثيراً من هذه الأرباح، وكان المستفيد الحقيقى هم المساهمون البريطانيون والخزانة البريطانية، ولم تنفذ بريطانيا معظم بنود الاتفاقية، وبخاصة البنود المتعلقة بتدريب الخبراء الفنيين الإيرانيين، وخفض أعداد العمال الأجانب، وتوفير السكن للعمال الإيرانيين، ومنحهم مرتبات مجزية مثلهم

مثل الأجانب، وكان جزء كبير من العائدات والأرباح الناتجة عن الاستفادة من البترول الإيرانى يستثمر من جانب البريطانيين فى سائر دول العالم لاكتشاف واستخراج البترول. وكانت الشركة تحرق الغاز الطبيعى المتدفق مع الزيت، ولم تكن إيران تستفيد من هذا الغاز لأنه كان يهدر دون جدوى. بالإضافة إلى أن نسبة الأرباح التى كانت الشركة البريطانية الإيرانية تقدمها إلى الكويت والعراق وغيرها من الدول تفوق ما كانت تقدمها لإيران بمراحل. وفى الوقت الذى كانت شركات البترول الأمريكية قد عقدت فيه اتفاقية مع السعودية على أساس تنصيف عائدات البترول، كانت شركة البترول البريطانية الإيرانية تسدد لإيران أقل من (٣٠٪). ولما طالب الإيرانيون بزيادة العائدات إلى مستوى مماثل رفضت الشركة هذا المطلب. هذا بالإضافة إلى أن الشركة كانت تحول دون دخول أية دولة أو شركة بترولية أخرى إلى المناطق التى يشملها الامتياز.

وفى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كان موقع إيران الجغرافى الاستراتيجى وتعاظم أهمية البترول فى الحرب سبباً دفع الحلفاء إلى توريط إيران فى نشاطاتهم العسكرية أثناء الحرب، رغم إعلان إيران أنها تقف موقفاً "محايداً"، وبعد احتلال اليابان لإندونيسيا. "أصبح البترول الإيرانى الاحتياطى الوحيد للحلفاء فى الشرق، ولجأت بريطانيا والاتحاد السوفيتى إلى احتلال إيران فى الخامس والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٤١م، ودخلت بريطانيا من الجنوب، ودخل الاتحاد السوفيتى السابق من الشمال، للدفاع عن خطوط الإمداد، وبحجة وضع حد لنشاطات عملاء الألمان. وكانت إيران معبراً تموينياً للبلدين أثناء الحرب، وأجبر الحلفاء رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١م) على التنازل عن العرش لولى عهده (محمد رضا)، وغادر رضا شاه البلاد منفياً إلى جنوب أفريقيا، حيث قضى هناك بقية حياته، وتوفى فى يونيو عام ١٩٤٤م، ورفضت القوات البريطانية والروسية التى كانت تحتل البلاد - آنذاك - دفنه فى إيران، فنقل جثمانه إلى القاهرة حيث دفن فى مسجد الإمام الرفاعى، قبل نقله إلى طهران فى مايو عام ١٩٥٠م، وتشييد ضريح له فى مدينة الرى (جنوبى طهران). ومن المفارقات أن يدفن ابنه الشاه محمد رضا بهلوى أيضاً فى مسجد الإمام الرفاعى بالقاهرة فى عام ١٩٨٠م.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وتبين الدور المهم الذى لعبه البترول الإيرانى خلالها، تسابقت الدول الكبرى وعلى رأسها، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الحصول على امتيازات بترولية فى إيران، إلا أن الحكومة الإيرانية أعلنت رفضها لجميع العروض التى تقدمت بها هذه الدول، وطالبت إيران الشركة البريطانية الإيرانية بإجراء تعديلات على الاتفاقية المبرمة بين البلدين، وتقدمت الشركة باتفاقية إضافية أو مكملة تضمنت بنوداً لصالح إيران - إلى حد ما - إلا أن الاتفاقية لم تفى بالغرض المطلوب، ولم تضمن كامل حقوق إيران فى ثروتها البترولية، ولذلك رفضها البرلمان الإيرانى. وأقر - فى وقت لاحق - قانون تأميم صناعة البترول.

المرحلة الثانية: (من تأميم صناعة البترول فى ٢٠/٣/١٩٥١م إلى الإطاحة بالدكتور مصدق):

أدى عدم التزام شركة البترول البريطانية الإيرانية ببنود اتفاق عام ١٩٣٣م، وتدخل الشركة فى الشئون الداخلية والسياسية لإيران بصفة دائمة إلى التفكير فى إلغاء الاتفاق، وأصبح إلغاء هذا الاتفاق مطلباً وطنياً. وتفاقم سخط الجماهير على بريطانيا وعلى استغلالها للبترول الإيرانى، وتدخلها فى الشئون الإيرانية. وتزعمت الجبهة الوطنية تحت قيادة الدكتور محمد مصدق هذه الجماهير، وهى الجبهة التى كانت قد تكونت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية من عدد من المثقفين والتقدميين الإيرانيين، وكان تأميم صناعة البترول أهم أهداف الجبهة السياسية، وكانت هذه الجبهة تشكل أكبر حزب معارض داخل البرلمان الإيرانى، ومصدق هو مؤسس هذه الجبهة، كما أنه كان يرأس لجنة البترول فى البرلمان. وعندما تقدمت بريطانيا باتفاقية إضافية بشروط أفضل بالنسبة لإيران، عرضت الحكومة الإيرانية الاتفاقية على أعضاء البرلمان الذين قرروا تشكيل لجنة خاصة لبحث ودراسة الاتفاقية وتفصيلاتها، وتقديم تقرير مفصل عنها، واجتمعت اللجنة وأعدت تقريراً رفضت فيه الاتفاقية الإضافية، وتقدم مصدق بطلب تأميم صناعة البترول. لكن البرلمان رفض هذا الطلب، وشكل لجنة لرسم الخطوط العريضة لسياسة البلاد البترولية، وتقدمت اللجنة بمشروع تأميم البترول إلى البرلمان فى وقت لاحق، وصدق مجلس النواب والشيوخ على المشروع، وانتخب مصدق رئيساً للوزراء، ووضع قرار التأميم موضع التنفيذ فى جميع أنحاء إيران، وتم تأسيس شركة البترول الوطنية.

والحقيقة أن حركة التأميم كانت وراءها دوافع كثيرة تتمثل فى أن شركة البترول البريطانية الإيرانية كانت دولة داخل دولة، وكانت تعين الوزراء وتقيل الوزارات وتسبغ عضوية المجلس النيابى على من تشاء، وكانت تسيطر تماماً على رؤساء القبائل فى جنوب إيران، ومن أهم هذه القبائل: النجتيارية والقشقائية وقبيلة بنى كعب العربية، وكان زعماء هذه القبائل يحصلون على نسبة من أرباح الشركة لحراسة الأنابيب الممتدة عبر الصحارى والآبار والحقول والمنشآت البترولية بالإضافة

إلى سوء معاملة موظفى الشركة للإيرانيين وموظفى الحكومة، وكذلك الرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية، والقضاء على النفوذ الأجنبى وعملاء الأجانب فى البلاد، والحصول على الحرية والاستقلال فى الشئون الداخلية والخارجية.

وغضبت بريطانيا، واعتبرت أن التأميم فسخ للعقد من جانب واحد، ودخلت إيران مرحلة جديدة من تاريخها شكلت مواجهة صريحة مع الاستعمار، وتقدمت بريطانيا بعدة اقتراحات رفضها مصدق، وعرض النزاع على مجلس الأمن وعلى محكمة العدل الدولية، وسافر الدكتور مصدق إلى نيويورك ولاهاى على رأس وفد إيرانى لتوضيح موقف إيران، والدفاع عن حق بلاده فى التأميم، ونصح مجلس الأمن طرفى النزاع بالتباحث والتفاوض لحل النزاع، وأعلنت محكمة العدل الدولية عدم صلاحيتها لبحث شكوى بريطانيا ضد إيران، وقطعت العلاقات بين بريطانيا وإيران فى أكتوبر ١٩٥٢م. وإرتأت بريطانيا اللجوء إلى القوة العسكرية لإرغام إيران على العدول عن التأميم، لكنها لمست معارضة من حليفتها الولايات المتحدة، وتحركاً من جانب الاتحاد السوفيتى للوقوف إلى جانب إيران، فأحجمت عن الإقدام على القيام بعمل عسكرى. وجمدت بريطانيا الودائع والأرصدة الإيرانية المودعة فى البنوك البريطانية، ولم تتمكن إيران من تصريف بترولها بسبب ضغوط الإدارة البريطانية على الأسواق العالمية، وحدث نقص شديد فى العملة الصعبة واشتدت الأزمة الاقتصادية نتيجة للحصار الاقتصادى الذى فرض على إيران، وطلبت بريطانيا تعويضات من إيران لكن الدكتور مصدق رفض تسديد المبلغ الذى طلبته بريطانيا، واقترح أن تقتصر التعويضات على ما تملكه الشركة من أصول مادية فى مدينة آبادان (عبدان) التى أنشئت فيها مصفاة بترول عملاقة.

أما شركة البترول البريطانية الإيرانية فقد غادرها العاملون الأجانب. وتولى الإيرانيون الأمور الفنية والإدارية فيها، وانحصر نشاطها فى توفير الوقود والمواد البترولية التى تستهلك داخل البلاد فقط، وانخفض معدل الإنتاج نتيجة لعدم إمكانية تصريفه وتصديره إلى الخارج.

وطلب الدكتور مصدق معونة مالية من الولايات المتحدة لسد العجز فى ميزانية الدولة، لكن الولايات المتحدة رفضت بإيعاز من بريطانيا، كما رفضت مساعدة إيران فى تسويق المخزون من بترولها. وأنشق الكثيرون ممن أغرتهم الأموال والمناصب على الدكتور مصدق، ودبت الخلافات الأيديولوجية فى الجبهة الوطنية، وتخلى عنه رجال الدين وعلى رأسهم آية الله كاشانى، وتدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا بالتمويل والتحريض للمحافظة على مصالحها فى الخليج، وخوفاً من تداعيات تأميم البترول الإيرانى وتأثيره على بلدان الشرق الأوسط المنتجة للبترول. وفى ١٩٥٣/٨/١٩م ظهرت وحدات من الجيش الإيرانى (كان مصدق قد قام بعمليات تطهير للجيش وخفض الميزانية لصالح المشروعات الصحية والزراعية والصناعية، وقلص صلاحيات بعض قادة هذا الجيش وفصل عدداً من ضباطه الفاسدين) فى شوارع العاصمة طهران ومعها جماعات من المتظاهرين تنادى بسقوط مصدق، وتهتف للشاه محمد رضا بهلوى، وتطالب بإقصاء الدكتور مصدق وحكومته عن الحكم. وهكذا نجح الانقلاب المضاد الذى دبرته المخابرات البريطانية والأمريكية، وأداره كرميت روزفلت ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى طهران، وأطلق على خطة الانقلاب اسم: آجاكس.

وعاد الشاه محمد رضا بهلوى الذى كان قد اضطر إلى مغادرة البلاد عندما تصاعد الخلاف بينه وبين الدكتور مصدق من روما إلى إيران، وذلك بعد أن اطمأن إلى نجاح الانقلاب المضاد، وسلم مصدق نفسه بعد أن أمطروا منزلة بوابل من قذائف الدبابات والرشاشات، وحوكم مصدق أمام محكمة عسكرية ووجهت إليه تهمة الخيانة، وأصدرت المحكمة عليه حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وتمت ملاحقة واعتقال مؤيديه وأنصاره، وتم إعدام الكثيرين منهم، وعلى رأسهم الدكتور حسين فاطمى وزير خارجية مصدق.

وقد لعبت الصحافة وبخاصة الصحف الموالية للجبهة الوطنية دوراً بارزاً فى مسألة تأميم صناعة البترول، وفى تصديق مجلس النواب على قانون التأميم، وفى إلغاء معاهدة ١٩٣٣، حيث حولت القضية من قضية اقتصادية إلى قضية استقلال اقتصادى وسياسى، وهو نفس الاتجاه الذى سار فيه الدكتور مصدق.

وبالإطاحة بمصدق وبحكومته الوطنية التى تبنت تأميم صناعة البترول الإيرانى، بدأت صفحة جديدة من صفحات تاريخ إيران السياسى، حيث كان التأميم منطلقاً لسلسلة من الإجراءات التى حققت آمال الشعب الإيرانى فى النهاية، كما أنه كان - آنذاك - نقطة تحول فى تاريخ العلاقات البترولية فى العالم كله. وكان له رد فعل دولى كبير، وكان لتجربة مصدق فى التأميم أثر إيجابى فى الحركات التحررية المناهضة للاستعمار فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد أن ضرب مصدق المثل فى الوطنية، المطالبة بالحقوق ومواجهة التحديات، وفى التضحية والصمود من أجل الحصول على الاستقلال الوطنى.

المرحلة الثالثة: (منذ الإطاحة بمصدق وحكومته فى ١٩/٨/١٩٥٣م وحتى عام١٩٧٣م):

تم تعيين الجنرال فضل الله زاهدى رئيساً للوزراء بعد الإطاحة بمصدق، وانهالت المعونات والمساعدات الأمريكية على إيران وكانت قد توقفت فى الفترة التى رأس فيها الدكتور مصدق رئاسة الوزراء، وقام احتكار غربى جديد للبترول الإيرانى وزعت فيه الأنصبة الأجنبية بطريقة جديدة بحيث لا يكون للبريطانيين السيطرة القديمة نفسها على منابع البترول الإيرانى. واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا فى ديسمبر ١٩٥٣م، وفى أغسطس ١٩٥٤م أبرم اتفاق بين الحكومة الإيرانية والشركات الأجنبية ينص على تشكيل كنسرسيوم (اتحاد شركات بترولية عالمية)، وهى ثمانى شركات أمريكية وفرنسية وهولندية إلى جانب شركة البترول البريطانية الإيرانية. وذلك من أجل استغلال البترول الإيرانى وتسويقه. وكانت أسهم هذه الشركات مقسمة على النحو التالى:

شركة البترول البريطانية الإيرانية ٤٠٪ - الشركات الأمريكية ٤٠٪ - الشركات الهولندية ١٤٪ - الشركات الفرنسية ٦٪. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة شريكاً له وزنه فى صناعة البترول الإيرانى. وتم الإتفاق على سريان مفعول الاتفاق لمدة خمسة وعشرين عاماً تجدد - بإخطار سابق - ثلاث دورات أخرى، مدة كل دورة خمس سنوات. ووافقت الحكومة الإيرانية الجديدة على دفع تعويضات لبريطانيا عن سنوات التأميم، وهى فترة حكومة الدكتور مصدق.

وهكذا تم - عملياً - تجاهل قانون تأميم صناعة البترول الإيرانى الذى كان من الأحداث المهمة والعلامات البارزة فى النصف الثانى من القرن العشرين. وقد ذكر الشاه محمد رضا بهلوى أنه كان من الصعب أن يعقد اتفاق - آنذاك - أفضل من ذلك. وقال رئيس الوزراء عباس هويدا أثناء تقديمه للائحة اتفاقية الكونسرسيوم إلى البرلمان: إن الاتفاق المذكور لم يكن الشئ الذى نصبوا إليه.

وأحكمت الولايات المتحدة قبضتها على إيران بعد أن حلت محل بريطانيا، وسيطرت على الجيش والمخابرات والمؤسسات الإقتصادية، وصارت إيران أهم وأضمن قاعدة سياسية وعسكرية للولايات المتحدة فى العالم أجمع طوال خمس وعشرين سنة. وانهمرت أرباح البترول التى كانت قد توقفت خلال فترة مصدق وحكومته الوطنية على اتحاد الشركات البترولية التابعة للدول الغربية. وزاد عدد الخبراء العسكريين الذين تقتضى صفقات السلاح وجودهم على أرضى إيران.

وفى عام ١٩٥٧م عقدت إيران معاهدة مع شركة "آجيب" الإيطالية، وتم إنشاء شركة إيرانية إيطالية مشتركة، وكانت إيران تمتلك ٥٠٪ من أسهم هذه الشركة وقد أغضبت هذه المعاهدة شركات الكونسرسيوم التى كانت تريد احتكار بترول إيران. وبعد فترة قصيرة عقدت إيران اتفاقية لاستخراج البترول فى إيران مع شركة "بان أمريكان"، وامتلكت شركة البترول الوطنية الإيرانية ٥٠٪ من أسهم هذه الشركة أيضاً.

المرحلة الرابعة: (من٣١ يوليو ١٩٧٣م وحتى الآن):

فى ٣١/٧/١٩٧٣م قام الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١-١٩٧٩م) بإلغاء اتفاقية الكونسرسيوم ومن ثم إنهاء سيطرة الشركات العالمية الثمانية على استخراج وبيع وتسويق البترول والغاز الإيرانيين. وقد أعاد هذا القرار لإيران سيطرتها الكاملة على مصادر ثروتها القومية، وأتاح لإيران إيرادات أوفر مكنتها من تقوية وبناء مشروعاتها الاقتصادية فى جميع المجالات، ولم تهيمن إيران على الإدارة الكاملة لجميع منشآتها البترولية فقط، بل أصبحت لها الحرية الكاملة فى تحديد شروط بيع بترولها. ولقد اعتبر إلغاء معاهدة ١٩٥٤م نجاحاً كبيراً حققته إيران، وإنتصاراً كبيراً صب فى مصلحة الشعب الإيرانى.

وفى حرب أكتوبر (١٩٧٣م) فرضت الدول العربية حظراً بترولياً على الدول الداعمة لإسرائيل، واستخدمت البترول كسلاح سياسى، لكن إيران رأت أن الأمر لا يخصها، واستفادت كثيراً من نظرية ملء الفراغ.

على الرغم من أن الشاه محمد رضا بهلوى استجاب لطلب الرئيس السادات أثناء حرب أكتوبر وأمده بكميات من البترول لتموين الطائرات وتشغيل الفرق الآلية، وذلك بعد أن أصدر أوامره لإحدى ناقلات البترول الإيرانية بأن تغير اتجاهها وأن تفرغ حمولتها فى مصر.

وقفز الدخل القومى الإيرانى قفزة هائلة بعد ارتفاع أسعار البترول أثناء حرب أكتوبر، وفى ديسمبر عام ١٩٧٣م طلب الشاه من دول منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول الخام، وتقرر بالفعل زيادة سعر برميل البترول من (٥,٠٣٢) إلى (١١,٦٥١) دولار، وشنت وسائل الإعلام الغربية هجوماً على الشاه واتهمته بتخريب الاقتصاد الغربى، بل واقتصاد العالم كله، وصرح الشاه فى مؤتمر صحفى بأن السعر الجديد ليس كافياً وأنه معتدل ومعقول، لأن البترول مادة مهمة ويشتق منها - آنذاك - حوالى سبعين ألف منتج مختلف، وأن سياسة البترول الرخيص سياسة قصيرة النظر، ستؤدى إلى إتلاف مصادر البترول الموجودة، وستجعل العالم يواجه كارثة اقتصادية.

ولم تقف الشركات البترولية الكبرى مكتوفة الأيدى،

وسقطت طائرة رئيس شركة "أجيب" البترولية الإيطالية التى عقدت مع إيران معاهدة بترولية ثورية، وأثبتت التحقيقات وجود قنبلة فى الطائرة، على الرغم من أن التقرير الرسمى ذكر أن سبب سقوط الطائرة هو: فقدان الرؤية الكافية. وبدأت وسائل الإعلام الدولية هجوماً واسع النطاق ضد إيران والشاه، وشجعت المنظمات الطلابية فى الخارج فى نشاطها المضاد لإيران والشاه.

وكانت المرحلة الرابعة بداية التحول العميق الذى طرأ على العلاقات الإيرانية الأمريكية فى عهد الشاه محمد رضا بهلوى، وبدأت الولايات المتحدة تضيق ذرعاً بسياسة منظمة الأوبك، ووصفت الشاه بأنه أحد صقورها البارزين الذين يمارسون ضغوطهم على المنظمة لزيادة أسعار البترول، وشجعت مؤسسة حقوق الإنسان العالمية على التنديد بأسلوب تعامل الشاه مع معارضيه السياسيين فى الداخل والتصفية الجدية للرموز الوطنية المعارضة فى الخارج.

وتواصل الانتقام من الشاه خاصة وأنه بدأ صفحة جديدة مع العرب بعد أكتوبر ١٩٧٣م، وأخذ يدين مواقف إسرائيل وسياستها، ويدافع عن وجهة نظر العرب ومواقفهم. ولهذا السبب كانت إسرائيل أول من عمل على الإطاحة بالشاه، وكان اليهود الإيرانيون أول من استعدوا لذلك بتهريب أموالهم خارج إيران.

وأعلنت شركة الكونسرسيوم تخفيض مشترياتها من البترول الإيرانى فى عام ١٩٧٧م بحجة ارتفاع أسعاره، فانخفضت مبيعات إيران البترولية، وأدى انخفاض الدخل المرتقب من البترول فى هذا العام إلى توقف بعض المشروعات العمرانية والصناعية، وأدى ذلك إلى موجة رهيبة من الغلاء والتضخم الإقتصادى. وقامت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بتحريك المعارضة الإيرانية والطلبة الإيرانيين المقيمين فى هذه الدول ضد نظام حكم الشاه. كما اتهمته الولايات المتحدة الأمريكية بتجاهل حقوق الإنسان فى إيران.

أما بريطانيا فقد شنت حملة ضد الشاه بإعادة نشر كتاب عن النخبة فى إيران للكاتب "مارفن زونيس" الذى ألقى فيه الضوء على حجم المؤسسة الدينية الإيرانية، وعلى الإمام الخمينى على وجه الخصوص. كما أتاحت هيئة الإذاعة البريطانية فرصة نادرة لنشر أفكار الخمينى، بإذاعة بياناته باللغة الفارسية على الشعب الإيرانى من محطتها الموجهة من لندن إلى إيران أثناء وجوده فى المنفى فى باريس، مما أوحى لرجال الدين الإيرانيين بأن بريطانيا تؤيد نضالهم ضد الشاه. بالإضافة إلى نشاط أعضاء الجهاز السرى البريطانى فى الدولة الإيرانية بغرض الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا، انتقاماً منه لإلغائه اتفاقية مع الكونسرسيوم.

أما فرنسا التى كانت قد رحبت بالخمينى ضيفاً فى أراضيها ومنحته حق الإقامة فيها، ليمارس نشاطه ضد الشاه محمد رضا بهلوى، فقد كان الخمينى يرسل منها أشرطة (الكاسيت) التى كان يملأها بصوته وبدعوته إلى التمرد والعصيان. كما أن صحيفة "لوموند" الفرنسية نشرت فى ١٩٧٨/٥/٦م حديثاً أجراه مندوبها مع الخمينى عن الديكتاتورية وحرية الصحافة المخنوقة والأحزاب الممنوعة والانتخابات المزورة والدستور المنتهك وموقفه من إسرائيل والعرب ومن القوى الكبرى فى العالم، وعن تبديد الثورة البترولية فى تخزين السلاح بغير طائل.

وفيما يتعلق بالإتحاد السوفيتى الذى يشارك إيران فى حدود تمتد لمسافة ١٥٠٠ ميل فى شمال البلاد والذى كان يطمع دائماً فى الحصول على إمتياز بترولى أسوة بالدول الغربية الأخرى، فقد قام بتشجيع الحركات الانفصالية والسياسية المناهضة للحكومة المركزية فى طهران، كما عمل على إسقاط بعض الحكومات الإيرانية التى كانت تقف ضد أطماعه. وكان حزب توده الشيوعى عميلاً للسوفييت، وعندما أقدم الدكتور مصدق على تأميم البترول عارض الحزب مشروع التأميم، وقاطع شراء سندات القرض الوطنى، كما قاطع الاتحاد السوفيتى شراء بترول إيران وقت الحصار الاقتصادى الذى فرض على إيران آنذاك. على الرغم من أن الدكتور مصدق عرض بيع البترول الإيرانى على الاتحاد السوفيتى بتخفيض مقداره (٥٠٪)، وطلب السوفييت الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول فى شمال إيران. وهكذا وبعد أن كان حلم القياصرة القديم هو الوصول إلى مياه الخليج الدافئة، أصبح حلم الماركسية السيطرة على منابع البترول.

ويشير الشاه محمد رضا بهلوى فى مذكراته التى كتبها فى المنفى إلى البترول الإيرانى وإلى موقف الغرب منه، فيقول: بعد إلغاء إتفاق الكونسرسيوم فى ١٩٧٣/٧/٣١ لم تقبل شركات البترول الكبرى أن تبيع لها الشركة الوطنية الإيرانية البترول بتخفيض يصل إلى ٥٠٪ بعد أن تقوم هذه الشركات بالتنقيب عن البترول والعثور عليه، ولم تقبل هذه الشركات أن تكبر الشركة الوطنية الإيرانية، وأن تقوم بإنشاء معامل تكرير فى آسيا وأفريقيا، وأن تشارك شركة البترول البريطانية فى الاستفادة من بترول وغاز بحر الشمال، وأن تنافس الشركات الكبرى مثل: شركة شل وشركة اكسون موبيل.

ويضيف الشاه قائلاً فى موضع آخر من مذكراته: لقد كنت أريد أن أبنى إيران قبل أن ينتهى الإحتياطى البترولى فيها لكن كان لى معارضون كثيرون حاولوا إفشالى فى هذا المجال، وفى مقدمة هؤلاء يمكن ذكر

أسماء مجموعة شركات البترول الكبرى التى لم تكن ترغب فى أن تخرج سياسة بيع البترول بالسعر العادل من دائرة هيمنتهم. كما أن هذه الشركات لم تكن ترغب فى التسليم بضرورة الإقدام على التضحيات اللازمة من أجل توزيع الثروات من جديد بين الدول الصناعية والمجتمعات النامية. لهذا كله اختاروا التضحية بإيران كنموذج يعتبر به، وهبوا لتخريبها. ولم يختاروا بلداً مثل ليبيا .كما يذكر الشاه فى موضع آخر أن شخصيتين أمريكيتين مهمتين تعملان فى مجال البترول الأمريكى قالتا فى عام ١٩٧٦م: إن أمر الشاه سوف ينتهى تماماً بعد عامين.

وعن نفاد الاحتياطى البترولى الإيرانى قال الشاه فى مذكراته: لقد قلت غير مرة إن مستقبل إيران يجب ألا يكون مرهوناً بالبترول ... فبعد حوالى ثلاثين عاماً أخرى (كان يتحدث عن عائدات البترول عام ١٩٧٧م) حيث سيبلغ عدد سكان إيران (٦٥) مليون نسمة. سوف تنضب مصادرنا البترولية، لذلك يجب أن نفكر من الآن فى هذا الأمر، فالسياسة ليست إلا فن التوقع، لذلك فكرنا فى إنشاء محطة كبرى لانتاج الكهرباء الذرية بالتعاون مع ألمانيا وفرنسا، إن جريمتى إننى أردت أن أخرج إيران من عصر البترول وأدخلها فى عصر الذرة فى الوقت المناسب، وقبل أن يفوت الأوان.

وذكر الشاه فى كتابه: بسوى تمدن بزرك (نحو حضارة عظيمة): أن مصادر بترولنا ومصادر البترول فى العالم كله ستنضب فى المستقبل القريب، وسواء أردنا أم أبينا، سنصل إلى مرحلة الاستفادة من مصادر الطاقة الأخرى، ولهذا السبب بدأنا فى تنفيذ برنامج طموح من أجل الاستفادة من الطاقة النووية بالإضافة إلى الطاقة الشمسية والطاقة الهيدروجينية.

وإذا كان البترول قد لعب دوراً فى الإطاحة بالشاه بعد أن تضافرت جهود القوى الأجنبية ضده لأسباب لعل البترول يكون أهمها وأولها، فإن له دوراً فى قيام الثورة فى ١٩٧٩/٢/١١م بعد أن أدرك الشعب أن الشاه يبدد الثورة البترولية من أجل شراء السلاح وبخاصة بعد الزيادة الكبيرة فى أسعار البترول بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وهى الزيادة التى مكنت الشاه من شراء أسلحة متنوعة ومتطورة. وكانت قد حدثت إعتصامات واضطرابات فى قطاع البترول وغيره من القطاعات والمؤسسات. وقال أحد عمال تكرير البترول لمراسل أمريكى: إننا لن نصدر البترول إلا بعد أن نصدر الشاه شخصياً. وكانت اضطرابات عمال البترول على رأس هذه الإضطرابات وأكثرها تأثيراً، لأن هؤلاء العمال امتنعوا عن تصدير البترول خارج إيران، وحرموا النظام من المصدر الوحيد للدخل. وشكل شاهبور بختيار آخر حكومة قبل نجاح الثورة، وقدم بعض الوعود للمواطنين ومنها: وقف تصدير البترول إلى إسرائيل، إلا أن نطاق معارضة الشاه اتسع.

ولعب البترول دوره فى استمرار الثورة الإسلامية، وفى استقرار النظام الجديد، وفى دعم النظام السياسى خلال الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨م) على الرغم من أن هذه الحرب استنزفت قدرات وطاقات ظاهرة وكامنة لبلدين من أهم البلدان المنتجة للبترول فى المنطقة، وأن منشآت البترول ومعامل التكرير وشبكات الأنابيب تعرضت للقصف خلال فترة الحرب، وكانت تتم إعادة بناء هذه المنشآت وهذه المعامل وهذه الشبكات التى لحقت بها الأضرار نتيجة لعمليات القصف. كما كان البترول وسيلة لخروج إيران من عزلتها السياسية التى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وكسر الحصار الاقتصادى الذى قادته الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن قطاع البترول الإيرانى شهد إنخفاضاً حاداً فى مجالات الاستثمار الأجنبية فى بداية الثورة وخلال الحرب العراقية الإيرانية، بسبب زيادة معدل مخاطر الاستثمارات، وتغيير الدستور الإيرانى، وما تبعه من تغيير قانون قطاع البترول. كما كان للبترول دور بارز فى مرحلة إعادة البناء والتعمير.

أهمية بترول إيران وموقعها:

البترول مادة عالمية حيوية يحتاج إليها الجميع بلا استثناء. وتعد إيران، التى تفاخر بأنها أول دولة أنتجت البترول فى الشرق الأوسط، دولة بترولية رئيسية فى العالم. وقد أنشئ قطاع البترول فى إيران منذ أكثر من مائة عام، ويعد هذا القطاع من أهم وأضخم القطاعات الصناعية فى إيران، كما أنه يعد المصدر الرئيسى للعملة الصعبة، والمصدر الذى يغطى نفقات المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية والعمران. وصار البترول أحد العوامل المرتبطة بالأزمات والمشكلات التى تعانى منها إيران فى الوقت الراهن، ذلك لأن إيران تمتلك ثانى إحتياطى بترولى فى العالم بعد السعودية (١٣٧,٥ مليار برميل فى نهاية عام ٢٠٠٥م). كما أنها رابع دولة منتجة للبترول بعد السعودية وروسيا الإتحادية والولايات المتحدة، وهى ثانى أكبر الأعضاء فى منظمة الأوبك بعد السعودية. وذكر التقرير السنوى الصادر عن شركة "بريتش بيتروليوم" أن مصادر البترول الإيرانية ستبقى (٩٣) سنة أخرى فى حالة المحافظة على معدل الإنتاج الحالى (متوسط إنتاج إيران من البترول الخام فى عام ٢٠٠٥م (٤) مليون و(٤٩) ألف برميل يومياً)، وأن إيران تمتلك ١٤,٩٪ من احتياطى الغاز العالمى، وهذا يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الإتحادية. وإيران تمتلك مخزوناً هائلاً من الغاز يبلغ (٢٧) تريليون لتر مكعب. والغاز هو المحرك الثانى للاقتصاد الإيرانى،

وقد أبرمت إيران اتفاقيات لبيع الغاز الطبيعى مع تركيا فى عام ١٩٩٦م، ومع الهند وكوريا وبعض الأسواق الأوروبية. ومن المعروف أن إيران تشجع الآن على استهلاك الغاز داخل البلاد، لأن نفقات إنتاج الغاز أقل بكثير من نفقات انتاج البترول، وأن استبدال أنواع الوقود الموجودة بالغاز يحافظ على احتياطى البلاد من البترول، ويخفض نسبة التلوث.

والزيادة المضطردة فى أسعار البترول سمحت بزيادة عائدات إيران من البترول، مما جعلها قادرة على تمويل طموحها النووى فى ظل سباق تسلح نووى فى منطقة تعج بالمشكلات السياسية وتحفل بالتهديدات، وفى إطار سعيها الواضح لتعزيز دورها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من حرص المسئولين الإيرانيين دائماً على التأكيد على ضرورة امتلاك التكنولوجيا النووية وتخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية. كما تقوم إيران الآن بتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى مجال البترول دون أن تفقد حصتها الكبرى، كما تقوم بتنمية وتطوير حقولها البترولية وحقول الغاز الطبيعى. وتخصص جزءاً كبيراً من الغاز الطبيعى المستخرج من حقل بارس الجنوبى (حقل بترول وغاز مشترك بين إيران وقطر) للاستهلاك المحلى المتزايد، وجزءاً آخر للضخ فى الحقول البترولية التى وصلت إلى منتصف عمرها الافتراضى، لأنه من المعروف أن حقن الغاز فى الحقول البترولية فى فصل الشتاء يحافظ على غزارة إنتاج هذه الحقول.

كما استغلت إيران مشروع "طريق الحرير"، وهو الخط الذى يصل الصين بأوروبا، ويصل الشرق الأوسط والخليج العربى بالمحيط الهندى عبر إيران، ويربط إيران بدول آسيا الوسطى، فى كسر الحظر التجارى الذى فرضته الولايات المتحدة عليها.

وكان قد تم افتتاح خط سكك حديدية دولى جديد بين إيران وتركمنستان، وهو خط : مشهد - سرخس - تجن فى ١٩٩٦/٥/١٤، وهو الخط الذى سيربط الصين ودول آسيا الوسطى بأوروبا عن طريق إيران، وسوف يحيى طريق الحرير القديم من جديد. كما تم إنشاء خط حديدى آخر، وهو خط: بانق - بندر عباس.

كما استطاعت إيران تأمين أسواق آسيوية تصدر إليها بترولها، وتحركت صوب روسيا لإنشاء شركات مشتركة فى مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه.

أما عن أهمية موقع إيران، فإن إيران تعد بمثابة "القلب" فى منطقة العبور بين قارات العالم الثلاث (آسيا - أوروبا - أفريقيا)، أى أنها تعد طريق مواصلات رئيسى وطريق لتجارة الترانزيت بين الشمال والجنوب. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى واستقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز صارت إيران بمثابة جسر اتصال رابط، وأهم وأنسب معبر مائى لكل دول آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك بسبب تجاورها الجغرافى لهذه المنطقة. وهذا أعطى ميزة جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية لإيران.

ولجزر أبى موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى (الجزر الإماراتية التى تحتلها إيران) أهمية كبرى بالنسبة لإيران من الناحية الجيوبوليتيكية، فهى منافذ بحرية لها أهميتها بالنسبة لإيران. وتعد إيران أرخص وأقصر وأنسب طريق لنقل مصادر الطاقة، ومن هنا تأتى أهمية موقع إيران، وتتمتع إيران بعدد كبير من الموانئ فى الخليج وبحر عمان، وموانئ الخليج تعد أقرب مكان لنقل البترول إلى أسواق جنوب شرق آسيا التى تتمتع بأعلى معدلات تنمية فى العالم، وتستفيد الدول الحبيسة الواقعة فى منطقة بحر قزوين (الخزر) وآسيا الوسطى من هذه الموانئ لنقل بترولها وغازها الطبيعى إلى الأسواق العالمية.

ويعد مضيق هرمز أهم نقاط الخليج، وأى خطر يهدد هذا المضيق، سيكون بمثابة الأزمة المؤثرة فى العالم كله، وليس من مصلحة إيران زعزعة استقرار أمن الخليج لأنها تعد من أهم الدول المصدرة للبترول، ولديها أكبر أساطيل للنقل البحرى فى مجال البترول فى العالم، واستقرار الأمن فى الخليج يصب فى مصلحة إيران وبقية دول المنطقة. ومضيق هرمز - كما هو معلوم - ممر مائى ضيق يصفونه بأنه "عنق زجاجة"، يصل الخليج العربى ببحر عمان، يبلغ طوله ٢٧٠كم٢، وعرضه ٤٧كم٢. ويعد هذا المضيق من أهم المحطات فى شبكة نقل البترول فى العالم، إذ يمر منه أكثر من ١٥ مليون برميل بترول يومياً، بالإضافة إلى البضائع الأخرى والغاز السائل والمنتجات البتروكيماوية. وهو بوابة العبور لما يقرب من ٤٠٪ من البترول الخام المصدر للعالم. وكانت أهمية هذا المضيق سبباً فى المحاولات المستمرة من جانب القوى العظمى (الإقليمية والدولية) للسيطرة عليه بدعوى توفير الحماية اللازمة لخطوط البترول.

وسواء ألمحت إيران غير مرة إلى غلق هذا المضيق، مما قد يؤدى إلى عرقلة وتعطيل حركة الملاحة ومرور ناقلات البترول فى الخليج، وقطع شرب الطاقة الغربية، إذا تعرضت صادراتها البترولية لأية تهديدات، وألمحت إلى استخدام سلاح البترول ووقف تصديرها له - كرد فعل انتقامى - إذا هوجمت مصالحها بسبب برنامجها النووى، أو قامت بضرب ناقلات البترول فى مياه الخليج على غرار ما حدث فى الحرب العراقية - الإيرانية، فإنها إذا نفذت هذه التهديدات وأقدمت على هذه الإجراءات، تكون قد "هجمت المعبد على من فيه"،

وطبقت مبدأ: "على وعلى أعدائى"، وسوف تكون هى أول الخاسرين، بالإضافة إلى زعزعة أمن واستقرار واقتصاد واستثمارات دول الخليج وصناعة البترول العالمية، إذ ستضطرب الأسواق وسترتفع الأسعار. وفى المقابل، إذا فرضت المجموعة الدولية عقوبات على القطاع البترولى فى إيران، أو إذا تم فرض حصار على المشتقات البترولية، وبخاصة البنزين الذى تستورد إيران حوالى ٤٨٪ من استهلاكها الإجمالى منه، لتعويض النقص الحاصل ليها، أو إذا تم منع تطوير وتنمية حقول البترول، أو إذا أحجمت الشركات البترولية الدولية عن الاستثمار فى إيران أو إذا فرض حصار بحرى على نقل البترول إلى الخارج، فإن هذا كله سيؤدى إلى رفع الأسعار، وهذا يتعارض مع مصالح دول كبرى لها شركات تتفاوض على عقود مهمة فى مجال البترول والغاز.

المصادر والمراجع:

١- إيران بين التاج والعمامة- أحمد مهابة - القاهرة - ١٩٨٩م.

٢- إسلام أون لاين - ٢٠٠٦/٢/٩- قطب العربى: هل تصمد إيران أمام الحصار المتوقع؟، أ.د/ محمد السعيد عبد المؤمن - ٢٠٠٢/٤/١١: النفط والإصلاح السياسى فى إيران.

٣- جريدة الأهرام: صفحة الوجه الآخر - الأحد ٢٨ يناير ٢٠٠٧م.

٤- باسخ به تاريخ: الرد على التاريخ (مذكرات الشاه محمد رضا بهلوى فى المنفى).

٥- تاريخ إيران السياسى بين ثورتين - د/آمال السبكى - الكويت ١٩٩٩م).

٦- تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين- د/عبد السلام فهمى - القاهرة ١٩٧٣م.

٧- خاطرات وتأملات مصدق - الدكتور/محمد مصدق - الطبعة الثانية - ١٩٨٦م.

٨- مجلة مختارات إيرانية- الأعداد: (١-٣٠-٤٤-٧٣-٧٧) .

مداخلة

الفهم الإسرائيلى لسياسات الاستقطاب والمحاور فى المنطقة... المحور الشيعى - المحور السنى

سمير زكى البسيونى
باحث فى العلوم السياسية

جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان فى صيف ٢٠٠٦ والتى عرفت بحرب الثلاثة والثلاثين يوماً لتشكل حادثاً هاماً فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى، وقد نبعت أهمية هذه الحرب ليس فقط لأنها كانت من الحروب القليلة فى تاريخ الصراع بين الطرفين التى عجزت فيها آلة الحرب الإسرائيلية عن تحقيق الانتصار، ولكن تتمثل أهميتها الأكبر فيما تمخضت عنه هذه الحرب من نتائج ليس فقط على طرفى الحرب، أى حزب الله اللبنانى وإسرائيل، وإنما على كافة دول المنطقة، حيث بدا واضحاً أن خريطة التحالفات فى المنطقة طرأ عليها العديد من التغيرات، وبدأت تتشكل محاور جديدة فى المنطقة، من هنا يكتسب هذان المقالان أهمية كبيرة، حيث يقدمان رؤية إسرائيلية لسياسات الاستقطاب والمحاور فى المنطقة، والخطوات التى يقوم بها كل محور للحفاظ على مصالحه من ناحية ووضع العقبات أمام المحاور المضادة، وفيما يلى نص المقالين:

مثلث إيران - حزب الله - سوريا :

ياكوف أميدرور

The Hizballah - Syria - Iran Triangle, The Middle East Review of International Affairs, V11, March 2007

يركز هذا المقال على مثلث إيران - حزب الله - سوريا أو المحور الشيعى من حيث طبيعته، والعلاقات بين أطرافه، ويوضح أن هذه العلاقة لم تنشأ أثناء حرب لبنان ٢٠٠٦ ولكنها تسبق هذا التاريخ، كما يشير المقال إلى أن إسرائيل ضيعت الفرصة لضرب هذا المحور وهو الأمر الذى دفع أعضائه إلى إعادة ترتيب أوضاعهم.

نحن ندفع ثمن أوهام السنوات الماضية حيث يبدو أن السياسة الدولية فى منطقة الشرق الأوسط أصبحت شيئاً يشبه علاقة بريطانيا بفرنسا فى أسوأ حالاتها أو العلاقة بين فرنسا وموناكو فى أحسن حالاتها. ونحن اليوم نواجه نتائج وتداعيات هذا الوهم الكبير. ومن الضرورى أن ننظر إلى الوراء ونسأل أولئك الذين يعتقدون أن هناك شرق أوسط جديد عن جدوى السياسات التى يقومون بها فى المنطقة. فالشرق الأوسط اليوم لا يمكن أن يكون أكثر من مستقبل السلام والاعتدال والازدهار الاقتصادى الذى كان التركيز عليه بشكل كبير فى التسعينيات.

يقوم المحور الشيعى (إيران - سوريا - حزب الله) على محورين الأول، أيديولوجى، حيث تحاول هذه القوى الراديكالية تغيير الشرق الأوسط وتأمل فى أن يمتد هذا التغيير خارج المنطقة أيضاً، وقد نجح هذا المحور فى تصدير أفكاره بدون أن يكون له وجود مادى فى الأماكن التى نشر فيها معتقداته وأفكاره، ويمكن فهم هذا التأثير الذى يقوم به هذا المحور من خلال مثال بسيط وهو أن الاسم الأكثر شعبية الذى يطلق على الأطفال الآن فى المدن السنية هو اسم حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، والسبب فى هذا أن أفكار هذا الزعيم قد انتقلت عبر أنحاء العالم العربى والإسلامى.

المحور الثانى، له أيضاً جوانبه المادية، حيث يتم

تكوين ما يسمى بالهلال الشيعي الذى يبدأ من طهران مرورا ببغداد، (وعندما تغادر الولايات المتحدة بغداد سوف يكون لهذا المحور دور كبير)، وسيتسمر عبر سوريا إلى لبنان، ويسعى هذا المحور إلى تأكيد الروابط المادية بين الإيرانيين والسوريين فى هذه المنطقة، ولكن المهم هنا أن نعرف أن هذا المحور لن يقتصر على أو لن يتوقف عند الحدود فهذا المحور أصبح له حضور كبير فى المجتمع الفلسطينى وبالتالى فهو يسعى إلى تأكيد حضوره فى المجتمعات السنية أيضاً.

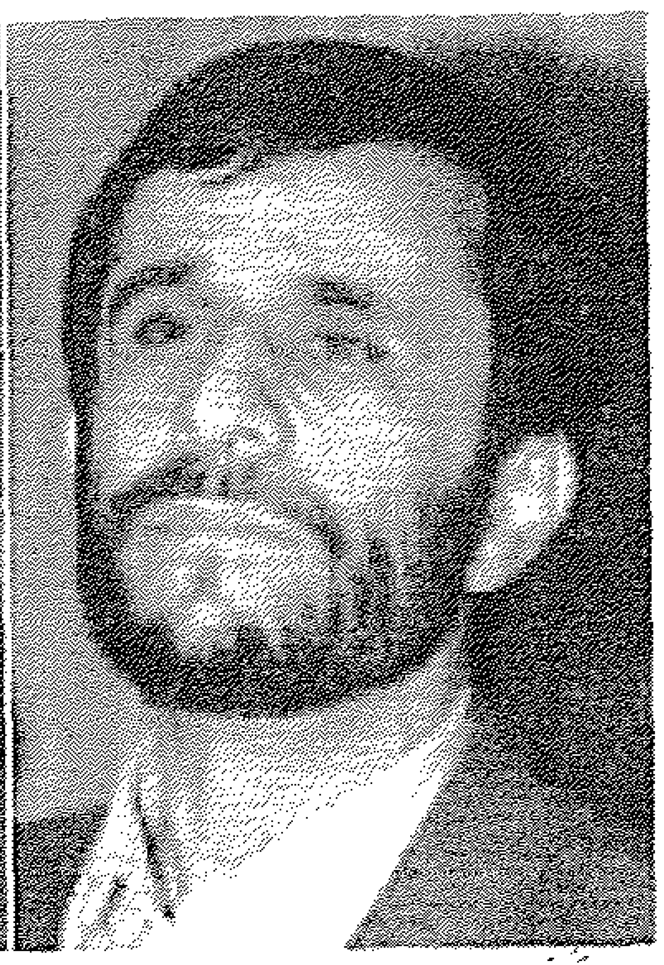

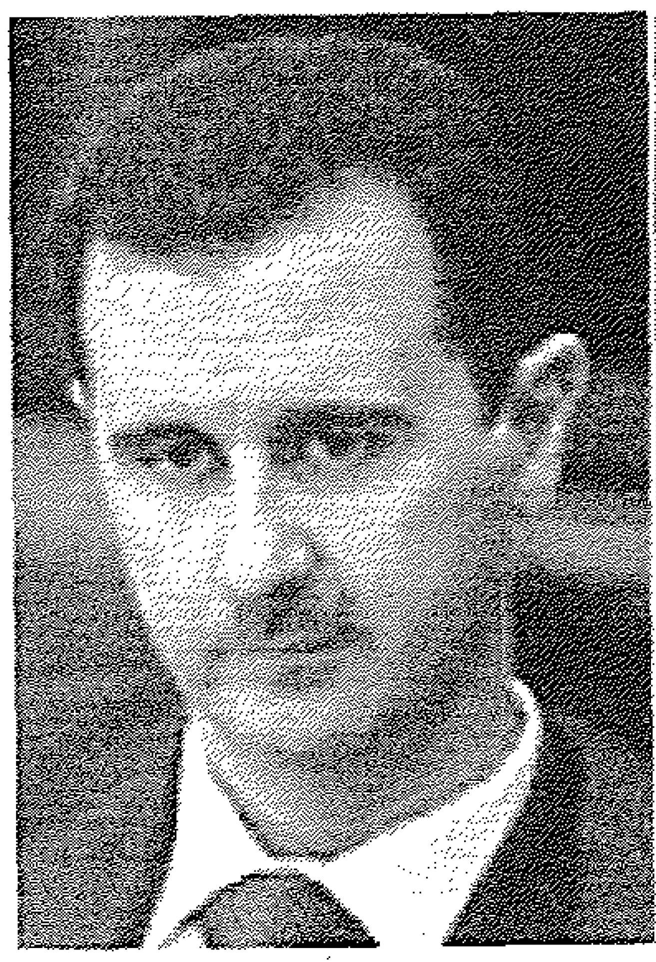

ورغم الاختلافات التى قد توجد بين الماضى والحاضر فهناك فى السياسة قاعدة هامة وثابتة وهى: "أنا وأخى على ابن عمى وأنا وابن عمى ضد الغريب"، بمعنى أنه عندما يكون هناك صراع على الهيمنة والسلطة فى العراق فإن الشيعة لن يترددوا عن قتل السنة، ولن يتردد السنة عن قتل الشيعة، ولكن عندما يواجهوا عدوا مشتركاً سواء كان الولايات المتحدة أو إسرائيل فإن شيعة إيران أو لبنان لن يتورعوا عن تقديم المساعدات المباشرة لأهل السنة فى غزة أو جنين، ويعود السبب فى ذلك إلى أنهم يواجهون عدو مشترك وهو إسرائيل.

المهم هنا أن خطورة هذا المحور ليست موجهة فى الأساس لدول إسرائيل فقط وإنما يدخل ضمن التهديد دول سنية أخرى بما فيها مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ودول الخليج العربى الأخرى وعلى هذه الدول أن تعى هذا الخطر حتى تحافظ على الاستقرار فى الشرق الأوسط، فمن المهم أن ندرك أن هذا المحور الشيعى لا يسعى فقط إلى مواجهة إسرائيل أو إنهاء النفوذ الأمريكى فى المنطقة، فهدف هذا المحور الحقيقى هو الوجود داخل الدول التى بها أغلبية شيعية للاستيلاء على السلطة مثل البحرين والسعودية، أضف إلى هذا مصر والأردن.

الملك عبد الله عاهل الأردن عبر عن مخاوفه من هذا المحور بشكل واضح، كما عبرت الصحافة فى مصر عن مخاوفها من هذا المحور بشكل غير مسبوق من قبل فى الصحافة فى مصر، الأمر الذى يؤكد المخاوف القوية لدى هذه الدول من هذا التهديد.

علاوة على هذا فإن الوضع قد يتجه إلى مزيد من التأزم، وذلك إذا ما تمكنت الدولة التى تقود محور الشر (إيران) من امتلاك السلاح النووى، ولهذا نجد أن الجهود الإيرانية الساعية لامتلاك السلاح النووى قد تضاعفت فى هذا الاتجاه وذلك لتحقيق عدة أهداف أولها، لكى تصبح قوة إقليمية فى المنطقة فالإيرانيون يريدون أن يمتلكوا قنبلة نووية وكان هذا هو الحال أيضاً فى عهد الشاه، ثانيها، اليوم المظلة النووية قد تكون أداة لردع أى طرف يحاول المساس بهذا المحور الشيعى أو يعوق تقدمه، والإيرانيون يفهمون أو يعلمون أنه بدون امتلاك سلاحاً نووياً فإنهم سيواجهون المزيد من الضغوط الدولية والتى سيكون من الصعب مواجهتها بدون هذا السلاح.

دول المنطقة لديهم إدراك أنه فى حالة وجود مظلة نووية إيرانية فإنهم سيكونون أحد الأهداف الإيرانية والتى ستكون معرضة للضغوط من جانب إيران وسوف يواجهون صعوبة كبيرة لمقاومة هذه الضغوط، والنتيجة المنطقية لهذا الوضع هو أن الولايات المتحدة وإسرائيل سوف تعملان على تفادى تهديد إيران لوجودها ومصالحها فى المنطقة.

النقطة المهمة هنا هى أن حزب الله وحماس وغيرهم من عملاء إيران - التى يمكن أن تشمل أيضاً منظمة فتح - سوف يكون لديهم قدر أكبر من الشجاعة للعمل ضد إسرائيل مع الوضع فى الاعتبار محدودية قدرة إسرائيل على الرد والاستجابة، وهذا يرجع لعدة اعتبارات منها، أن إيران قد تفاجئ إسرائيل، كما أن إسرائيل عليها أن تأخذ الاحتياطات اللازمة لحماية القدس من الصواريخ الإيرانية.

دول الخليج أيضاً قد لا تكون قادرة على تحمل الضغوط الإيرانية فى حالة امتلاكها للسلاح النووى، وبصرف النظر عن الضغوط الخارجية الإيرانية المتمثلة فى السكان الشيعة أو المتطرفين الموالين لإيران فإن المسألة الأكثر خطورة وإثارة للتوتر هى تضارب المصالح بين إيران والسعودية حول الصناعات النفطية المتعلقة بالتسعير، بالإضافة إلى ذلك هناك خلاف حول من سيسيطر على المنطقة التى يوجد بها احتياطى نفطى كبير ويوجد بها أغلبية شيعية، ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بمدى قدرة دول الخليج على التصدى لهذه الضغوط الداخلية والخارجية خاصة إذا كانت الضغوط الخارجية مصحوبة بتصريحات من قبيل "إنه من المستحيل اتخاذ إى إجراء ضدنا لأن لدينا سلاحاً نووياً" فى هذا السياق فإن على شعوب المنطقة إدراك أن القادة الإيرانيين فى حالة امتلاك السلاح النووى فإن سقف مطالبهم سوف يرتفع بشكل كبير، وسوف تزيد

فرصهم فى اتخاذ إجراءات أكثر تطرفاً الأمر الذى قد يزيد من قوة الجماعات الإرهابية والمتطرفة فى كل أنحاء العالم.

من هنا فإنه وبعد انتهاء حرب صيف لبنان ٢٠٠٦ فإنه يجب أن تكون لدينا الشجاعة الكافية لكى نعترف بالحقيقة وهى "إننا لم نكسب نقطة، وأضعنا فرصة تاريخية كانت فى متناول أيدينا، وكان يمكن أن تمثل ضربة حاسمة للمحور الشيعى، وإضعاف قدراته العسكرية والتى كانت من الممكن أن تكون حائلاً دون سقوط لبنان فى أحضان هذا المحور، كانت لدينا الفرصة فى أن نجعل دمشق تفكر مرتين قبل الدخول فى هذا المحور، وكانت لدينا الفرصة لإثبات محدودية القدرات الإيرانية"، كل هذا يؤكد أننا أضعنا فرصة كبيرة فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط.

لكى نفهم هذا، ثمة ملاحظات عدة يمكن إبدائها حول مثلث سوريا وإيران وحزب الله، فسوريا وإيران لديهم نقاط اتصال محدودة ولكن السؤال هنا ما هو الشئ أو ما هى الأرضية المشتركة بين نظام علمانى مثل النظام العلوى فى سوريا والنظام الدينى فى إيران؟، من الواضح أن الأرضية المشتركة التى تجمع بينهم هى الخوف المشترك لديهما من الضغوط الخارجية أيضاً هناك إحساس مشترك لديهما من أن الوحدة بينهما سوف تحقق لهما مصالح كبيرة.

هذا الاتصال بين الطرفين يبدو أكثر وضوحاً فى وضعين مختلفين :

أولهما: حزب الله، فمن الواضح أن المنظمة نفسها بنيت من جانب الإيرانيين، وهو الأمر الذى يعنى أن إيران لن تستطيع أن تعمل بدون التنسيق مع سوريا، وإذا كانت سوريا لا تقبل أن تقوم بدور الوسيط بين إيران وحزب الله، فإن الوضع يختلف الآن أو على الأقل عشية الحرب الأخيرة على لبنان، فمن خلال سوريا يتم نقل جميع الأسلحة إلى حزب الله بالإضافة إلى الأموال التى يتم تهريبها عن طريق البنوك، فالمقاتلين الذين يذهبون للتدريب والعودة من المستحيل أن يخترقوا أى حدود أفضل من سوريا.

لهذا يمكن القول أن سوريا هى الجسر الذى أنشئت على أساسه إيران حزب الله، وأصبحت سوريا بمثابة الخلفية اللوجستية المساندة لحزب الله، ومنذ أن أصبح بشار الأسد رئيساً لسوريا فى عام ٢٠٠٠ أبدى إعجابه بحسن نصر الله الأمين العام لحزب الله وبدأ السوريون أنفسهم فى إمداد حزب الله بالأسلحة وبالتالى أصبح حزب الله هو محور العلاقة بين سوريا وإيران.

ثانيهما: التعاون مع الجماعات الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامى) فالتنسيق بينهم يتم فى دمشق، حيث توجد معظم مكاتب رؤساء المنظمات الفلسطينية، ومن الواضح أن حماس لم تفقد استقلالها بل أصبحت أكثر استقلالية نظراً للمساعدات التى تقدمها لها إيران، والجهاد الإسلامى ليست مستقلة ولكنها بمثابة الذراع الطويلة لإيران رغم أنها سنية، ففى الفترات التى صرح فيها الإيرانيين لهذه الجماعات قائلين " إذا لم تقوموا بهجمات إرهابية فإننا لن ندفع لكم رواتبكم" كانت الجهاد الإسلامى تقوم بالاعتداءات "الإرهابية" فقط من أجل إقناع إيران.

وفى هذا السياق التقت الرغبة المشتركة لكل من سوريا وإيران لبناء قدراتهم "الإرهابية"، صحيح أن لهم وجهات نظر مختلفة لكن مصالحهما تفرض عليهم الاستفادة من نفس الأصول.

من ناحية أخرى، لا يوجد اعتماد من جانب إيران على سوريا بخصوص التهديد النووى، فالخطر النووى موجود فى إيران حتى لو قامت سوريا بتخفيض مستوى علاقتها إلى أدنى درجة مع إيران، ولهذا فليس هناك أساس حقيقى للذين يقولون أن العملية السياسية مع سوريا ستساعدنا ضد الإيرانيين، فالخطر النووى يجب أن يتم معالجته مباشرة مع الإيرانيين، ولا حاجة للالتفاف حول هذا من التعامل مع السوريين.

على الرغم من هذا فإن السوريين بحاجة إلى المساعدة لبناء قدراتهم العسكرية للحرب، فسوريا بلد فقير، ومن الممكن للإيرانيين أن يساعدوا سوريا فى بناء قدراتها العسكرية، فسوريا لا تحتاج لإيران للذهاب للحرب ولكنها تحتاج إليها من أجل بناء قدراتها العسكرية فى المستقبل، ولهذا إذا أراد السوريون الذهاب غداً للحرب فإنهم لن يحتاجوا للإيرانيين، أما إذا أرادوا بناء جيش قوى على المدى الطويل فإنهم بحاجة إلى الإيرانيين وأموالهم.

ومن هنا يمكن فهم الدور الهام الذى يقوم به حزب الله كأداة اتصال هامة لهذا المثلث لأنه يسمح لكلتا الدولتين (سوريا وإيران) باستعادة السيطرة على لبنان وهو ما تسعى الدولتين لتحقيقه، حيث تعد هذه هى الطريقة التى يمكن من خلالها أن يبسطا سيطرتهما ونفوذها ليس فقط على لبنان ولكن فيما بعد لبنان إلى إسرائيل.

من المهم أيضاً ملاحظة أنه نظراً إلى أن إسرائيل لم تعد خطيرة وجادة بما فيه الكفاية فى مواجهة حزب الله فإن هذا الوضع ساهم فى خلق حافز جديد لدى أطراف أخرى تشعر بأنها مهددة من الشيعة ولكنها غير قادرة على تجاهل ادعاءاتهم بالنجاح فى الحرب الأخيرة مع إسرائيل، هذا هو الحال بالنسبة للفلسطينيين وهو الحال أيضاً بالنسبة للسنة، وهو الحال أيضاً مع بعض أطراف الحكومة اللبنانية، فهذه الأطراف الآن تتجه إلى التعاون مع حزب الله باعتباره الطرف الأقوى.

وليس من باب المصادفة أن المملكة العربية السعودية التى لم تقم بإدانة إسرائيل أثناء الحرب تتجه الآن إلى الدخول فى مفاوضات مع حزب الله وهو الأمر الذى لم تقم به السعودية من قبل أثناء الحرب، ربما يفسر هذا أن السعودية أدركت الآن من هو القوى ومن هو الضعيف فهى دائماً تتجه فى اتجاه الطرف الأقوى، وهذه هى السياسة السعودية المتبعة منذ تأسيس المملكة، حيث أحست المملكة بضعف موقفها فى مواجهة محور الشيعة، ورغم هذا تتجه إلى محاولة إقامة خطوط اتصال مع الطرف الشيعى الأقوى.

وفى الختام يمكن القول أن المحور الشيعى لم ينشأ بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ ولم ينشأ بعد أن توطدت العلاقة بين إيران وسوريا أثناء الحرب، فقد قدمت الحرب الأخيرة ما يمكن أن نطلق عليه فرصة المرة الواحدة للتعامل مع هذا المحور وجعل باقى دول المنطقة التى تخشى من هذا المحور تدرك أنه من الممكن وقف تقدم هذا المحور، وهذه كلها أمور لم تحققها الحرب الأخيرة، وأستطيع أن أقول أننا سندفع ثمن هذا الإخفاق فى المستقبل وعند هذا الوقت لن نلوم إلا أنفسنا.

يناقش هذا المقال التحالف بين الدول العربية المعتدلة (مصر - السعودية - الأردن) وكيف تعاملوا مع خطر المحور الشيعى.

المحور المضاد لإيران: مصر - السعودية - الأردن

بليت بيهياف

The anti - Iranian Front: Egypt, Saudi Arabia, and Jordan, Middle East Review of International Affairrs, V11, March 2007.

تنطلق رؤية مصر والسعودية والأردن لمثلث إيران - سوريا - حزب الله (كما هو منظور فى الصحف وليس للأنظمة ذاتها) على أنه محور السياسة المتطرفة، أو "العاصفة الشيعية" كما أطلق عليها الملك عبدالله فى الأردن، أو على أنها مجموعة تسعى إلى إقامة الشرق الأوسط الإسلامى، هذه هى الشروط التى تنطبق على هذا المحور حتى قبل حرب لبنان فى صيف ٢٠٠٦ . الدول العربية تدرك أن إيران تسعى لأن تتحول إلى قوى عملاقة فى الشرق الأوسط على الأقل منذ انتخاب محمود أحمدى نجاد رئيساً، ولكنهم رغم ذلك تجاهلوا هذا الطموح الإيرانى، ففى القمة العربية فى الخرطوم فى مارس ٢٠٠٦ لم يتم الإشارة لإيران سوى فى مسألة عودة الجزر الثلاث التى يوجد نزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حولها.

ويبدو أن هناك قراراً حذراً بعدم التعامل مع تهديدات المحور الشيعى وتجنب المواجهة مع إيران، وبعد أحداث الصيف الماضى والتى شملت خطف جلعاد شاليت، ثم خطف اثنين آخرين من الجنود الإسرائيليين فى شمال إسرائيل ثم الحرب على لبنان، كل هذا أكد للدول العربية أن العمل العربى المشترك بدأ ينهار خصوصاً بعد انهيار المحور الذى كان يضم مصر والسعودية وسوريا، وبدا واضحاً أن هناك فراغاً أصبح موجوداً فى المنطقة.

هذا الفراغ تم ملأه عن طريق قوى أخرى، وهى القوى التى تنظر إليها الدول العربية على أنها قوى خارجية، وهى الولايات المتحدة وغزوها لأفغانستان والعراق، وتركيا التى تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبى من ناحية ومن ناحية آخرى تحاول الحفاظ على مصالحها فى شمال العراق وحدودها مع سوريا، بالإضافة إلى إيران التى ليست جزءاً من العالم العربى، فأحمدى نجاد منذ أن انتخب رئيساً لإيران وهو لا يكاد يفوت مناسبة إلا ويعبر فيها عن الخطاب الثورى الذى تتصور بعض الدول العربية أنه يتجه إلى إحياء فكرة تصدير الثورة الإسلامية التى كانت إيران قد تبنتها فى السنوات الأولى للثورة.

كل هذه الإشارات توضح ما يدور فى المنطقة والتحركات الإيرانية للسيطرة على المنطقة، الأمر الذى يخلق حالة من الانقسام بين دول المنطقة التى تجمعها قواسم مشتركة هى:

١- إدراك التهديد الذى تشكله إيران وحلفائها، سواء كان التهديد حقيقياً أم مجرد تصور.

٢- إدراك دول المنطقة أن السعى الإيرانى لامتلاك

القدرات النووية وسيلة لتحقيق الهيمنة والتدخل فى المنطقة.

ومن بين هذه المواقف المختلفة لهذه المجموعة من الدول هناك العديد من التعريفات فى حقل العلوم السياسية يمكن أن نطلقها على هذه الدول، ولكن للأسف لا شئ من هذه التعريفات يناسب هذه الدول للدفاع عن نفسها فى مواجهة هذا الخطر، فالتعريف الأول هو "المحور"، فنحن كثيراً ما نذكر المحور الراديكالى أو المحور الشيعى (رغم أن سوريا ليست شيعية) والذى نقصد به دول إيران وسوريا لكن لا يوجد محور معتدل، فمصر والأردن ينفيان وجود محور موحد فى المنطقة، والذى يثير الاهتمام أكثر هو أن السعودية تبقى دائماً هادئة فالسعودية ليست كبيرة المتكلمين عندما يكون الأمر متعلق بالسياسات الواضحة أى فى أوقات المواجهة.

التعريف الثانى هو "المعسكر" ، هذا التعريف لا يوجد بشكل واضح فى الصحافة العربية، فهو يشير أكثر إلى مصطلحات أخرى من قبيل "الصف" أو "الخط"، وهو ما يعيدنا إلى مفهوم "وحدة الصف" الذى كان يتبناه عبد الناصر، وفى الحقيقة لا ينطبق هذا المفهوم على هذه المجموعة من الدول سواء كان تحالفاً أو كتلة واحدة، حيث لا تنطبق خصائص مفهوم الجبهة أو المعسكر على هذه الدول المعتدلة.

"الجبهة"، ربما يكون هو التعريف الذى قد نصل به إلى أفضل الحلول التى تصف الوضع، فهو تحالف للمعارضة يمكن أن نسميه "تحالف معتدل" وفى رأيى أن هذا هو أنسب التعريفات لأنه يعبر عن مدى الضعف هذا الجانب وذلك مقابل التماسك والقوة الموجود عليها محور الشيعة.

وهذا ليس تعريفاً بالمعنى الدقيق، فهناك غموض فى تحديد الدول التى تنتمى إليها، لأن هذا التحالف أنشئ بين السعوديين والمصريين والأردنيين عشية مؤتمر روما فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ من أجل إيجاد حل للحرب فى لبنان، ويبدو أنه لم يكن أكثر من تشاور، وأصبح محور - على الأقل فى نظر الذين يريدون هذا- ورداً على محور إيران وسوريا وحزب الله ولكن الظروف كانت مختلفة فى الحالتين، صحيح أن مجموعة الدول المعتدلة تتحرك ولكن فى إطار وجود مجموعة دول أخرى وهى دول مجلس التعاون الخليجى. التى تضم دول الخليج "الفارسى الست" بما فى ذلك المملكة العربية السعودية، البعض الآخر قد يتحدث عن هذه الدول فى إطار الحديث عن "الرباعية العربية" وهى مصر والسعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة إلى إشكالية من ينتمى لهذا التحالف هناك العديد من المشكلات الأخرى لعل أهمها هى مشكلة انعدام الثقة بين الدول، فمصر على سبيل المثال لها أجندة خفية تريد عن طريقها تحسين وضعها واستعادة النفوذ، الأردن أيضاً تسعى لتعويض خسارتها للعمق الاستراتيجى فى العراق، والسعودية تريد أن تصبح قائد للمنطقة مرة أخرى، وتسعى السعودية إلى القيام بهذا الدور منذ أن قدمت المبادرة السعودية إلى القمة العربية فى بيروت عام ٢٠٠٢ والتى تحولت إلى المبادرة العربية.

ويمتد التضارب بين هذه الدول أيضاً فى المصالح وأولوياتها، فعلى سبيل المثال يتم النظر إلى مشكلة لبنان من جانب هذه الدول برؤى مختلفة، فمصر لا تنظر لهذه المشكلة على أنها أولوية هامة ولكن تنظر إليها من منطلق الاستقرار الاقليمى، بينما تنظر السعودية إلى لبنان باهتمام بالغ نظراً للروابط الأسرية والمالية بين السعودية وأسرة الحريرى.

وفى ضوء هذه الحقائق التى ذكرناها فإن ثمة سؤالاً هاما يطرح نفسه وهو ما هى قدرة هذا التحالف على الصمود وافراز طاقات جديدة وقدرته على البقاء على المدى الطويل خاصة فى ضوء التضارب الموجود بين أعضائه؟، أضف إلى هذا سؤالاً هاماً يدور حول مدى قدرة قادة الدول الداخلة فى هذا التحالف - مصر، الاردن، والسعودية - على مواجهة الجماهير حيث تعد مسألة الرفض الجماهيرى فى هذه الدول لسياسات هذا التحالف من أهم العقبات التى تواجه هذا التحالف.

وبصرف النظر عن تسمية الأطفال باسم حسن نصر الله التى زادت فى الفترة الأخيرة فى العديد من الدول السنية ومنها مصر والسعودية، يمكن ذكر مثالاً آخر يدل على مدى الشعبية التى أصبح يمتلكها نصر الله فى الوقت الراهن، فخلال شهر رمضان الماضى كان أفضل أنواع التمور المجففة فى مصر يطلق عليها اسم "نصر الله" يليه نوع آخر باسم "أحمدى نجاد"، مثال آخر أكثر دلالة يتمثل فى استطلاع للرأى قام بإجرائه مركز بن خلدون الذى يرأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم فى أغسطس ٢٠٠٦ وشارك فيه حوالى ٢٠٠٠ شخص حول أكثر الشخصيات جماهيرية فى الوطن العربى، وكانت نتيجة التصويت أن حسن نصر الله حصل على أعلى نسبة وهى ٨٢ ٪، يليه أحمدى نجاد بنسبة ٧٢ ٪ ثم خالد مشعل بنسبة ٦٠ ٪ وبن لادن بنسبة ٥٢ ٪ ومحمد مهدى عاكف المرشد العام لجماعة الأخوان المسلمين فى مصر بنسبة ٤٥ ٪، والسؤال هنا أين كل الذين ليس لديهم أجندة إسلامية؟

ورغم هذا هناك فرصة ولكنها غير واضحة لقادة الدول المعتدلة وذلك للحد من شعبية هذه الرموز وهى الفرصة التى لاحت بعد إعدام صدام حسين، والموقف الإيرانى من إعدامه، حيث بد أن هناك حالة من الغضب فى الشارع العربى نحو إيران وموقفها من إعدام صدام حسين فى أول أيام عيد الفطر.

وأخيراً من المستحيل عدم ملاحظة الدور المركزى للولايات المتحدة فى هذا تحالف الدول المعتدلة، وذلك استناداً إلى أن دور إيران لا يهدف فقط إلى تهديد الاستقرار الإقليمى لهذه الدول ولكن إلى تشويه صورة الإسلام المعتدل والتى حاولت الدول المعتدلة أن تحافظ عليها منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

من الواضح أن الدول المعتدلة سوف تعمل على أن تكون ليس فقط أداة ردع فى يد الولايات المتحدة تجاه إيران وحلفائها فى المنطقة، ولكن أيضاً للعمل على تقديم أجندة عمل إيجابية من خلال تقديم بعض الاغراءات لبعض الأطراف لتحقيق أهداف محددة، وقد سبق لهذه الدول أن قامت بهذا الدور فى الاجتماع الذى عرف باسم مجموعة ٦+٢ (أى دول مجلس التعاون الخليجى الست بالإضافة إلى مصر والأردن)، مع كوندوليزا رايس فى القاهرة فى أكتوبر ٢٠٠٦ والذى كان يهدف إلى تشجيع الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى على إعادة الاتصال مرة أخرى.

وربما كانت هذه الدول تسعى إلى إثبات شئ إيجابى بالإضافة إلى توصيل رسالة لسوريا بأنها "قد لعبت اللعبة الخطأ، وأنها الآن خارج اللعبة"، الأمر الذى يعنى أن سوريا إذا ما أرادت أن تدخل فى عملية السلام أن تفكر أكثر من مرة فى علاقتها مع إيران.

التعقيب:

كشفت الحرب الإسرائيلية - اللبنانية عن كثير من الحقائق التى لم تكن محسومة من قبل، أهمها، التأكيد على نجاح خيار المقاومة فى مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية التى كانت تروج دائماً أنها لا تقهر وذلك فى مواجهة خيار التسوية، كما كشفت حرب لبنان الأخيرة أن خريطة الصراعات فى المنطقة أخذت تتبدل كنتيجة حتمية لتغير خريطة المصالح وخريطة التحالفات الإقليمية والدولية، وثمة ملاحظات عدة يمكن الخروج بها من المقالين السابقين:

١- من الواضح أن هناك داخل الأوساط الإسرائيلية ما يشبه بالندم الإسرائيلى على تفويت فرصة الحرب على لبنان لتحقيق العديد من الأهداف لعل على رأسها القضاء على قدرات حزب الله العسكرية، الذى تعتبره الولايات المتحدة وإسرائيل أحد أهم الأوراق الرابحة فى يد إيران، وهو ما دفع عمير بيرتس وزير الدفاع الاسرائيلى إلى وصف حزب الله بأنه "وحدة كوماندوز إيرانية"، وربما ظهر هذا الندم فى الصدمة التى أصيبت بها كافة الأطراف الموالية للولايات المتحدة وإسرائيل بعد انتهاء الحرب، فالصحف الأمريكية الموالية لإسرائيل خرجت بعد الحرب وتحدثت عن "صدمة الهزيمة". فقد كتبت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" وتساءلت عن كيفية تحول أفضل قوة فى منطقتها وهى إسرائيل التى وصفتها بأنها "سوبر باور" المنطقة إلى أن تصبح عاجزة على يد الفدائيين بـ "حزب الله"، وأن الأمر يحدث أيضاً مع "سوبر باور" العالم أى الولايات المتحدة فى العراق.

٢- أفرزت حرب لبنان الأخيرة نتائج إيجابية لإيران، حيث ازدادت قوة وثقة فى خياراتها السياسية سواء بدعم حزب الله، أو فى نظرتها إلى إسرائيل ككيان قابل للهزيمة، وهذا كله سيزيدها تمسكاً ببرنامجها النووى.

٣- يبدو أن هناك إدراكا إسرائيلياً بمدى التناقض الموجود فى سياسات المحاور التى أفرزتها الحرب الأخيرة، فإسرائيل تدرك أن المحور الذى تقف ضده وتعمل على إضعافه وهو "محور الشر" كما تطلق عليه الولايات المتحدة على قدر كبير من القوة والتماسك، وفى الوقت نفسه تدرك الضعف والتفكك الموجود فى محور الاعتدال (مصر - السعودية - الأردن) سواء كان هذا الضعف متمثلاً فى ضعف التنسيق وربما تناقض فى المصالح بين أطرافه، أو فى حالة الانحياز الجماهيرى الواضح داخل هذه الدول للمحور لمحور إيران وسوريا وحزب الله، وهو المحور الذى تبنى خيار المقاومة الذى يلقى قبولاً شعبياً واسعاً فى العالم العربى، ونجح فى تنفيذه سواء فى حرب لبنان الأخيرة أو فى العراق ضد قوات الاحتلال الأمريكية، والأهم من هذا أن انتصار المقاومة فى لبنان، والانحياز الشعبى العربى والإسلامى الواسع لهذا الخيار قد أسقط خيار التسوية بعد ثبوت عجزه عن تحقيق السلام، وبعد نجاح المقاومة فى تحويل إسرائيل إلى كيان طبيعى قابل للهزيمة.

قراءة في كتاب

التحولات النفطية فى الخليج (الفارسى) وتنامى دور الولايات المتحدة فى المنطقة

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

عنوان هذا الكتاب بالفارسية "تحولات نفتى خليج فارس وكسترش نقش ايالات متحد در منطقه" وهو من تأليف محمد تقى زاده الأنصارى ، وقد صدرت طبعته الأولى فى طهران عام ١٣٧٤ ش = ١٩٩٥م عن دار نشر البرز . ويتضمن الكتاب مقدمة وثلاثة فصول وخاتمه وملاحق ، ويقع فى مائة وثلاث وستين صفحة عدا الملاحق .

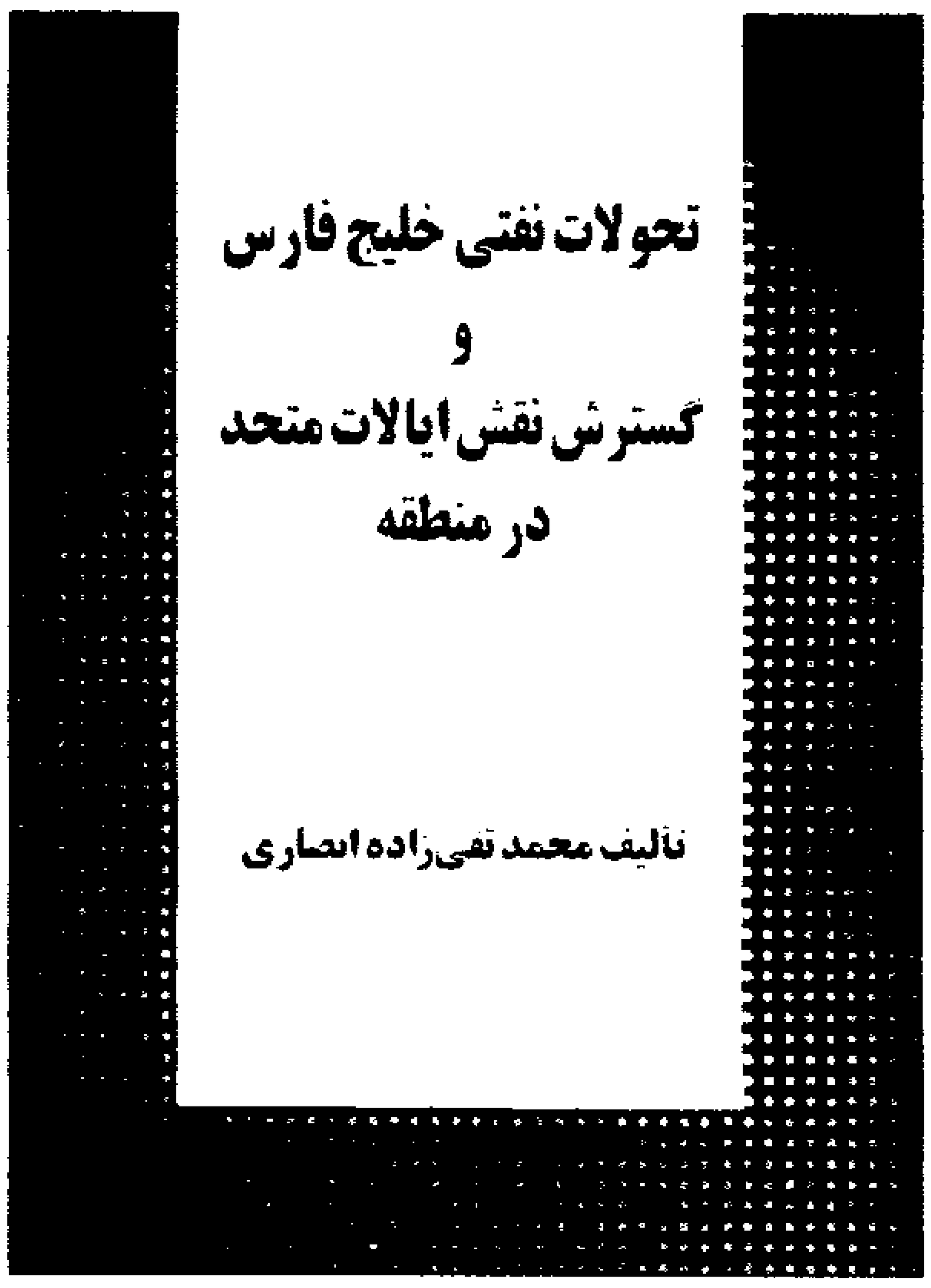

وفى مقدمته على الكتاب يذكر المؤلف أن الضعف الذى أصاب مكانة إنجلترا العالمية فى الحرب العالمية الثانية أدى إلى أن تحل الولايات المتحدة محل منافستها (إنجلترا) وتنتبه إلى المناطق الإقتصادية والإستراتيجية الهامة فى العالم . وقد عرف البترول على أنه مادة استراتيجية خلال الحرب العالمية الأولى ، ومن هنا كان الحصول عليه مجالاً لتنافس الدول الصناعية وأيضاً مجالاً للمنافسة السياسية والإقتصادية . وقد إستطاعت شركات البترول الكبيرة الحصول على ثروات ضخمة عن طريق السيطرة على مصادر البترول فى الدول المنتجة له والحصول عليه بأسعار زهيدة .

وموضوع هذا الكتاب هو كما يتضح من عنوانه حول التحولات النفطية فى الخليج (الفارسى) وتنامى دور الولايات المتحدة فى هذه المنطقة . والواقع أن أمريكا تقوم بدور مباشر أو غير مباشر فى سوق النفط كأكبر قوة إقتصادية فى العالم ، وذلك عن طريق التحكم فى أسواق النفط أو حكومات البلدان المختلفة حتى تصل إلى أهدافها الإقتصادية والسياسية . وعلى هذا فإن أمريكا جعلت واردات البترول مقابل صادراتها منذ عام ١٩٤٨ وما تلاه . وفى عام ١٩٧٠ طرحت واشنطون نظرية "العلاقة المتبادلة" التى إهتمت بمصادر الدول المنتجة للبترول والمستهلكة له ، وعلى أساس هذه النظرية تضمن دول الشرق الأدنى تدفق النفط إلى الولايات المتحدة والأسواق الغربية طبقاً لإتفاقيات طويلة المدى .

وفى هذا الصدد يقول وليام روجرز وزير خارجية أمريكا الأسبق فى تقرير له فى ٢٦ مارس ١٩٧١ عن سياسة أمريكا الخارجية وأهمية منطقة الخليج (الفارسى) : "إن شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران تمتلك ما يقرب من ثلث إحتياطى البترول فى العالم . والإستفادة من هذا النفط فى ظروف سياسية وإقتصادية مناسبة للدول الحليفة لنا فى الإتحاد الأطلنطى وسائر دول أوروبا الغربية واليابان تلقى كل العناية" .

ومن ثم فإننا نجد أن أمريكا رغم إنتاجها من ثمانية إلى تسعة ملايين برميل بترول يومياً وإستهلاكها لما يقرب من ستة عشر مليون برميل تعد أكبر مستورد ومستهلك للبترول فى العالم ، وهى تولى منطقة الخليج (الفارسى) إهتماماً خاصاً نظراً لأنها تحتوى على حوالى ٦٠ ٪ من الإحتياطى العالمى المسجل .

وتعد أمريكا أعظم قوة لها دور رئيسى ويمكنها التأثير على السوق العالمى بسياساتها ، ليس فقط فى مجال النفط ولكن فى معظم المصادر الطبيعية

والمعدنية. وسوف يكون سوق النفط فى المستقبل تابعاً لإستهلاك الدول الصناعية إلى حد ما وفى مقدمتها أمريكا.

وإذا حدث فى يوم من الأيام وإستبدلت الطاقة بشئ آخر غير البترول فإن أمريكا ستكون هى اللاعب الأساسى فى هذا المضمار أيضاً.

وتجرى الدراسة فى هذا الكتاب كما يقول المؤلف فى مقدمته على محور سؤالين أساسيين، أولهما: إلى أى حد تشكل حقول نفط الخليج (الفارسى) أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والسياسات التى إتخذتها أمريكا لإستمرار سيطرتها على هذه المصادر؟. ثانياً: ما هو دور منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وخاصة الدول المنتجة فى الخليج (الفارسى) فى إتخاذ القرار بالنسبة لأسعار النفط؟ ومن هنا تضمن الفصل الأول من هذا الكتاب تتبعاً لمعظم تطورات السوق النفطية العالمية مع الأخذ فى الإعتبار دور الولايات المتحدة الأمريكية المتزايد بعد الحرب العالمية الثانية. أما الفصل الثانى فهو يتتبع السياسة الإقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة فى الحفاظ على مصالحها فى الخليج (الفارسى). والفصل الثالث عبارة عن مرور على السياسات الإقتصادية والسياسية التى تتحكم فى سوق النفط فى السنوات الأخيرة من الثمانينيات.

يبدأ المؤلف فى الفصل الأول من كتابه بالحديث عن مجالات التفاهم حول مصادر النفط فى العالم والإستهلاك الكثيف له، ويقول إنه لم يكن للشرق الأوسط دور فى الإنتاج العالمى للبترول فى بداية إستخراجه بحيث أنه فى عام ١٨٦٠ وعندما كان الإنتاج العالمى من النفط لا يتجاوز ٦٩ ألف طن، كان إنتاج أمريكا بمفردها ٦٧ ألف طن والألفان طن هما بقية إنتاج الدول الأوروبية، وكان إنتاج النفط العالمى منحصراً فى أمريكا. وبعد عشرين سنة نعود فنرى أنه من بين ٤٠٦٢ ألف طن إستخرجت فى العالم أنتجت أمريكا منها ٣٥٩٨ ألف طن وكان نصيب الدول الأوروبية هو ٤٦٠ ألف طن من تلك الكمية وإستخرجت كمية تعادل أربعة آلاف طن فى الشرق الأقصى. وبمضى الوقت زاد إستخراج النفط الرومانى والروسى وإرتفع معدل إستخراج النفط فى الشرق الأقصى أيضاً، وفقدت أمريكا بالتدريج مكانها فى هذا المجال بعد الحرب العالمية الأولى؛ ذلك أن كثيراً من مصادر النفط المعروفة آنذاك كانت تحت سيطرة الإنجليز، ولم تكن أمريكا راضية عن هذا الوضع.

ونتيجة للتفاهم الذى عرف بإسم "الخط الأحمر" وعقد بين شركات الولايات المتحدة وإنجلترا وهولندا وفرنسا والشركات الدولية لعراق بتروليوم، قبلت الأخيرة السعى من أجل الحصول على إمتيازات جديدة ، ويعد هذا التفاهم مظهراً من مظاهر التساوى بين إنجلترا وأمريكا فى المنطقة منذ بداية عام ١٩٣٠ .

وفى الفترة ما بين الحربين العالميتين، منحت الحكومة الإيرانية إمتياز البحث عن النفط وإستخراجه من المناطق الشرقية والشمالية الشرقية فى إيران إلى شركة أمريكية هى شركة "اميرانيان"، وهو إسم مركب من إيران وأمريكا.

كما سجلت شركة "بحرين بتروليوم" فى كندا على أنها شركة إنجليزية وبدأت نشاطها الكشفى فى البحرين وبدأت أول عمليات التنقيب لها فى عام ١٩٣٢ . وكذلك الحال بالنسبة لشركة استاندارد اويل اوف كاليفورنيا "سكال" التى نجحت فى الحصول على إمتياز استخراج بترول المملكة العربية السعودية وعقدت إتفاقية فى عام ١٩٣٣ .

وعلى أعتاب الحرب العالمية الثانية ، كان الإنجليز يستخرجون ما يقرب من ٨٠٪ والأمريكيون يستخرجون ١٨٪ من النفط فى منطقة الخليج (الفارسى). وبطبيعة الحال لم تكن أمريكا حتى الآن قد أصبحت مستوردة وكانت تصدر معظم الوقود السائل.

وفى فبراير ١٩٤٣ نشرت لجنة خاصة بمجلس الشيوخ الأمريكى تقريراً عن تناقص إحتياطى النفط فى أمريكا بعد الحرب وأنه يجب عليها السيطرة على منابع النفط فى الدول الأخرى وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط، وأنه يجب على الحكومة الأمريكية مساندة المستثمرين الأمريكيين فى هذا الشأن بأقصى ما تستطيع.

وعقب تشكيل شركة إحتياطى النفط من قبل الحكومة الأمريكية أعلن مدير هذه الشركة فى عام ١٩٤٣ أن هذه المؤسسة قد إتفقت مع شركات النفط على أن تمد أمريكا خط أنابيب كبير من منابع البترول فى الدول المجاورة للخليج (الفارسى) إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وأن ذلك سوف يؤدى إلى تسهيل وسرعة إستخراج النفط فى الكويت والمملكة العربية السعودية وسوف يكون لأمريكا الرقابة الكاملة على إستخراج نفط هذه المناطق، وأنها ستتولى تحقيق السلام وتأمين الأمن فى الشرق الأوسط. وقد عقد هذا الإتفاق مع الشركات النفطية الأخرى، إلا أن هدف أمريكا من هذه الرقابة التامة على نقل بترول الشرق الأوسط لم يتحقق نظراً لمعارضة هذه الشركات.

وفى إبريل عام ١٩٤٤ بدأت المباحثات بين الحكومتين الأمريكية والإنجليزية وإنتهت بإتفاقيتين هما: إتفاقية أغسطس عام ١٩٤٤ والتى تنص على أن تكون الكميات الكافية من النفط فى متناول كافة الدول المحبة للسلام بأسعار عادلة ومناسبة، وألا تكون هناك تفرقة بين المستهلكين، وأن تشكل لجنة دولية للنفط من

ممثلى أمريكا وإنجلترا تكون مهمتها إقتراح السبل الضرورية لتوفير النفط اللازم ووضع نظام وقواعد خاصة لشئون النفط الدولية. وكان الهدف من هذه الإتفاقية هو وضع مستقبل صناعة النفط فى العالم فى يد أمريكا وإنجلترا اللتين تسيطران على ٨٠ ٪ من مصادر البترول فى العالم آنذاك، وقد إعترضت على هذه الإتفاقية الصحف الروسية والمحافل السياسية هناك، بإعتبار أن عقدها يخالف مبادئ التعاون والصداقة. ثم عقدت أمريكا وإنجلترا إتفاقية أخرى فى سبتمبر ١٩٤٥، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكى لم يوافق عليها. ويرى الكثيرون أن أمريكا وإنجلترا أرادت من عقد هذه الإتفاقيات المذكورة غلق الباب فى وجه الإتحاد السوفييتى ومنعه من التدخل فى شئون الشرق الأوسط إلى الأبد. وكانت الضغوط الأمريكية من أجل إجلاء الجيش الأحمر من إيران محل تقدير وإستحسان من الإيرانيين، ورأت أمريكا أن تقديم العون لإيران فى خطتها العمرانية المعروفة بالخطة السبعية سيكون له تأثير كبير حتى تقاوم إيران الضغوط الروسية ولا ترتمى فى أحضانها، كما أنها تبعدها عن السيطرة الشيوعية. وأكد رؤساء القيادة المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية فى يوم ١١ أكتوبر ١٩٤٦ على أهمية إيران الإستراتيجية وأعلنوا أن تأييدهم وحمايتهم لإيران من أجل المحافظة على المصالح القومية الأمريكية أمر ضرورى، وأن إيران هى الفاصل والحاجز الطبيعى فى مواجهة النفوذ السوفييتى والسيطرة على مصادر البترول فى الشرق الأوسط.

وفى بادئ الأمر كانت أمريكا مستعدة للتفاهم مع الإتحاد السوفييتى وقبول حقه وأولويته فى إكتشاف البترول وإستخراجه فى شمال إيران، إلا أن خبراء النفط الأمريكيين أعلنوا بعد ذلك أنه لا أهمية لمصادر النفط فى شمال إيران، وأن الإتحاد السوفييتى عندما رأى أن مصادره البترولية الداخلية لا تفى بحاجته فى حرب كبيرة أخذ يتجه إلى مصادر النفط فى جنوب إيران وجارتها الغربية العراق ومناطق أطراف الخليج الفارسى، وأن سعى السوفييت للتدخل فى إيران وفصل القسم الشمالى من هذه البلاد هو الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق هذا الهدف النهائى. وكان من الطبيعى أن يؤكد المسئولون الأمريكيون فى عهد "ترومان" على ضرورة إجراء إصلاحات إجتماعية وإقتصادية فى إيران.

وفى أول زيارة لشاه إيران لأمريكا عقدت مباحثات لإعادة النظر فى إتفاقية النفط بين حكومة إيران وشركة النفط الإنجليزية الإيرانية لزيادة الدخل من النفط، وقد تضاعفت أسعار النفط فيما بين عامى ٤٥ و ١٩٤٨ إلى الضعف، وكانت المنفعة الناتجة من زيادة أسعار النفط السريعة من نصيب الشركات. وقد طالبت السعودية أيضاً بإعادة النظر فى إتفاقيتها مع شركة "أرامكو" واتفقت معها على أن يدفع ٥٠٪ من مكاسب الشركات النفطية كضرائب للحكومة السعودية. وقد فتحت هذه الإتفاقية فصلاً جديداً فى العلاقات بين حكومات الشرق الأوسط وشركات البترول حتى إعتبرت الحكومات نفسها شريكاً فى دخل النفط منذ ذلك الحين. وقد إتضح لأمريكا منذ ذلك الوقت أنه ينبغى عليها عقد إتفاقيات من أجل الحصول على طاقة رخيصة، وأخذت أمريكا تتقدم حتى تثبت أقدامها فى سوق إنتاج الطاقة.

إتفاقية الكنسرسيوم (اتحاد الشركات) ودخول شركات مستقلة :

إستلزمت السياسة الإقتصادية للولايات المتحدة التقليل من تأثير السياسة الأوروبية فى الشرق الأوسط وبالتالى تأييد دخول شركات كبيرة ومستقلة. ومن النماذج البارزة على هذه السياسة دور هذه الدولة فى تهيئة الجو السياسى لعقد إتفاقية كنسرسيوم ودخول شركات مستقلة. فبعد عدة سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية تم تأميم النفط الإيرانى فى شهر مايو ١٩٥١، وهنا زادت إنجلترا وأمريكا إنتاج نفط الكويت، وكذلك الحال بالنسبة لإنتاج نفط العراق والسعودية. ومنع الإنجليز بيع البترول الإيرانى فى الأسواق الخارجية وإعتبروه نفطاً مسروقاً. وكانت السفن الحربية البريطانية تعترض ناقلات البترول الإيرانية فى البحار وتصادر ما تحمله.

وقد إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من القضايا والمشاكل التى تعرضت لها إنجلترا مع تأميم النفط فى الفترة من عام ١٩٥١ وحتى ١٩٥٣ وحاولت إبعاد إيران عن مشروع التأميم، وبدأت تقدم نفسها لإيران على أنها توافقها فيما إتخذته من إجراءات لتأميم النفط وتعارض موقف الإنجليز من عملية التأميم، وكانت ترى أن مشروع الكنسرسيوم يمكن أن ينظم عمليات الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأدنى والأوسط. وفى أغسطس عام ١٩٥٣ أطيح بحكومة الدكتور مصدق الشرعية فى إيران التى وقعت بعد ذلك بعام إتفاقية نصت على أن يكون نفط إيران فى يد كنسرسيوم لمدة خمسة وعشرين عاماً. وكانت نصيب خمس شركات أمريكية عبارة عن ٤٠ ٪ من أسهم الكنسرسيوم. ومع تشكيل هذا الكنسرسيوم وضعت أمريكا وشركاتها النفطية أقدامها فى سوق النفط الإيرانية. وأصبح هذا الكنسرسيوم عملياً يملى قراراته فى المسائل الأساسية للسياسة النفطية على إيران، وأبعدت شركة النفط الوطنية الإيرانية عن ساحة إتخاذ القرار.

وهكذا نرى أن سياسة أمريكا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت إستمراراً لسياساتها التى كانت تتبعها فى فترة ما بين الحربين. ففى هذه الأثناء سعت أمريكا إلى الوصول إلى الأنشطة النفطية فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة فى الخليج الفارسى التى كانت تحت سيطرة إنجلترا وفرنسا، ولتحقيق هدفها أخذت تضغط بشدة عليهما. وتبلور سعى أمريكا بعد الحرب على شكل الكنسرسيوم الذى يمكن إعتباره نموذجاً واضحاً للسياسة الإستعمارية الأمريكية الجديدة. على أية حال فإن تشكيل الكنسرسيوم وجذب الشركات النفطية إلى منابع النفط فى الشرق الأوسط يمكن أن يكون تمهيداً لظهور منظمة الدول المصدرة للبترول "اوبك".

رد فعل الدول المصدرة للبترول فى مواجهة خفض أسعار النفط وتحولاتها بشكل عام :

منذ عام ١٩٤٨ تحولت أمريكا من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد له، ومن ثم طلب ايزنهاور ولأول مرة من شركات النفط الأمريكية تخفيض واردات النفط إلى أمريكا تطوعياً، ولما لم يصل إلى نتيجة فرض قوانين بخصوص واردات النفط ومنتجاته منذ عام ١٩٥٩ . وأدت هذه الخطوة إلى زيادة الإنتاج الأمريكى وإنخفاض الطلب من سائر الدول المنتجة للنفط. وقد أثر هذا على أسعار النفط والعائد منه لدى الدول المنتجة للبترول، وفى البداية عقد مندوبو خمس دول هى فنزويلا والسعودية وإيران والعراق والكويت إجتماعاً فى بغداد فى سبتمبر ١٩٦٠ وأعلنوا تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول "اوبك"، وذلك للحفاظ على مصالحهم وتقوية السياسة النفطية لهذه البلاد. وهذه المنظمة تتكون الآن من السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا وقطر ودولة الإمارات المتحدة وليبيا والجزائر واندونيسيا ونيجيريا والجابون. وقد أدت القرارات التى أصدرتها اوبك إلى الحد من مصالح الشركات البترولية بشكل ملحوظ، وطبق مبدأ المناصفة بين الشركات والدول المنتجة للبترول بدقة عن السابق.

وفى عام ١٩٦٨ ظهرت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "اوابك" وتضم عشر دول منتجة للبترول وهى السعودية والكويت والعراق وقطر والبحرين ومصر وسوريا ولبنان والجزائر والإمارات المتحدة وقد إتخذت هذه المنظمة إجراءات هامة بخصوص التوفيق والتنسيق بين السياسات البترولية للدول العربية، والحد من الأنشطة الإحتكارية، والإستفادة من سلاح النفط فى الضغوط السياسية على أمريكا. وكان من نتيجة هذه الضغوط زيادة أسعار البترول عام ١٩٧٣ إلى ثلاثة أضعافها. وفى ذلك الوقت أدى منع تصدير البترول إلى أمريكا وتقليل إنتاج الدول العربية إلى توجيه ضربة شديدة لوضع أمريكا التى ساندت إسرائيل فى حربها الرابعة على العرب.

أزمة الطاقة تتزامن مع ربيع الأوبك :

إن حظر البترول العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعدها بخمسة شهور هو نموذج عملى لتقييم الإستفادة من البترول كسلاح سياسى. وقد إتخذ هذا الحظر شكلين أحدهما الحظر الرسمى على أمريكا والبرتغال وهولندا وجنوب أفريقيا والثانى تخفيض الإنتاج. وقد أثر النقص فى المعروض من الطاقة، وسيطرة الأوبك على أسعار النفط الخام وعامل المفاجأة فى الحرب والحظر على أمريكا تأثيراً مباشراً. والمعروف أن معظم الدول الصناعية فى العالم كانت تعتمد إعتماداً تاماً على نفط دول الشرق الأوسط على وجه الخصوص نظراً لرخصه. وأعلن وليام روجرز وزير خارجية أمريكا فى ذلك الوقت أن حل مشكلة الطاقة لن يتيسر بدون وجود حل المشاكل السياسية فى هذه المنطقة وذكر أن هناك أربعة مسائل رئيسية تؤثر على علاقات بلاده الخارجية تأثيراً كبيراً وهى :

١- الزيادة فى إستهلاك النفط العالمى ٢- التركيز المتزايد لإحتياطى النفط الهام فى عدد قليل من الدول ٣- تغير العلاقات بين المنتجين والمستهلكين والشركات ٤- ظهور أمريكا كمستورد يتزايد طلبه على النفط. وأن إستهلاك النفط فى العالم خلال السنوات العشر التالية سيكون بمعدل إستهلاك النفط الذى تم خلال المائة عام السابقة.

وقد عانت معظم الدول الصناعية الغربية من منع النفط عنها، كما أن الدول العربية المصدرة للنفط كانت أيضاً فى حاجة إلى دخل النفط ولم تكن قادرة على الإستمرار فى الحظر لمدة طويلة، ومن هنا عادت هذه الدول إلى تصدير بترولها وزادت أسعار النفط حيث تضاعفت إلى أربعة أمثالها. وقد عمدت أمريكا وحلفاؤها الغربيون إلى جذب رؤوس الأموال من عائد بترول دول الأوبك إليهم، فذهب الكثير من مدخرات هذه الدول إلى البنوك الغربية والمؤسسات المالية الدولية.

وعلى أثر إرتفاع أسعار البترول المفاجئ سعى الأمريكيون إلى توجيه سياساتهم بخصوص الطاقة إلى طريق الوصول إلى الإكتفاء الذاتى، بحيث تصل إلى هذا الهدف فى عام ١٩٨٠، كما طالبت الحكومة الأمريكية المنتجين المحليين بيع بترولهم بأسعار أقل من الأسعار الدولية حتى لا يحدث ركود فى الصناعات الداخلية الأمريكية. وفى هذه الأثناء تأسست الوكالة الدولية للطاقة وإنضم إليها كل أعضاء منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD بإستثناء فنلندا وفرنسا وأيسلندا، ووضعوا الخطط من أجل توفير النفط فى

حالة تعرضهم لخطر جديد، وقد تزعمت أمريكا هذه الحركة وإعتبرت أوبك هذه المنظمة خطراً على وجودها.

وفى السابع والعشرين من سبتمبر ١٩٧٥ أعلنت الأوبك فى مؤتمرها الخامس والأربعين فى فيينا زيادة الأسعار إلى عشرة فى المائة مما دعا الرئيس فورد إلى إعلان إنزعاجه وقلقه من هذا الإتفاق. وبعد وفاة الملك فيصل الذى كانت علاقته مع أمريكا مميزة، أصبح من الممكن تلخيص العلاقة بين السعودية وأمريكا بأن الرياض قد طمأنت الغرب بأنه لا عودة مطلقاً إلى منع البترول، كما أن الرياض قد وضعت كل ثروتها البترولية تحت تصرف الغرب، وكانت تأمل فى أن تكون سياسة الأوبك هى المحافظة على أسعار البترول دائماً فى مستوى منطقى ومعقول. وفى المقابل تضمن أمريكا أمن حلفائها وتساعد السعودية فى التنمية الصناعية والمساعدات العسكرية. وقد سيطر الملك فهد سيطرة كاملة على سياسة النفط السعودية، وبإختصار فقد كان له أثر فعال على سياسات الأوبك.

وكانت العراق هى الدولة الوحيدة التى زادت إنتاجها من البترول خلال فترة حظر البترول أثناء حرب أكتوبر، وكانت ترغب دائماً فى زيادة أسعاره؛ إلا أنها غيرت سياستها بعد ذلك وإتبعت نهج السعودية، وكانت تحصل على معونات مالية كبيرة منها.

وقد حاول الرئيس جيمى كارتر الذى إنتخب لرئاسة أمريكا عام ١٩٧٦ إيجاد حل لجعل أمريكا فى غنى عن واردات النفط، وأعلن عن هذه السياسة فى عام ١٩٧٧ والتى كانت تقوم على أساس الإستفادة من أنواع أخرى من الطاقة ومنها الطاقة الذرية. ومع ذلك فلم تستطع هذه السياسة الوصول بأمريكا إلى الإكتفاء الذاتى فى الطاقة، وتأتى بعد ذلك الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ فتقلب موازين الطاقة فى العالم إلى حد ما، ويواجه العالم نقصاً يومياً فى البترول يعادل ستة ملايين برميل، وتواجه أمريكا لوحدها نقصاً يعادل ثمانمائة ألف برميل يومياً، وهى نسبة تصل إلى حوالى خمسة فى المائة من الإستهلاك اليومى للبترول هناك.

وفى الفصل الثانى يتحدث المؤلف عن تداعيات السياسة النفطية للولايات المتحدة الأمريكية فى الخليج الفارسى بعد الثورة الإسلامية فى إيران ويرى أنه :

بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إيران حاولت أمريكا إضعاف هذه الثورة ولكى تطمئن على خروج النفط ودخول البضائع عن طريق مضيق هرمز حولت دور الشاه السابق كشرطى فى هذه المنطقة إلى ملك السعودية إلا أن الحركات التى حدثت فى السعودية وعدم قدرة النظام السعودى على القيام بهذا الدور أدى فى النهاية إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجى فى ٢٤ يناير ١٩٨١ بعضوية الكويت والبحرين والسعودية والإمارات وقطر وعمان بزعامة ملك السعودية حتى يحافظ الغرب على مصالحه فى المنطقة بقدر المستطاع.

لقد ظلت أوبك تسيطر دائماً على أكثر من نصف منتجات النفط فى العالم منذ عام ١٩٦٨ وحتى قيام الثورة الإسلامية فى إيران، وأخذ إنتاجها يتزايد بشكل مستمر، وقد أدى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ إلى تحطيم توازن القوى فى منطقة الخليج الذى كان موجوداً لصالح الولايات المتحدة، ولم تعد السعودية وحدها قادرة على الحفاظ على الأمن وحماية منابع البترول ومصالح الغرب بشكل عام فى المنطقة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى معادلة جديدة تتناسب والأوضاع المستحدثة، وفكر السياسيون والجنرالات الأمريكيون فى ضرورة أن تلجأ أمريكا فى حل عسكرى لقضية النفط، وأعلن رئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية أن البنتاجون يعنى بتشكيل قوة خاصة تتكون من مائة ألف جندى يطلق عليها إسم قوة التدخل السريع، بحيث تكون قادرة عند الضرورة على الحفاظ على طرق مرور النفط عبر الخليج. وكانت القوات الفرنسية والأمريكية المتمركزة فى المحيط الهندى قادرة على الوصول إلى مناطق البترول فى الخليج فى خلال عدة ساعات، كما أعلنت فرنسا نفس الشئ من أن قوات التدخل مستعدة لمواجهة أى أزمة كتهديد الخطوط أو الطرق التى ينقل عبرها البترول إلى فرنسا. وأعلنت السعودية أن من يفكرون فى إمتلاك آبار البترول يجب عليهم أن ينسوا ذلك دائماً، كما أعلنت روسيا التى كانت تعتبر نفسها حامية لدول الخليج (الفارسى) بأن من يفكر فى الإستفادة من قوة التدخل السريع مخطئ دائماً. وبعد ذلك بشهرين وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ دخلت القوات الروسية أفغانستان وتمركزت فى الجنوب على مسافة خمسمائة كيلو متر من مضيق هرمز. ويمكن إعتبار إحتلال أفغانستان أحد العوامل التى ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجى. وقد حاولت أمريكا طمأنة زعماء دول المنطقة من المشاكل التى يمكن أن تنشأ نتيجة إحتلال أفغانستان والتعاون معهم من أجل نشر الأمن فى بلادهم. وفى خطاب للرئيس الأمريكى جيمى كارتر قال: إن أهم مشكلة حدثت بعد الحرب العالمية الثانية هى إحتلال القوات العسكرية الروسية لأفغانستان، وإعتبر التهديد الروسى بمنزلة تسلل إلى خطوط الإتصال الخاصة بنفط الخليج.

وفى أبريل عام ١٩٧٧ وبعد تولى جيمى كارتر رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بقليل، إقترح تشكيل منظمة "سيا"، وكان إنتاج النفط قد بلغ ذروته حتى سنة

١٩٧٨ ثم إنخفض إنخفاضاً شديداً بحيث إنضم الإتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية سنة ١٩٨٥ إلى الدول المستوردة للبترول، حتى أن البعض فكر فى أن الإتحاد السوفييتى سيقوم بخطوة عسكرية من أجل الوصول إلى منابع البترول فى الخليج الفارسى. وفى ذلك الوقت كانت دول الخليج تؤمن ما يقرب من ٦٠٪ من نفط العالم، وكان معظمه يمر عبر مضيق هرمز. وظلت فكرة تشكيل قوة التدخل السريع فكرة على الورق حتى أغسطس ١٩٨٠، ومن هنا كانت الإقتراحات التى قدمت من قبل العسكريين الأمريكيين تقوم على إستخدام الأسلحة الذرية فى حالة قيام الروس بمنع تدفق نفط الخليج إلى الدول الغربية وفى حالة تحرك الروس إلى جنوب إيران. وفى هذه الأثناء وخلال عام ١٩٨٠ بدأت الإجراءات من أجل تشكيل قوة التدخل السريع. وقد قامت هذه القوات بعمل مناورات عسكرية بالقرب من سواحل عمان عام ١٩٨١ وشاركت فيها القوات العمانية والإنجليزية. وكان من ضمن الإجراءات التى قامت بها أمريكا أيضاً لمنع الروس من الوصول إلى مناطق البترول بالخليج الفارسى إنشاء قيادة مركزية للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ومنح مساعدات إقتصادية تصل إلى حوالى ٤٠ مليون دولار لباكستان على أمل عمل توازن فى مواجهة التهديد السوفييتى.

وبمجرد تولى الرئيس ريجان حكومة الولايات المتحدة أشار إلى إرتفاع أسعار النفط وأنه يرغب فى تخفيض الأسعار، وأبدى السعوديون أيضاً رغبتهم فى خفض الأسعار مع زيادة الإنتاج. وكان من سياسة الطاقة فى أمريكا عدم التدخل فى سوق النفط ومنتجاته، ولكنها تتخذ السياسات اللازمة عند الضرورة فى حالة قيام أى دولة أو دول بعمل خلل فى السوق الدولية للنفط، كما أنها تجنبت الإعتماد أكثر من اللازم على أحد مصادر الطاقة، وحاولت عمل التطوير اللازم فى النواحى التكنولوجية. على أية حال تم تشكيل قوة التدخل السريع لمواجهة أية إحتمالات فى الخليج الفارسى، وهى القوة التى كان الهدف منها حفظ الأمن والإستقرار فى الدول الصديقة والحليفة لأمريكا فى منطقة الخليج.

وفى الفصل الثالث يتحدث المؤلف عن الدخول النشط والفعال لأمريكا فى منطقة الخليج والوضع العام لسوق النفط فى الثمانينيات، فبعد بدء الحرب الإيرانية - العراقية فى عام ١٩٨٠، وسعت العراق الحرب فى منطقة الخليج (الفارسى) فى عام ١٩٨٢ حتى تصيب بالشلل صادرات إيران النفطية، وبالتالى مصادر النفط الإيرانية التى تعتمد عليها إيران إعتماداً أساسياً فى حربها. وبدأت الهجمات على ناقلات البترول خارج المناطق الحربية وعلى موانى الخليج منذ عام ١٩٨٤ . ولم يقتصر الأمر على ناقلات البترول العراقية أو الإيرانية بل إمتدت الهجمات إلى سفن الدول المختلفة مثل دول مجلس التعاون الخليجى، وهنا برز من جديد خطر تدخل القوى الكبرى من أجل المحافظة على حرية الملاحة فى الخليج. ولهذا السبب إجتمع مندوبو دول أعضاء مجلس التعاون بناء على طلب الكويت فى شهر مايو ١٩٨٤ فى الرياض وطلبوا من مجلس الأمن منع الهجمات على ناقلات البترول، وصدر القرار رقم ٥٥٢ من قبل الدول الخمس الدائمة العضوية فى المجلس، وتم إمداد دول الخليج بالعديد من الأسلحة وطائرات الإنذار المبكر. وأدى إحتمال إغلاق مضيق هرمز إلى قيام بعض دول الخليج بمد خطوط أنابيب لنقل البترول، ومع ذلك فإن هذه الخطوط لم تلغ تماماً أهمية مضيق هرمز فى نقل البترول، حيث نقل عن طريقه فى عام ١٩٨٦ ما يقرب من ٣٥ ٪ من البترول الخام.

إشتدت بعد ذلك الهجمات على ناقلات البترول فى الخليج، وتعرضت سفن الكويت لهجمات إنتقامية مما دعاها إلى طلب الحماية من أمريكا من هذه الهجمات وروسيا عام ١٩٨٦، وكان من نتيجة ذلك موافقة الإتحاد السوفييتى على رفع أعلامه على السفن والناقلات الكويتية. وعندما علمت أمريكا بذلك أبدت إستعدادها للموافقة على رفع أعلامها على السفن الكويتية وقبلت الكويت ذلك فوراً ورفضت العرض الروسى، ولكنها إستأجرت من الروس ثلاثة سفن صغيرة فى مقابل ذلك.

ونتيجة لضرب العراق للبارجة الأمريكية "استارك" بصواريخ "اجزوسه" الفرنسية قررت أمريكا تقوية وجودها العسكرى فى الخليج، وأعطت الأوامر بإطلاق النار على أية طائرة تقترب من سفنها الحربية هناك مما أدى إلى توتر الأوضاع العسكرية فى المنطقة. كما أعلنت أنها مضطرة إلى ملئ الفراغ الموجود هناك، ودعت حلفاءها الغربيين لمساعدتها فى الدفاع عن الخليج. وكما كان تدفق البترول إلى أمريكا يشكل منفعة لها، فإنه كان يشكل منفعة كبيرة لحلفائها أيضاً ذلك لأن ٦ ٪ من النفط الذى تستهلكه أمريكا توفره منطقة الخليج بينما كان ٦٠ ٪ من نفط اليابان و ٥٠ ٪ من نفط أوروبا الغربية يأتى من هذه المنطقة. ومن هنا أرسلت أمريكا ما يقرب من ٤١ سفينة حربية و ٢٤٠٠ جندى إلى الخليج بالإضافة إلى بعض السفن الحربية وكاسحات الألغام التى أرسلت من قبل بعض دول حلف الناتو، وكذلك عدة سفن حربية روسية. وأدى التواجد

الأمريكي في الخليج إلى ضغوط مالية على ميزانية هذه الدولة، كما أثرت هذه الأزمة على وضع منظمة الأوبك من ناحية خفض الإنتاج والصادرات النفطية وبالتالي إنخفاض دخل البترول للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

وقد عمدت الوكالة الدولية للطاقة بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران إلى إتخاذ سياسة جديدة لضمان تدفق البترول إلى دول العالم ومن ذلك تقليل إستهلاك النفط والإستفادة من المصادر البترولية للدول الأعضاء، وكذلك الإستفادة من سائر المواد المولدة للطاقة، وعدم الإعتماد على الطاقة التي تأتي من الخليج فقط، وزيادة المدخرات البترولية، ولتحقيق هذه الأهداف حاولت : ١- زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك، وتقليل الواردات من دول الخليج، والحد من إستهلاك النفط والإستفادة من مصادر الطاقة الأخرى، وزيادة الإحتياطي البترولي، ونقل المحطات البترولية الرئيسية من الخليج إلى موانئ أخرى.

وإذا نظرنا نظرة إجمالية إلى تاريخ السياسة النفطية الغربية، وخاصة أمريكا في العقود الأخيرة وكذلك تصرفات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في الخمس والعشرين سنة الماضية، فإن ذلك سيقودنا إلى حقائق سياسية وإقتصادية تتعلق بالدول المستوردة للبترول والمصدرة له، وهي :

الأبعاد السياسية لمسلك الدول المستوردة هي :

أ - الحفاظ على المصالح الحيوية في المنطقة والسيطرة عليها كأهم قضية، والإستعداد للتدخل المباشر في المنطقة للمحافظة على شريانها الحيوي.

ب - المواجهة السياسية الأمريكية مع الدول المصدرة عن طريق إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، وتفعيل نظرياتها عن طريق الحلفاء في المنطقة.

أما الأبعاد الإقتصادية لمسلكهم فهي :

أ - التقليل من أهمية القدرة الإقتصادية للدول المنتجة للنفط اوبك وخاصة دول منطقة الخليج الأعضاء في الأوبك عن طريق الزيادة اليومية للصادرات من البضائع والأسلحة.

ب - السعي من أجل إخراج المنطقة من دائرة مركز الثقل لصادرات النفط للعالم بإستثمار رؤوس الأموال عن طريق الدول غير الأعضاء في اوبك بالإستعانة بالبنك الدولي.

ج - السعي من أجل توجيه مدخرات ورؤوس أموال الدول الأعضاء في الأوبك إلى الإستثمار في مؤسسات مالية غربية وخاصة في أمريكا.

د - إنشاء مؤسسات تجارية للتحكم في سوق النفط، مثل إنشاء بورصة النفط وغير ذلك.

هـ- فرض ضرائب ضخمة على النفط أو إعطاء إعفاءات على الفحم الحجري.

أما الأبعاد السياسية لمسلك الدول المصدرة فتتلخص في :

أ - إدراك الحاجة إلى التوافق والتفاهم السياسي الذي هو ضروري للتفاهم الإقتصادي، والذي زاد منذ الثمانينيات.

ب - إدراك أنه مع تقارب مصالح المصدر والمستورد، فإن سياسة التوتر في الشئون النفطية لا يمكن أن تكون ذات تأثير كبير من الناحية العملية.

وبخصوص الأبعاد الإقتصادية لمسلكهم نذكر :

أ - السعي من أجل تثبيت أسعار النفط إلى الحد المعقول.

ب - السعي من أجل تبديل مصالحهم النفطية إلى صناعات مرتبطة بهذا الشأن مثل البتروكيماويات والغاز التي كانت ناجحة إلى حد ما.

ج - السعي من أجل إدارة العرض وثبات الأسعار بدلاً من إدارة الأزمة.

د - بشكل عام، فقد أصبح إقتصاد الدول المصدرة منذ عام ١٩٧٣ مرتبطاً أكثر بالإقتصاد العالمي.

وبالنظر إلى ما سبق، فإنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة وهي أن السياسة النفطية لأمريكا في المستقبل سيقوم على الحفاظ على أسعار النفط في مستوى معين، أي أنها لن تجعل نفسها تابعة مائة بالمائة، وحتى إذا حدث هذا فإنها ستقوم بالإستفادة من دول ثالثة لديها الإستعداد لتنفيذ سياساتها. والخلاصة أنها لن تترك أسهم الأوبك تتجاوز حداً معيناً في السوق العالمية.

وثائق

١-التركيبة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام

■ **اعتماد ملى** (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/٢/٢٩

أصدر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله على خامنئى قراراً بشأن التركيبة الجديدة لمجمع تشخيص مصلحة النظام فى دورته الجديدة لمدة خمس سنوات، وفيما يلى نص القرار:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله عز وجل أن وفق مجمع تشخيص مصلحة النظام وأيده خلال دورته الخمسية المنقضية، واستطاع خلالها أن يقدم خدماته فى إطار مسئولياته القانونية، وقدم رؤيته للنظام خلال العشرون عاماً الماضية، ووضع السياسات الكلية للدولة فى صدر أولوياته، وكانت المسئولية فى هذا الجانب على عاتق فرد فرد من أعضائه المحترمين والأمانة العامة. وخاصة الرئاسة المحترمة، ونشكرهم جميعاً على حسن الإدارة والتركيبة المتناسبة والمتناسقة والمتكاملة لأعضاء ذلك المجمع المحترم بمنح الفرصة والإمكانية لدراسة الموضوعات المطروحة من جوانب مختلفة، وأن يكون الاعتماد على رؤية الخبراء وأصحاب الرؤى حتى تحظى كل قرارات المجمع بالإتقان والاستدلال الكافى.

وعلى هذا المنطلق لابد أن نوصى المجمع المحترم بالاستفادة القصوى من رؤية الخبراء وتقوية هذا الرصيد المهم، بالإضافة إلى التواجد الفعال والحوار البناء بين أعضائه.

والآن ومن أجل دورة خماسية جديدة، نقدم الشخصيات القانونية وصاحبة الحجة برئاسة حجة الإسلام والمسلمين السيد هاشمى رفسنجانى وهم كالآتى:

١- الرؤساء المحترمون للسلطات الثلاث.

٢- فقهاء مجلس صيانة الدستور الأجلاء.

٣- الوزير أو رئيس الجهاز المرتبط بالموضوع موضع البحث والدراسة داخل المجتمع.

٤- رئيس اللجنة المناسبة لموضوع البحث من مجلس الشورى الإسلامي.

٥- حجج الإسلام والآيات والحضرات الآتية أسماءهم.

السيد هاشمى رفسنجانى، السيد جنتى، السيد واعظ طبس، السيد أمين نجف آبادى، السيد حداد عادل، السيد أمامى كاشانى، السيد موصدى كرمان، السيد حسن حبيبى، السيد مير حسن موسوى، السيد على أكبر ولاياتى، السيد درى نجف آبادى، السيد محمود رى شهرى، السيد حاج شيخ حسن صانعى، السيد حسن روحانى، السيد حبيب الله عسكر أولادى، السيد على لاريجانى، السيد محمد رضا باهنر، السيد مجيد أنصارى، السيد مصطفى مير سليم، السيد توسلى محلاتى، السيد سيد مرتضى بنوى، السيد على أكبر ناطق نورى، السيد سيد حسن فيروز آبادى. السيد غلا مرضا آفازات، السيد بيترن نامدار زنجنه، السيد محسن رضاى، السيد حسين مظفر، السيد محمد هاشمى، السيد محمد رضا عارف، السيد محمد جواد إيراوانى، السيد برويز داودى، السيد نلا محسين محسنى، السيد على آقا محمدى، السيد محمد فروزنده، السيد داود دانش جعفرى.

ونسأل الله عز وجل أن يوفق السادة المحترمون فى أداء هذه المسئولية التى حملوها على أكتافهم، ومع الاهتمام بالتوصيات المذكورة.

سيد على خامنئى.

٢-ديمقراطية بلا أحزاب خداع للعوام
النص الختامى لقرارات المؤتمر العام الخامس لحزب الديمقراطية

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٨/٢/٢٠٠٧

بعد خمسة أيام من انعقاد المؤتمر العام الخامس لحزب الديمقراطية صدر النص الختامى لقرارات هذا المؤتمر، وفيما يلى ما جاء فيه:

بعد السلام والتحية على أرواح شهداء الإسلام والثورة الخالدين، وبعد السلام والتحية على الروح الفياضة لمؤسس الثورة الإسلامية حضرة الإمام الخمينى قدس سره الشريف، وبشكر الله الواحد الأحد الذى وفقنا لعقد المؤتمر العام الخامس لحزب الديمقراطية.

عقد المؤتمر العام للحزب بحضور أكثر من ٤٠٠ عضو منتخب من اللجان الفرعية للحزب على مستوى القطر فى اليوم الثانى من شهر اسفند عام ١٣٨٥ هجرى شمسى الموافق ٢٢ فبراير عام ٢٠٠٧م، فى قاعة احتفالات مسجد حضرة أمير المؤمنين على بن أبى طالب، وبعد مراسم الافتتاح، ومغادرة مراقبين وزارة الداخلية غير المتوقعة للقاعة أثناء انعقاد انتخابات اللجنة المركزية بدون سبب محدد وبدون علم القائمين على إدارة المؤتمر، لذلك اتخذ أعضاء المؤتمر الخامس قراراً بأن يكون فرز الأصوات بحضور مراقبين قانونيين من قبل لجنة المادة العاشرة من وزارة الداخلية، ولذا على أساس المادة ١٥ من اللائحة التأسيسية للحزب التى تنص على أنه مادام لم ينتخب أعضاء جدد لرئاسة اللجان الفرعية للحزب يستمر الأعضاء الحاليين فى ممارسة وظائفهم، ولذا أبقى المؤتمر الخامس بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين فى المؤتمر، السكرتير العام للحزب وأعضاء اللجنة المركزية وهيئة التحكيم فى مناصبهم لحين انعقاد المؤتمر فى العام القادم، كما قسم النص الختامى لقرارات المؤتمر إلى أربعة أقسام تم التصديق عليها وفيما يلى نص قرارات المؤتمر:

أ-تعميق الإصلاحات الشعبية من خلال تنمية المؤسسات المدنية:

انعقد المؤتمر العام الخامس لحزب الديمقراطية الإيرانى تحت شعار تعميق الإصلاحات الشعبية من خلال تنمية المؤسسات المدنية.

وحيث أن أداء الحكومة الإيرانية على مدار ١٨ شهراً مضت يشير إلى أنه لا يوجد لديها اعتقاد حقيقى بتنمية المؤسسات المدنية فى إيران، فى حين أن التواجد الفعال للأحزاب والتنظيمات السياسية مبدأ لا يمكن إنكاره أو تجاوزه فى معظم دول العالم المتقدم، كما أن إجراء الانتخابات وتوعية الناس بالبرامج الموضوعة للأحزاب والمؤسسات المدنية أمر حتمى يمكن المجتمع من انتخاب نوابه فى الحكومة أو البرلمان، لكن مع الأسف لدى بعض رجال الدولة فى إيران قناعة بأن هذا المبدأ المؤثر، قليل الأهمية، بل وألقوا به خلف ظهورهم، لأن بعض من دخلوا إلى السلطة التنفيذية يفضلون وضع التشريعات بدون تقديم برنامج مكتوب واضح مستمدين العون فى ذلك من الأحزاب السرية غير المعلنة، كما أن حكومة (أحمدى نجاد) قد تولت السلطة بدون تأييد من أى حزب رسمى ومن الطبيعى نتيجة لذلك ألا تهتم بالأحزاب والمؤسسات المدنية، هذا فى حين أنه هناك الآن إحساس بضرورة تنامى الثقافة الحزبية فى إيران أكثر من أى وقت مضى، ولكى يقوم الشعب بقياس مدى تحقق شعارات ووعود المرشحين الذين وصلوا إلى الأصعدة التنفيذية والتشريعية يحتاج إلى الحصول على معلومات واضحة ومعلنة من قبل المرشحين، وليس عن طريق أحزاب سرية لا يوجد لديها لائحة تأسيسية تحدد طبيعة أدائها، إن الشعب يحتاج إلى أحزاب رسمية تحميه وتدعمه.

إن الرقابة الشعبية العامة على الحكومة يمكن القيام بها فقط من خلال تنمية الأحزاب والمؤسسات المدنية (NGO) القوية المؤثرة، وعلى أى حال الأحزاب هى النواة الأولية للديمقراطية، وبدون أحزاب فإن أى نوع من الديمقراطية ما هو إلا خداع للعوام، ولذا فإن خلق أى نوع من العقبات أمام إقامة الأحزاب والجمعيات الأهلية وتنميتها يعنى تقليل رقابة الشعب على أداء الحكومة، الأمر الذى يتنافى مع مبدأ جمهورية نظام الجمهورية الإسلامية.

لقد أسس نظام الجمهورية الإسلامى على أساس الجمهورية والإسلامية، وعلى أساس ذلك تم التصديق على الدستور، وتم الاعتراف رسمياً بحق حرية وسائل الإعلام شريطة ألا تخالف القواعد الشرعية والقانونية

بل تم التأكيد على حرية وسائل الإعلام على نحو خاص، لكن الآن بعد مجادلات مجلس الشورى الإسلامى فى دورته السادسة، ومع وجود تعاريف مطاطية وغامضة فى نفس الوقت داخل نصوص قانون الصحافة، وتدخل التوجهات المختلفة فى تفسير هذا القانون، صار من الواضح الجلى ضرورة تعديل قانون الصحافة أكثر من أى وقت مضى.

إن التنمية الشاملة وتدعيم السلطات الثلاث فى إيران أمر غير ممكن بدون استجلاب المدد والعون من الصحافة باعتبارها الركن الرابع للديمقراطية وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا فى حالة إزالة العقبات من أمام الصحافة المستقلة غير الحكومية باعتبارها ممثلاً للجمعيات الأهلية والمؤسسات المدنية.

كذلك تدعيم الأحزاب لكونها ممثلاً آخر للمؤسسات المدنية النابعة من قلب المجتمع تمثل آلية أخرى للوصول إلى التنمية الشاملة وتحقيق الأهداف العليا للثورة الإسلامية، ومما لا شك فيه أن الأدلة واضحة على أن الأحزاب والصحافة والمؤسسات المدنية النابعة تلقائياً من المجتمع لا تتمتع بدعم من حكومة (أحمدى نجاد)، وتتحمل الأحزاب الإصلاحية دوراً أكبر فى هذا الصدد، والأمر الذى أدى إلى إلحاق الهزيمة بالإصلاحيين وفقدهم للمعاقل الانتخابية للسلطة واحدا تلو الأخرى مثلما حدث فى عدة انتخابات متوالية، انتخابات الدورة الثانية للمحليات وانتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامى ثم انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، هو ازدياد التباعد عن الأهداف الأساسية للإصلاحات، وظهور تعريفات متعددة وأحياناً متضاربة للإصلاحات، فضلاً عن الاختلاف بين الجماعات الإصلاحية على آليات الوصول للأهداف مما أدى بالتالى إلى تسليمهم المعاقل الانتخابية للسلطة لمنافسيهم المحافظين واحدا تلو الأخرى.

مما لا شك فيه أننا شهدنا نجاحاً لحركة الإصلاحات فى انتخابات الدورة الثالثة للمحليات، وقد تحقق ذلك النجاح النسبى للإصلاحيين نتيجة لروح الإيثار وإنكار الذات التى سادت داخل بعض الجماعات الإصلاحية، وقد مهد طريق الإصلاحات هذه المرة من خلال استقاء العبرة والتعلم من أخطاء الماضى، والآن على جميع الأحزاب الإصلاحية أن تتعاون مع بعضها البعض وتضع منشور الإصلاحات الشعبية على أساس القيم الإسلامية ووفق المطالب الحقيقية للشعب، إن إصدار مثل هذا المنشور من الممكن أن يضمن نجاحات مستقبلية للإصلاحيين، فضلاً عن أنه يمكن تطوير نشاطات جبهة الإصلاحات فى مرحلة الثمانى سنوات من تجربة الإصلاحات والتى انتهت بخروج ختامى من السلطة ودخول المحافظين الجدد أو الراديكاليين بزعامة محمود أحمدى نجاد شهدنا ممارسات تسلطية انفرادية من قبل بعض الجماعات الإصلاحية، على الرغم من أنها نفت فى شعاراتها مبدأ الوصاية على الشعب لكنها أرادت أو لم ترد اتخاذ خطوات على هذا الدرب الذى أعلنت رفضه، وبنظرة تسلطية توجيهية كانت تنظر إلى بقية الجماعات الإصلاحية.

فى هذه الأثناء زاد تطرف بعض الجماعات الإصلاحية حتى خطوا بأيديهم مرسوم إعلان فشل الإصلاحيين، والوقت الحالى ليس وقت الشكوى والنحيب، ولكنه وقت تجاوز أخطاء الماضى حتى يتم هضم ما مر على مجموع التجربة الإصلاحية لإصلاح العيوب وسد النقص، وبهذه الرؤية من الضرورى تقديم مشروع شامل للنموذج المناسب لخلق علاقة وثيقة متبادلة مع جماهير الشعب الإيرانى، والاستفادة من جميع الإمكانات المتاحة للوصول إلى أهداف الإصلاحات، ومن بين تلك الإمكانات المتاحة المنابر الدينية مثل المساجد والتكايا والمراكز الدينية، حيث يجب الاستفادة منها على نحو أكبر حتى يتم إثبات إدعاء البعض بأن حركة الإصلاحات تتعارض مع قواعد الدين، إدعاء باطل لا أساس له، فضلاً عن أنه لا يمكن خلق علاقة قوية مع جماهير الشعب، بدون الاتصال المستمر بين الإصلاحيين فى العاصمة والإصلاحيين فى المحافظات والأقاليم المختلفة، لأن إيران ليست طهران فقط، والإيرانيون ليسوا هم سكان العاصمة فحسب، ينبغى الإيمان بأن الإصلاحات تحتاج إلى كل إيرانى فى أى مكان فى إيران وأنها ليست قاصرة على العاصمة فقط.

من خلال التواصل المستمر مع الإيرانيين المقيمين فى المراكز والقرى يمكن أن تؤسس الإصلاحات فى جميع أرجاء إيران، وهذا يدعم فى أذهان الشعب الإيرانى عامة أن الإصلاح هو السبيل الوحيد للقضاء على مشكلات المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة للدولة، وفى حالة إثبات صدق خطاب الإصلاحيين بالقطع سيهب من الشعب مرة أخرى لمساندتهم ودعمهم، ولن يألوا جهداً لإعادتهم إلى مؤسسات السلطة المنتخبة وبالقطع يجب فى هذه الأثناء تهيئة المجال لإجراء انتخابات حرة نزيهة تنافسية حتى يستطيع الإصلاحيون عرض برامجهم الانتخابية على الرأى العام بدون أن يواجهوا عقبات قانونية وغير قانونية مثل رفض الترشح بدون أسباب حقيقية، ومن ثم اختبار قدرتهم على التنافس مع المحافظين فى أجواء انتخابية سليمة.

إن التصريحات المنافية للديمقراطية تصدر من قبل بعض المؤسسات الحكومية فى مواسم الانتخابات أكثر من أى فترة أخرى، الأمر الذى يجعل الشعب ينتخب

ممثليه فى السلطتين التنفيذية والتشريعية فى أجواء غير طبيعية، كما يجعل الإصلاحيين فى أزمة وحرج بالغ، بناء على هذا من الضرورى قيام الأحزاب الإصلاحية بوضع خطة بالتنسيق فيما بينها لمواجهة هذه التصرفات غير القانونية التى تهدر إرادة الشعب ومبدأ جمهورية النظام.

ب-الدبلوماسية وتحديات الملف النووى:

الجهاز الدبلوماسى الإيرانى على مدار الثمانية عشر شهرا الماضية ومنذ تولى حكومة (أحمدى نجاد) قدم أداء ضعيفاً كان نتيجته صدور قرار من مجلس الأمن بتوقيع عقوبات على إيران، وعلى الرغم من أن ما دفع مجلس الأمن لإصدار قراره ضد إيران هو الملف النووى الإيرانى، لكن الحقيقة هو أنه هناك قضايا عدة فى دائرة الدبلوماسية الإيرانية لا علاقة مباشرة لها بموضوع الملف النووى، هيأت المجال لخلق إجماع دولى ضد إيران وإصدار قرارين متتابعين ضدهما، وبقول آخر بعض المواقف غير المتزنة وغير الدبلوماسية لبعض المسئولين وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على النظام الصهيونى، وعقد مؤتمر حكومى فى طهران لمناقشة المحارق النازية ضد اليهود، الأمر الذى منح الفرصة للولايات المتحدة والنظام الصهيونى بأن يقنعا العالم بأن إيران لديها نية للقضاء على إسرائيل باستخدام الأسلحة النووية، وعلى هذا النحو استطاعتا الربط بسهولة بين الملف النووى الإيرانى، ومواقف بعض مسئولى الحكومة الإيرانية فيما يتعلق بالقضاء على إسرائيل الذى كان نتيجته خلق تصور خاطئ عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبالتالى تصاعد التهديدات ضد إيران.

السؤال هنا إذا كانت حكومة (أحمدى نجاد) تنوى عقد مؤتمر علمى على مستوى دولى، فلماذا اختارت موضوع المحرقة النازية لكى تثبت وجودها أو عدم وجودها تاريخياً، الأمر الذى ليس فيه أدنى منفعة للشعب الإيرانى، وإنما كان له تأثير على تزايد الإجماع الدولى ضد الملف النووى الإيرانى، وهل طرحت ولو لمرة واحدة فكرة المحرقة فى أدبيات مناهضة الصهيونية للإمام الخمينى؟ إن بعض التصريحات فيما يتعلق بالقضاء الكامل على النظام الصهيونى مع قرارات صدرت عن المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى منذ ١٢ عاماً، حتى صاحب المقام المعظم للإرشاد لم يتخذ مثل هذا الموقف فى هذا الشأن على الإطلاق، وإنما تحدث فيه بأسلوب دبلوماسى يبين ديمقراطية نظام الجمهورية الإسلامية من خلال اقتراحه الدعوة إلى إجراء استفتاء حر لحل أزمة فلسطين.

فهل كان هناك من نتيجة من التصريحات غير الدبلوماسية لبعض مسئولى الحكومة سوى الإضرار بالشعب الإيرانى ومصالح الدولة.

ولم تقتصر التصرفات غير الدبلوماسية لحكومة (أحمدى نجاد) على المواقف سالفة الذكر فحسب، وإنما امتدت لتشمل كتابة رسائل غير ضرورية لبعض زعماء العالم، وللأسف لم تلق عناية من الذين خاطبتهم وعلى خلاف الأعراف الدبلوماسية لم يتم الرد عليها، وكانت الولايات المتحدة من بين هذه الدول التى تلقت رسائل من إيران.

السؤال هنا، من هم المستشارون الذين اقترحوا كتابة رسائل إلى زعماء الدول وبأى منطق تم قبول مقترحهم؟، وهل عدم اعتناء المخاطبين بهذه الرسائل لو حتى برد مكتوب عليها، نوعاً من عدم الاكتراث بجميع الإيرانيين وألا يمثل ذلك ظاهرة لم تحدث فى التاريخ من قبل؟

لقد تم إعدام صدام حسين ديكتاتور العراق بعد أشهر من بداية محاكمته دون أن يتم التحدث ولو لمرة واحدة عن اتهامه بفرض حرب لمدة ثمانى سنوات على الشعب الإيرانى، وهذا نموذج آخر من نماذج ضعف الجهاز الدبلوماسى الإيرانى فى حكومة (أحمدى نجاد)، لقد أعدم صدام بدون الحديث عن جرائمه ضد الإيرانيين، ولم تطرح دعوى تعويضات خسائر الإيرانيين فى الحرب، ولم تجد قلوب ملايين الإيرانيين وبخاصة الأسر التى ضحت بأبنائها شهداء وجرحى، وسكان الأقاليم الحدودية الذين تكبدوا خسائر مادية ومعنوية من جراء ثمانى سنوات من الحرب.

الواقع أنه طالما أن أفراداً غير متخصصين لا علاقة بين تخصصاتهم الدراسية ومجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية يتولون مسئولية الجهاز الدبلوماسى، فلن يمكن تجنب نقاط الضعف والقصور الموجودة الآن فى أداء وزارة الخارجية الإيرانية، والأمر الهام هنا، هل نقاط القصور تلك تستهدف المصالح القومية الإيرانية وتلحق الضرر بها وإلى متى ستستمر؟ ليس هناك ثمة فرصة فى المستقبل لإصلاح ما تبقى والآن صارت أزمة الملف النوى الإيرانى موضع اهتمام أكثر من ذو قبل والمجتمع الدولى أكثر تصميماً على التضييق على إيران، وواجب مسئولى الدولة أن يتخذوا خطوات محسوبة لتهيئة المجال لإعادة الهدوء للملف النووى وأن يمتنعوا عن اتخاذ أى مواقف عشوائية غير دبلوماسية.

إن الحزب الديمقراطى يعتقد بأن الحصول على الطاقة النووية السلمية حق طبيعى للإيرانيين، لكن للوصول إلى هذا الهدف ينبغى الاستفادة من الطرق السلمية والدبلوماسية. ويجب أن تسير إيران على درب الاعتماد على الذات التعامل الإيجابى مع المجتمع الدولى حتى تحصل على حقها المسلم به، فى هذه

الأثناء يمكن أن يعتبر التباحث المباشر مع الولايات المتحدة باعتبارها أكبر المعارضين للملف النووى الإيرانى ورقة رابحة فى يد إيران، خاصة فى ظل الظروف الحالية للولايات المتحدة فى العراق ولبنان وفلسطين إذ تحتاج للتعاون مع إيران وعلى النحو الذى شهدناه فى السابق سيكون التعاون هذه المرة فى قضايا العراق والملف النووى لصالح إيران، من ناحية أخرى خلق إجماع بين كل الفصائل الداخلية الإيرانية للحصول على الطاقة النووية السلمية عن طرق تشكيل لويه حركه (مجلس شورى للفصائل)، الأمر الذى تم اقتراحه العام الماضى من قبل حزب الديمقراطية، كآلية فاعلة للتوصل لأفضل مسار لتحقيق الهدف الإيراى فى استخدام الطاقة النووية السلمية لن يتحقق هذا الهدف إلا من خلال اتخاذ تدابير دبلوماسية سلمية وواقعية حتى يمكن العبور من أزمة الملف النووى، كما يمكن تخطى هذه الأزمة على نحو أسهل لو تم الاستفادة من خبرات شخصيات ذات قبول على المستوى الدولى مثل هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى.

ج- نقد أداء حكومة (أحمدى نجاد)

لم يتم تقييم أداء حكومة "أحمدى نجاد" فى المؤتمر العام الرابع لحزب الديمقراطية، لأنه لم يكن قد مر على عمر تلك الحكومة سوى ستة أشهر لكن الآن وقد مر أكثر من عام ونصف، ينبغى القول بأن أداء تلك الحكومة لا يتماشى مع مسار الخطة الرابعة للتنمية، ولا حتى شعارات ووعود رئيس الجمهورية، فتلك الحكومة التى أدلت ببعض الوعود مثل تحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير النخبة لم تحقق من وعودها شيئاً وبالقطع لا يتوقع من الحكومة التى تتولى السلطة التنفيذية بدون أى برنامج موضع وبدون أى دعم من الأحزاب الرسمية إلا هذا.

وما من سبيل لمنع ظهور اليأس والإحباط فى المجتمع الإيرانى وتحقيق مطالب الشعب سوى معالجة القصور الموجود فى أداء الحكومة الحالية.

من أحد الشعارات الهامة التى استخدمها "أحمدى نجاد" فى حملته الانتخابية تحويل عائدات النفط إلى موائد الشعب وهو الشعار الذى أدرج فى كثير من الصحف، لكن (أحمدى نجاد) بعد أن جلس على مقعد رئيس الجمهورية، أنكر شعاره الرئيسى بسهولة، ومصداقاً للمثل القائل بداية القصيدة كفر، يمكن توقع مدى تنفيذ بقية وعود (أحمدى نجاد).

إن تعثر عملية الخصخصة، على الرغم من الأمر الصريح الصادر عن المقام المعظم للإرشاد القاضى بتنفيذ البند ٤٤ من الدستور الإيرانى لدرجة إعلان المرشد صراحة عن عدم رضاه عن ذلك الأمر، دليل آخر على أن حكومة (أحمدى نجاد)، مثلها مثل بقية الحكومات السابقة عليها، تفضل أن تزداد تضخماً يوماً بعد يوم، وليس لديها إيمان حقيقى بجدوى الخصخصة، وحكومة (أحمدى نجاد) لم تمتنع عن تهيئة السبيل للخصخصة فحسب، وإنما وضعت العراقيل أمام طريق الخصخصة على مدار ١٨ شهراً مضت، وبدلاً من الاستفادة من قدرات الخصخصة فى معالجة المشكلات الاقتصادية، قامت بسحب مبالغ ضخمة وبشكل عشوائى من صندوق احتياطيات العملة الصعبة ونتيجة لذلك قضت على احتياطيات الصندوق الذى أنشئ بهدف تنفيذ مشروعات البنية الأساسية اللازمة لإيران، ومن ناحية أخرى ضخت سيولة نقدية كبيرة فى المجتمع الإيرانى أدت إلى زيادة معدلات التضخم، لدرجة أننا شهدنا على مدار النصف الثانى من العام الماضى ارتفاعاً كبيراً لمعدلات التضخم، زاد على ذلك وضع تقسيم غير علمى للموازنة العامة بتناقض مع الخطة الخمسية الرابعة، هذا فى حين أن الحكومة الحالية لا تكترث بارتفاع الأسعار وتصاعد موجة الغلاء، وبدلاً من التوصل إلى آليات فاعلة للسيطرة على التضخم، تهرب الحكومة من الواقع، وتتهم الصحافة بالمبالغة فى الحديثة من موجة الغلاء، فى حين أن تزايد الأسعار أمر ليس بخافى عن عامة الناس، وعلى سبيل المثال نجد أن المساكن قد شهدت زيادة فى أسعار تمليكها وتأجيرها تتراوح بين ٥٠٪ و ١٠٠٪ خلال فترة لا تتجاوز العام الواحد، وذلك بسبب السياسات الخاطئة من قبل الحكومة.

هامش: الديمقراطية، هى ترجمة للفظ مردم سالارى ومعناها الحرفى السيادة الشعبية، وقد اختير لفظ الديمقراطية لأنه المستخدم فى الثقافة العربية وإن كان يختلف مدلوله فى إيران عما لدينا، حيث يرفض المدلول الغربى لكلمة الديمقراطية فى إيران، ويعبر لفظ مردم سالارى عن نوع من نظام الشورى الإسلامى تحت مظلة التشريع الإسلامى وولاية الفقيه.

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر اسفند ١٣٨٥هـ.ش. الموافق فبراير/مارس ٢٠٠٧م

موضوعان أساسيان دارت حولهما افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر اسفند ١٣٨٥هـ.ش. الموافق فبراير/ مارس٢٠٠٧م هما تداعيات الميزانية الجديدة، وتداعيات المشروع النووي الإيراني، فضلا عن التحركات السياسية الإيرانية تجاه المشكلات الإقليمية، وخاصة مشكلة العراق.

كان تركيز الصحف في بداية هذا الشهر، متوجها إلى مناقشة مجلس الشورى الإسلامي لميزانية العام المالي الجديد ١٣٨٦هـ.ش. وكأن الصحف كانت مشاركة في هذه المناقشات، سواء من أجل النقد أو التنوير، ووضع ملاحظاتها وتوصياتها لأعضاء مجلس الشورى الإسلامي في هذا الصدد، إلا أن الصحف كعادتها قد اتخذت مواقفها تبعا لميولها الحزبية، واتجاهاتها السياسية، ففي حين وقفت صحيفة (الشمس) آفتاب، وصحيفة (الاعتماد الوطني) اعتماد ملي، وصحيفة (التضامن) همبستكي في أعدادها بتاريخ ٢٢و٢٣و٢٤و٢٧و٢٩/٢ موقف المراقب لمناقشات المجلس الناقد لها والمعلق على الآراء والمعارض لتوجهات الأغلبية، قامت صحيفة (الدنيا) كيهان، وصحيفة (الرسالة) رسالت، وصحيفة (الجمهورية الإسلامية) جمهوري اسلامي، وصحيفة (الأخبار) اطلاعات، في افتتاحيات أعدادها بنفس التاريخ، بامتداح مناقشات المجلس، والدفاع عن ميزانية الحكومة، والتعديلات التي يطالب أعضاء المجلس بإدخالها. لكن الملاحظ أن جميع الصحف من محافظة وإصلاحية، قد طالبت المجلس بأن يحل قضية البنزين في تعديل مخصصات استيراده، ووضع الضوابط المناسبة لاستهلاكه. وقد عادت الصحف إلى مناقشة الأوضاع الاقتصادية في إيران بعد إقرار الميزانية الجديدة في مجلس الشورى الإسلامي، فخصصت الصحف افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١و٣و٤و٧و١١و١٢و١٣و١٤و١٥و١٨و١٩/٣، لدراسة ونقد الأوضاع الاقتصادية على ضوء الميزانية الجديدة، بشكل جزئي وكلي، متوقفة كثيرا عند مسألتين أساسيتين، هما: الطاقة وخاصة البنزين، والدعم وخاصة للسلع الاستراتيجية، ووصولها للطبقات الكادحة. ولم تختلف مواقف الصحف كثيرا في هذا الإطار رغم اختلاف توجهاتها الحزبية، مما يشير إلى الاهتمام الإيجابي للصحف إزاء أهمية الناحية الاقتصادية ومشكلاتها الواضحة.

كان موضوع بحث تشديد العقوبات على إيران نتيجة عدم تجاوبها مع قرار مجلس الأمن السابق، من الموضوعات التي شغلت اهتمام الصحف الإيرانية وانعكست على موضوع افتتاحياتها، ففي حين طالبت الصحف ذات التوجه الإصلاحي الحكومة العمل على إبداء المرونة تجاه المجتمع الدولي لتفويت الفرصة على الولايات المتحدة في قيادتها لمجلس الأمن من أجل تشديد العقوبات على إيران، أو تصعيد الأمور في اتجاه عمل عسكري ضد إيران، كما فعلت صحيفة الشمس، وصحيفة الاعتماد الوطني، وصحيفة التضامن، وصحيفة الأخبار في افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٣و٢٦و٢٧و٢٩/٢ و٦و٧و١١و١٢و١٥/٣، في حين شجعت الصحف ذات التوجه الأصولي الحكومة على اتخاذ موقف حاسم، باعتبار أن البرنامج النووي برنامج قومي، وأن تعويقه ليس من المصلحة الوطنية، كما أن التجارب أثبتت أن التجاوب مع مطالب الغرب يأتي بالمزيد من التنازلات، خاصة وأنه يمكن التعامل مع العقوبات دون أضرار كبيرة، وذلك كما فعلت صحيفة الدنيا والجمهورية الإسلامية والرسالة والمواطن (همشهري) وإيران في افتتاحياتها بنفس التواريخ تقريبا. وقد ناقشت الصحف منذ ٢/١٣ وحتى نهاية الشهر وقبل إجازة عيد الربيع (النوروز) مسألة عزم الرئيس أحمدي نجاد الذهاب إلى نيويورك لحضور جلسات مجلس الأمن، وجدوى هذه الرحلة، وإيجابياتها وسلبياتها، مطالبة إياه أن يحمل معه مقترحات جديدة، وإلا فسوف تكون هذه الرحلة مكلفة بالنسبة لإيران، كما أبدت الصحف ارتياحها لإلغاء هذه الزيارة نتيجة تأخر تأشيرات دخول الوفد لأمريكا.

لم يفت الصحف الإيرانية الاهتمام بمؤتمرين دوليين يتعلقان بالعراق، أحدهما عقد في إسلام آباد لدول الجوار العراق، والآخر عقد في بغداد لمناقشة أمن العراق واشتركت في ١٧ دولة، وكان موقف الصحف متباينا تجاه المؤتمرين، ففي حين هاجمت المؤتمر الأول، واستنكرت ما دار فيه، واستهانت بقراراته، مؤكدة أنها بلا فائدة لتجاهلها الدور الإيراني في العراق والمنطقة، إلا أن الصحف الإيرانية تجاوبت مع مؤتمر بغداد، وهي رغم مهاجمة الصحف ذات التوجه الأصولي مثل صحيفة الدنيا، وصحيفة الرسالة، وصحيفة الجمهورية الإسلامية، الولايات المتحدة واشتراكها في هذا المؤتمر، متخذة الموقف الرسمي للحكومة، باعتبار أن اختلال الأمن في العراق سببه الأساسي استمرار الاحتلال، فقد اتفقت الصحف الإيرانية كلها على مطالبة الولايات المتحدة بوضع برنامج زمني لانسحاب قوات الاحتلال من العراق.

كما أبدت الصحف الإيرانية جميعها الاهتمام بزيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للمملكة العربية السعودية في أوائل هذا الشهر، مؤكدة على أهميتها، وامتدحت الصحف جميعها نتائج هذه الزيارة، مشيرة إلى أنها بداية فصل جديد في العلاقات الإيرانية السعودية.

قضية العدد

العرب وإيران والولايات المتحدة فى مؤتمر بغداد

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

إن هذا الحشد الجامع الذى ضم دول الجوار العراقى مع الولايات المتحدة فضلا عن مندوب الأمين العام للأمم المتحدة، وأمين الجامعة العربية، وأمين منظمة المؤتمر الإسلامي، ومندوبى الدول الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، للتباحث حول القضايا الأمنية للعراق أمر أوصى به تقرير بيكر هاميلتون لحكومة بوش. وقد وصفه هوشيار زيبارى وزير خارجية العراق بأنه أكبر تجمع حول المسألة العراقية منذ أكثر من خمسة عشر عاما لأنه ضم ممثلين عن سبع عشرة دولة على مستوى وكلاء الوزارات، وانبثقت عنه عدة لجان للأمن واللاجئين والوقود والكهرباء.

من الواضح أن المجتمعين يمثلون أجنحة عدة، يهمنا منها ثلاثة، هى الولايات المتحدة والعرب وإيران فضلا عن العراقيين. كل منهم له رؤيته وأهدافه ووسائله لتحقيق هذه الأهداف. فلقد طرحت إيران رؤية محددة على لسان سيد عباس عراقجى وكيل وزارة الخارجية للشئون الدولية والقانونية ورئيس الوفد الإيراني، تتلخص فى أن وجود الاحتلال هو أكبر الأسباب السلبية على أمن العراق، ولذلك فإن إسناد الترتيبات الأمنية لحكومة العراق هو أفضل الطرق المؤثرة فى الخروج من الأزمة الحالية، وطالب دول الجوار بالتعاون من أجل تقوية القوات المسلحة العراقية وتعليمها وتدريبها، وتجهيز قوات الشرطة، ودعم أمن الحدود مع العراق، حتى تستطيع حكومة العراق أن تدير شئون البلاد، واعتبر رئيس الوفد الإيرانى أن هذا الحشد يؤكد على رغبة دول الجوار فى توحيد جهودها والتعاون من أجل دعم حكومة العراق وشعبه، والمساعدة على عودة الاستقرار والهدوء إلى ربوعه، لأن اختلال الأمن فى العراق يؤثر على اختلال الأمن فى الدول المجاورة له. وأكد عراقجى أن حكومة المالكى تتمتع بمزايا عدة تجعلها قادرة على التحرك، وإعلانها مسئوليتها عن توفير الأمن للعراق، فقد قامت بإرادة جماعية من الشعب العراقي، واشتركت فيها كل الأحزاب والجماعات والطوائف العراقية المختلفة. ومن هنا فقد أكد عراقجى على ضرورة وضع جدول زمنى لخروج القوات الأجنبية من العراق، من أجل عودة السلام والاستقرار فى ربوعه، حيث دلت تجربة السنوات الأربع المنصرمة، أن وجود القوات الأجنبية لم يساعد على استقرار الأمن، بل أوجد مشاكل حادة، فالاحتلال أدى إلى اختلال الأمن، واختلال الأمن يستغل لاستمرار الاحتلال، ولا شك أن إسناد وضع ترتيبات أمنية لحكومة العراق هو أفضل سبيل لانتهاء الاحتلال. حيث لا يستطيع محتلى العراق إنكار مسئوليتهم فى ذلك، وعلى المجتمع الدولى وخاصة الدول المجاورة للعراق، المساعدة من أجل زيادة قدرة القوات المسلحة العراقية، وتدريب وتجهيز الشرطة، ودعم الأمن على الحدود، حتى تستطيع الحكومة العراقية إدارة شئون البلاد، إن أمن واستقرار العراق يمثل أهمية بالنسبة لإيران، ولذلك أعلنت عن استعدادها للمساعدة فى تحقيق مشروع المصالحة الوطنية، وتنفيذ المشروعات الأمنية لحكومة العراق. باعتبار أن أمن إيران وتعايشها السلمى مع جيرانها مرتبط باستقرار العراق وأمنه، وأن إيران قد سعت إلى مساعدة العراق عن طريق تنمية التعاون والاستثمار والتجارة والسياحة والنواحى المالية، وخصصت مبلغ مليار دولار لهذا الأمر، ولم تدخر وسعا فى المساعدة على توفير الاحتياجات الأولية لشعب العراق، مثل الوقود والكهرباء والخدمات الطبية وغيرها، كما تشكلت لجنة عليا للتعاون بين البلدين لبحث التعاون المشترك فى مجالات مختلفة، مثل الاتصالات والسكك الحديدية، واستئناف الخطوط الجوية، وخطوط نقل النفط، وإقامة أربع محطات لنقل الكهرباء من إيران للعراق. وقد طالبت إيران الأمم المتحدة بتفعيل نشاطها فى العراق، كما طلبت من دول الجوار إعادة فتح سفاراتها فى بغداد للمساعدة على تحسين مسيرة إدارة العراق.

لقد سعى سيد عباس عراقجى إلى إبطال الدعوة

الأمريكية بالتعامل المزدوج مع إيران بين الترغيب والترهيب، كما طالبت دول الاحتلال بالعمل من أجل المواجهة الجادة مع الإرهاب، بدلا من اقتحام القنصليات ومكاتب التمثيل الدبلوماسي، مشيرا إلى حادث مداهمة القنصلية الإيرانية في أربيل، واختطاف عدد من الدبلوماسيين الإيرانيين على يد القوات الأمريكية. مؤكدا أن نجاح أية مباحثات يتطلب إبداء حسن النية من خلال الاعتراف بالالتزامات والضرورات، مع التأكيد على احترام معطيات كل طرف، وعدم وضع شروط مسبقة، فلاشك أن الحاشية تلقى ظلالها على النص، وهو ما يجعل كثيرا من الإيرانيين يعتقدون أن وجود حاملات الطائرات والغواصات والطرادات الأمريكية في مياه الخليج، مع وجود سيف المقاطعة والعقوبات الدولية، وتشجيع ضباط جيش البعث العراقي السابق على الانضمام ثانية للجيش العراقي، فضلا عن توجيه الاتهامات والتهديدات إلى إيران وسوريا ليس له إلا معنى واحد وهو اتباع الولايات المتحدة في مؤتمر بغداد دبلوماسية الزوارق المزودة بالصواريخ بمعنى الوصول إلى الهدف من خلال الاستفادة بالقوة العسكرية أو التهديد باستخدام القوة. وأن التلميح أو حتى التصريح برغبة الولايات المتحدة في التفاوض مع إيران يستهدف أمرا دعائيا ليس إلا، حيث حددت إيران أن الدعوة لأية مباحثات مباشرة ينبغي أن تأتي بصورة كتابية أو رسمية، وليس بشكل يحتمل التأويل.

كان الموقف العراقي واضحا كذلك، فقد أعلن نوري المالكي رئيس وزراء العراق في افتتاح مؤتمر بغداد أن العراق يتطلع إلى دعم جيرانه لمحاربة الإرهاب ومثيري الفتنة، بمعنى أن العراق يؤكد على علاقاته بدول الجوار، مع التعاون معهم من أجل عدم النفوذ أو التدخل في الشئون الداخلية، فقد ركز نوري المالكي على دعوة دول الجوار إلى المساعدة على وقف العمليات الإرهابية التي تمثل السبب الرئيسي في عدم استقرار العراق، مؤكدا على أن العراق لن يسمح بأن تكون أراضيه ساحة لتسوية الحسابات الإقليمية والدولية، أو ميدانا لنفوذ الدول الأجنبية، وميدانا للصراعات الإقليمية أو الدولية، كما أن العراق لن يكون قاعدة للهجوم على الدول الأخرى، وعلى الدول الأخرى أن تفعل بالمثل. وأشار إلى المشروع الأمني العراقي مؤكدا أنه على الرغم من انقضاء فترة قصيرة على إعلانه، إلا أنه قد حقق إنجازات كبيرة، وساعد على عودة ألفي أسرة إلى ديارها، وأعاد إلى بغداد حياة شبه طبيعية، وهو لن يسمح بوجود خارجين على القانون في العراق، ولن يكون حمل السلاح إلا للحكومة، وهو ليس نهاية الطريق، بل سيستمر إعمال القانون للقضاء على القتلة والإرهابيين.

وكان الموقف الأمريكي واضحا أيضا، فقد أكد رئيس الوفد الأمريكي ديفيد ساترفيلد منسق شئون العراق في وزارة الخارجية، أن بلاده لا تسعى إلى تقسيم العراق، وأن أمن العراق له أولوية في السياسة الأمريكية، وأن حركة الولايات المتحدة تنطلق من هذا الأساس، وهي تطالب دول الجوار العراقي بالمساعدة على تحقيق ذلك، وأنه إذا نجحت المحادثات المتعددة الأطراف فإن الولايات المتحدة لن تمانع في عقد مباحثات ثنائية. مشيرا إلى إيران، ومؤكدا على ضرورة أن تلتزم إيران بعدم تسريب السلاح أو تدريب الميليشيات الشيعية، واستهداف القوات الأمريكية في العراق.

وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية في حركتها تجاه إيران تقوم بحساب المكسب والخسارة، وتوقف مباحثاتها الثنائية مع إيران أو سوريا، على الفائدة والضرر، ويبدو أن الولايات المتحدة تتجه إلى تغيير استراتيجيتها تجاه إيران وسوريا نحو الاستفادة من دورهما الإقليمي، وهو ما شجع سوريا على طلب عقد مباحثات ثنائية مع الولايات المتحدة، كما أكدت إيران أنه لا مانع لديها من المباحثات المباشرة مع الولايات المتحدة إذا طلبت منها ذلك رسميا أو كتابة.

ومع وضوح الرؤية العربية وأهدافها، وتتمثل في الدعوة لاستقرار عراق موحد، والرغبة في المساعدة على أن يتخلص من الفتنة الطائفية وينعم بالأمن والاستقرار، إلا أن الوسائل والأساليب العربية التي طرحت كانت متباينة، خاصة أن تلك الآليات اللازمة لتحقيق الهدف تبدو قاصرة، مما يجعل دورها يبدو أقل من دور منافسيها على الأرض العراقية، خاصة مع هذا الاتجاه للتفاهم بين إيران والولايات المتحدة. في الوقت الذي تبدو فيه قلقة على مستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط، وخاصة مع انسحاب قوات الاحتلال من العراق. من خلال مؤشرات الأوضاع في لبنان والبحرين والعراق، وتمدد النفوذ الشيعي والإيراني في المنطقة بموافقة الولايات المتحدة..

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل يكفي هذا التوجه الناتج عن مؤتمر بغداد لإقرار الأمن في العراق؟، فمن السذاجة بمكان أن نتصور هذه الفرضية، دون أن نتصور كيفية التعامل مع الجماعات المسببة للتوتر وعدم الأمن، ومدى فاعلية آليات هذا التعامل؟، وهل يمكن أن تغمض دول الجوار العين عن مصالحها من أجل قيام مباحثات مع القطبين المتعارضين في العراق وهما الولايات المتحدة وإيران، يمكن أن يؤدي إلى تفاهم بينهما؟، وهل تسمح أوروبا وخاصة روسيا بترك السوق الإيرانية والعراقية وكثير من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة؟ لا شك أن الولايات

المتحدة تعرف هذه التساؤلات، وتدرك ما يترتب عليها من مواقف، وتدرك أيضا أن اللاعبين الأساسين فى العراق يملكون الإمكانات التى تسمح لهم بالاستمرار فى اللعب فترة أخرى.

ومن الواضح أن إيران تسعى إلى ضبط خطواتها داخل العراق وعلى المستويين الإقليمى والدولى من أجل المحافظة على مصالحها، وتحقيق أكبر مكسب ممكن لصالحها، لذلك فمن الضرورى للدول العربية انتهاج نفس الاتجاه الأوروبى للتفاهم والتنسيق، بل والمشاركة فى التحركات الإيرانية فى العراق.

لاشك أن نتائج مثل هذا المؤتمر ستكون محدودة، إلا أنها يمكن أن تفتح الطريق أمام مباحثات على مستوى أعلى، خاصة مع الاتفاق على التعاون فى مجال الأمن والتجارة وإعادة البناء والتعمير، خاصة مع إصرار الحكومة العراقية على العمل من أجل القضاء على المشاكل الأمنية والمشكلات الناتجة عن الحرب الداخلية، ولذلك فقد طالبت بالأفعال وليس بالأقوال، ووضع تفاصيل الإجراءات وآليات التنفيذ.

لماذا دعا المرشد إلى تفعيل سياسة الخصخصة؟

■ **مردم سالارى** (الديمقراطية) ٢٠/٢/٢٠٠٧

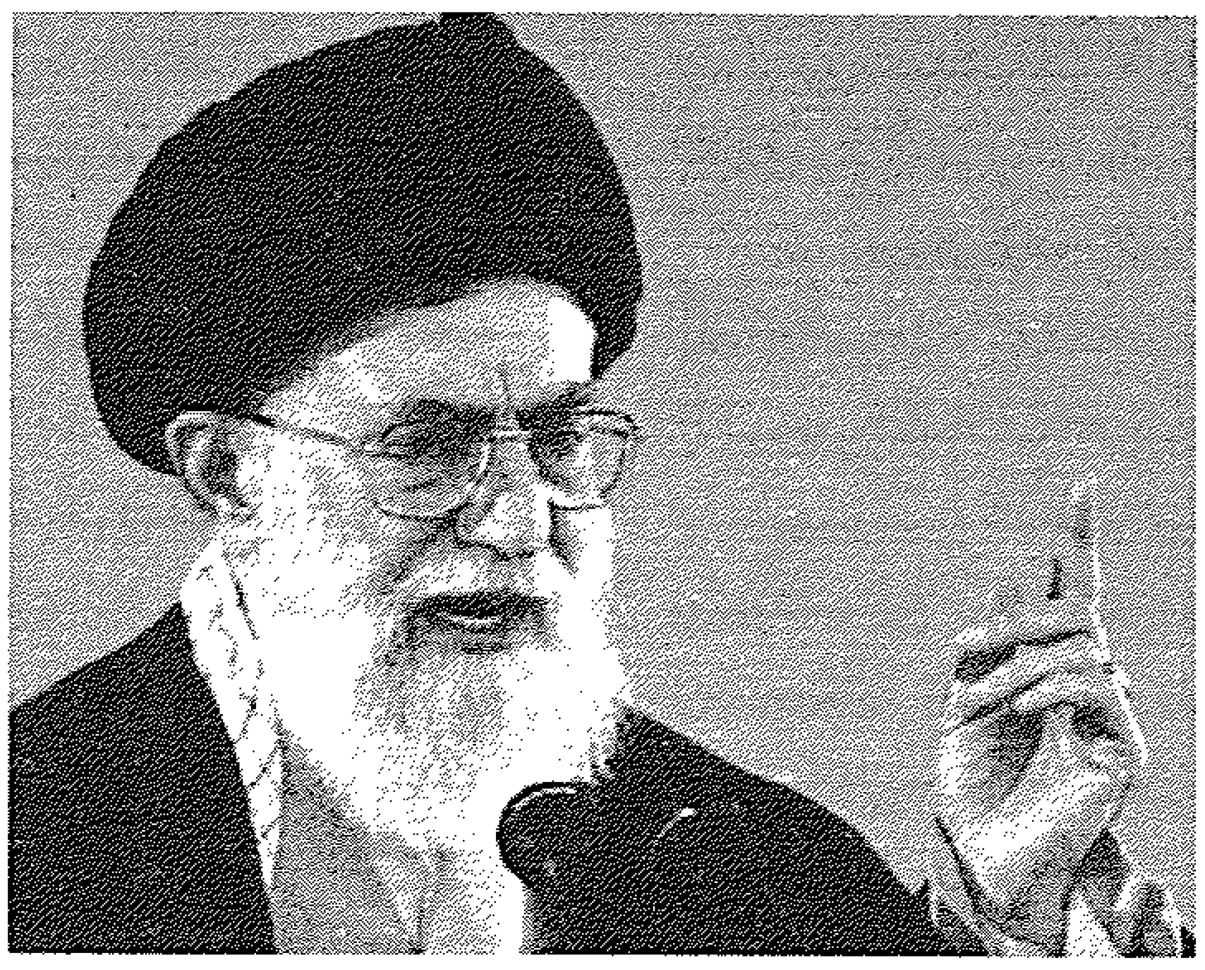

ضمن جلسة حضرها قادة وأركان النظام الإيرانى اعتبر المرشد الأعلى للجمهورية آية الله على خامنئى أن التحولات الاقتصادية التى حدثت بعد الثورة لا تتناسب مع التحولات السياسية والاجتماعية التى شهدها المجتمع الإيرانى فى الفترة نفسها، وأضاف قائلا: "مما لا شك فيه أنه نفذت أعمال بالغة الأهمية فى المجال الاقتصادى بإيران، لكن يجب أن ندخل إلى ساحة المنافسات الاقتصادية الدولية بمعدل زيادة محسوس فى الدخل السنوى ومعدل نمو الناتج الإجمالى المحلى، وأن نقدم للعالم نموذجاً ناجحاً فى الاقتصاد من خلال القضاء على الفقر وإرساء قواعد العدالة الاقتصادية، وعلينا أن نبين للعالم قدرة الدولة فى تحقيق نمو ورفاهية اقتصادية".

وقد اعتبر المرشد أن زيادة الثروة القومية وإرساء العدالة الاجتماعية يمثلا ركيزتى الاقتصاد الإسلامي، وضمن توضيح مرشد الثورة الإسلامية لضرورة وأهمية تنفيذ السياسات العامة للبند رقم (٤٤) من الدستور الإيرانى، اعتبر أن إنتاج الثروة شرط لازم للقضاء على الفقر والحرمان وأضاف: "من أجل زيادة الثروة القومية ينبغى تسهيل سبيل الاستثمار والإنتاج الاقتصادى أمام جميع أفراد الشعب وتستطيع قوى الشباب المتعلم والمديرين ذوى الكفاءة تنفيذ مشروعات كبرى خالقة للثروة فى ظل دعم جميع الأجهزة الحكومية".

وقد اعتبر المرشد أن التوجهات الاقتصادية فى الدستور توجهات معتدلة وحكيمة ومنصفة، وأضاف فى إشارة إلى تقسيم الأنشطة الاقتصادية فى البند ٤٤ من الدستور الإيرانى إلى ثلاث قطاعات، حكومى وتعاونى وخاص قائلاً: الهدف الرئيسى لهذا التقسيم وفق الشروط المدرجة فى نهاية هذا البند هو النمو والنهضة الاقتصادية لإيران. وبناء على هذا يجب مراعاة هذا الهدف الرئيسى فى كل وقت وزمان.

وقد أرجع آية الله خامنئى زيادة ملكيات الدولة أكثر من اللازم فى العشر سنوات الأولى من عمر الثورة إلى ضرورات الحرب المفروضة مع العراق وطبيعة العقد الأول من عمر الثورة، وأضاف قائلا: لقد استمرت هذه العملية فى العقدين الثانى والثالث من عمر الثورة أيضاً مع زيادة الشركات الحكومية والامتناع عن تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية الحكومية إلى الشعب، ونتيجة لذلك صارت أملاك الدولة تتضخم يوماً بعد يوم على النحو الذى يتناقض مع البند ٤٤ من الدستور، والدخول المتحصلة التى كان يجب أن توجه إلى خدمة الارتقاء بالإنتاج والإدارة الصحيحة للثروة، أنفقت على أمور إسرافية لا فائدة منها، وألحقت بالاقتصاد الوطنى الإيرانية ضرراً بالغاً.

وقد أشار آية الله خامنئى فى توضيحه لضرورة وأهمية تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور إلى ضرورة تنفيذ استثمارات ضخمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الموجودة وأضاف: هذا النوع من الاستثمارات خارج عن وظيفة الدولة، وأن الدولة تتولى مهام جسام فى المجالات الاستراتيجية ومجالات التقنيات المتطورة والتى يدخلها القطاع الخاص، وينبغى على الدولة أن تركز جهودها على هذه المجالات وأضاف مرشد الثورة تعليقاً حول بعض المخاوف

الموجودة بشأن توفير العدالة الاجتماعية: بعض الأجانب سعوا فى تصريحاتهم المعلنة أو تعاملاتهم الدبلوماسية إلى أن يظهروا الحكومة الإيرانية الحالية على أنها مسئولة عن هذا الوضع، ولكن هذه المشكلة ظهرت على مدار السنوات الماضية من عمر الثورة، لأن النهج والأسلوب كان خاطئاً وتغافل عن جوهر البند ٤٤ من الدستور.

وأكد آية الله خامنئى ضمن توضيحه للأهداف الرئيسية من تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ على أن تحرير الحكومة من الأنشطة الاقتصادية غير الاستراتيجية، هو فتح حقيقى للسبيل أمام الاستثمارات، وأن من أهم أهداف السياسات الحكومية فى المرحلة القادمة. الاعتماد على القطاع التعاونى ومد مظلة دعم الشركات التعاونية لتشمل الطبقات الفقيرة، وقيام الدولة بدور وضع السياسات والتوجيه للنشاط الاقتصادى وتحديد كيفية إنفاق الدخول المتحصلة من عملية تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية الحكومية للشعب.

تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ لا يعنى بيع ثروات الدولة فى المزاد:

إن تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور لا يعنى عرض الثروات العامة للبيع فى المزاد، وإنما تحويل الممتلكات قليلة الربحية إلى ثروة عظيمة الأثر تمثل قاطرة لاقتصاد الدولة مع توجيهها للطبقات المحرومة فى المجتمع واعتبر مرشد الثورة أن إنتاج الثروة من طريق قانونى مشروع بدون إيجاد للفساد أمر محمود من وجهة النظر الإسلامية وأضاف:

إن إنتاج أى ثروة يعنى إثراء المجتمع، وإذا كان هذا الإنتاج للثروة بقصد عمل الخير، فإنه يساعد على تقدم الدولة ومساعدة المحرومين، يعد حسنة وبناءً على هذا لا ينبغى الترويج بأن النظام الإسلامي معارض للثروة وإنتاجها.

محاربة المفاسد عمل مكمل لإنتاج الثروة المشروع:

إن المحاربة الجادة للمفاسد الاقتصادية تعد استكمالاً لإنتاج الثروة عن طريق قانونى ومشروع، وأن مكافحة الفساد الاقتصادى يهيئ منافسة اقتصادية سليمة ويتيح تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور.

كما أن شفافية القوانين وتعديل اللوائح من ضروريات محاربة الفساد والاقتصاد وعلى الحكومة ومجلس الشورى الإسلامي والسلطة القضائية أن يتمسكوا بهذه الضروريات، إن البعض يعارض تنفيذ هذه السياسات بسبب معارضته لازدهار الاقتصاد الإيرانى وتقدم النظام الإسلامي، هؤلاء الأفراد وأغلبهم من الأجانب يسعون إلى الإبقاء على ضعف الاقتصاد الإيرانى يضغطوا فى وقت اللزوم على النظام الإسلامي بإيران من خلال العامل الاقتصادى، وأغلب المعارضين الداخليين لهذه السياسات أفراد ستتضرر مصالحهم بتطبيق سياسات الخصخصة أو ستتقلص صلاحياتهم الإدارية بسبب عملية تنفيذ السياسات العامة للبند٤٤ .

عمد آية الله خامنئى بعد توضيح أهداف السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور إلى شرح مهام القوى الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وأجهزتها المختلفة فى هذا الشأن، وأكد على ذلك بقوله: إن دراسة أبعاد الأمر والتشاور مع الأفراد أصحاب الخبرة والرأى وتجنب العجلة أمر مهم، لكن على كل حال ينبغى الإسراع فى تنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور، وعلى المسئولين ومديرى القطاعات المختلفة بالدولة متابعة الأمر بجدية بالغة ووضع برامج زمنية له.

وقد اعتبر مرشد الثورة أن وضع القوانين اللازمة والتصديق عليها فى المجلس والحماية القضائية الكاملة للملكيات القانونية وتشكيل محاكم متخصصة فى هذا المجال، وتقديم معلومات كاملة دقيقة للشعب ورجال القطاع الخاص عن عملية الخصخصة، وشفافية القوانين للتصدى لأى نوع من الفساد، من الضروريات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة للبند ٤٤ من الدستور الإيرانى، وفى نهاية خطابه أكد آية الله خامنئى على أنه يأمل فى رؤية ملموسة لسياسات الخصخصة فى ظرف العامين القادمين أو الثلاثة أعوام القادمة على الأكثر.

الخصخصة فى إيران وعلاقتها بالهجوم الأمريكى

■ **جنبش روشنفكرى** (موقع الحركة الثقافية الإيرانية)، ٢٠٠٧/٢/٢٧

أكد السيد على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية فى جلسة ضمت قادة وأركان النظام الإيرانى على ضرورة تنفيذ برنامج الخصخصة الإيرانى فى أسرع وقت، فما هو التفسير الذى يمكن الارتكان إليه لمثل هذا القرار الصادر عن المرشد والذى سيخلق تحولاً جذرياً فى هيكل النظام الإيرانى وبنيته الاقتصادية خاصة فى هذه المرحلة الزمنية التى يبدو فيها التهديد بهجوم أمريكى على إيران أكثر جدية.

بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تولت القوى الثورية ذات النزعة المثالية زمام السلطة، وكانت جذور تلك القوى ترجع إلى جموع الطبقة الوسطى.

فى تلك الأيام لم يكن فى إيران رأسماليين كبار خاصة وأن تلك المجموعة من الصناعات غير الحكومية كانت تواجه مشكلات إدارية طاحنة، وكانت الحماقة الكبرى التى ارتكبتها الولايات المتحدة والدول الغربية أنهم اختاروا طريق الصدام مع الثوريين الإيرانيين مع ما فيهم من انعدام للخبرة وعوز للمال، وبدلاً من أن تتبع الولايات المتحدة سياسة التحايل والتغلغل التدريجى فى النظام الإيرانى والذى كان يمكن أن يؤدى إلى سيطرة كاملة على إيران بأكملها، أشعلت حرباً مع الثوريين الإيرانيين وكل هذا كان نتيجة للجهل وعدم الوعى الغربى بالواقع الإيرانى.

بعد مرور عدة سنوات وجد هؤلاء الزعماء الثوريون أنفسهم أمام ثروات ضخمة بلا صاحب وهم وحدهم القادرين على أن يكونوا أصحابها وبالتدريج أصبحوا رأسماليين كبار ودخلوا إلى الأسواق التجارية الكبرى، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الصناعة، والآن بعد مرور ٢٨ عاماً على الثورة الإيرانية وصلت رؤوس أموالهم إلى مستويات مرتفعة جداً، ولكنهم وجدوا أنفسهم يواجهون موضوعين بالغى الحساسية هما، الدخول إلى الأسواق العالمية، والثانى الاستيلاء على الثروات الحالية والمستقبلية داخل إيران، والصناعات والأموال الحكومية فى الداخل فى متناول أيديهم ولا توجد مشكلة فى ذلك بل تعد نقطة بداية جيدة.

وبناء على هذا القرار الصادر من المرشد أصبح لزاماً خصخصة ما قيمته ٧٠٠٠ مليار تومان (حوالى ٨,٧٥٠ مليار دولار) من الصناعات والمشاريع الحكومية، وعلى الرغم من أن هذا المبلغ أقل من ١٠ مليار دولار، وهو رقم غير كبير بالنسبة للموازنة العامة الإيرانية، لكن يجب الالتفات إلى أن هذه الصناعات موجودة داخل إيران وبمقارنتها بما يساويها فى الكيفية داخل دول أخرى لاختلف الأمر كثيراً، ولو كانت هذه المصانع موجودة فى أوروبا والولايات المتحدة فإن قيمتها ستكون مضاعفة عدة مرات.

هؤلاء الأثرياء القادرون على شراء جزء من هذه المجموعات الصناعية الضخمة ستتضخم ثرواتهم وفى هذه الحالة يستطيعون الدخول فى مباحثات مع أثرياء العالم على قدم المساواة.

أولى النتائج التى يمكن الحصول عليها من عملية الخصخصة تلك هو أن القيام بمثل هذا العمل فى هذه المرحلة الزمنية التى تمر بها إيران يشير إلى أنه لن تندلع أى حرب مع إيران.

لأنه إذا كان هناك أدنى احتمال لهجوم أمريكى على إيران فيسعنى هذا أن قيمة المؤسسات الصناعية وغيرها ستنهار، وإذا كان هناك احتمال لحدوث حرب شاملة أو حتى هجوم عسكرى محدود فلن يخاطر أحد بأمواله ويستثمرها فى بلد مهدد بالحرب، وإنما سينتظر حتى تستقر الأمور، وفى أفضل الأحوال سينتظر حتى يتم الهجوم فعلياً حتى يشترى بعد أن تنهار أسعار تلك المؤسسات بالفعل. ولا ينبغى التغافل عن أن هؤلاء الرأسماليين الذين يصطفون الآن فى طابور المشترين لهم مكانتهم داخل السلطة المركزية الإيرانية، وأنهم على علم بالحقائق بشكل مفصل ودقيق، والواقع أنهم مطلعون على الأمور بقدر غير متاح لعامة الناس.

إذا يجب أن ندرك أن الأمور على عكس ما تبدو فليس هناك احتمال للحرب فحسب وهو الاحتمال المؤكد مائة بالمائة، وإنما على العكس سنشهد تطورات ضخمة على صعيد العلاقات الدولية الإيرانية.

والنتيجة الأهم من ذلك أن العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجى ستتعمق وتكون أكثر انفتاحاً وسيتجه المستثمرون الأجانب إليها ليشترون الممتلكات الحكومية بأسعار رخيصة وينبغى أن يبيعوها فى مرحلة لاحقة إلى المحليين (الذين هم أنفسهم الحكام ومتخذى القرار).

لكن فى المستقبل سيريدون بيع أسهمهم للأجانب أيضاً، ولن يواجهوا مشكلة فى ذلك وسيحصلون بسهولة تامة على أرباح طائلة بلا عناء من هذه المعاملات حتى أنهم يستطيعون عبر هذه الوسيلة الدخول فى معاملات متواصلة مقابل البيع إذ سيرغبون فى الشراء فى دول أخرى.

لكن على الرغم من أن نظرة الحركة الثقافية الإيرانية إلى العالم شئ آخر، وتريد مستقبل مختلف للعالم يقوم على أساس الإدارة وليس سيطرة رأس المال أو العمال، فالمستقبل ينبئ على الرغم من سيطرة رأس المال الحالية أن هناك تحرك إيجابى يبشر بمجتمع عالمى يقوم على الإدارة المستندة إلى العقل والعلم، وعلى الرغم من هذا الاستدلال لا ينبغى أن نعتبر الأمر سلبياً بأى حال من الأحوال لأن جميع دول العالم حالياً لديها أنظمة رأسمالية، وبعد دخولها إلى ساحة المنافسة العالمية مع الحفاظ على استقلالها الذى سيؤدى إلى إضعاف القوى العظمى ستحتاج هذه الدول إلى رأسماليين وطنيين.

نفس هؤلاء الرأسماليين ينبغى أن يملكوا رؤوس أموال تتيح لهم الدخول إلى الأسواق العالمية حتى يستطيعون شراء الأسهم الصناعية، والتجارية أو غيرها من دول العالم الغنية.

من ناحية أخرى يجب إدراك أن الحكومة فى إيران حالياً ليست فى يد رجال الدين كما كان الأمر فى أوائل الثورة، وإنما فى يد الرأسماليين الذين من الممكن أن يكون لديهم عمائم على رؤوسهم أيضاً، لكن المكون الرئيسى فى كيانهم هو رأسمالهم، أما ما يتعلق بالعمامة أو الدين فما هو إلا للحصول على سلطة مضاعفة بمعنى السلطة المعنوية أو النفوذ المعنوى لدى الشعب الإيرانى.

إن نظرة هؤلاء الأفراد للعالم ليست هى النظرة التى كانت منذ عدة سنوات مضت وإنما هى نظرة الرأسماليين الذين لديهم ملايين الدولارات ويريدون زيادتها وينبغى عليهم أن يجدوا لذلك سبيلاً غير شعارات الأيام الأولى للثورة. ومن ثم يبذلون كل جهودهم للهروب من الحرب والعقوبات الاقتصادية.

إن السلطة الإيرانية تعلم أنه فى مواجهة الأثرياء الأمريكيين والصهاينة الذين يحكمون الولايات المتحدة وأوروبا ينبغى أن تقوى نفسها بأسلحة عدة منها القوة العسكرية، لكن قوة إيران ليست فى قواتها المسلحة فقط، ولعل أقواها هو نفوذها المذهبى على كثير من المسلمين فى سائر أنحاء العالم، ففى حالة الدخول فى اشتباك عسكرى تستطيع إيران بسهولة تحويل العراق ولبنان وأفغانستان وغيرها من الدول إلى مقابر لهم.

تستطيع إيران توسيع جبهة القتال أمام الأمريكيين على نحو لا يستطيعون السيطرة عليه على الإطلاق، حتى أنها تستطيع نقل الحرب إلى داخل الأراضى الأمريكية ذاتها.

لأن هناك إيرانيين يكرهون الولايات المتحدة، وفى حالة قيام الولايات المتحدة بهجوم على إيران، فهم مستعدون لضرب الولايات المتحدة فى كل مكان حتى داخل أراضيها، ولا ينبغى أن نغفل دور المسلمين الذين يستطيعون الهجوم على المصالح الأمريكية فى كل مكان حتى داخل أراضيها.

وفى هذه المقالة سنتجنب بحث الجانب العسكرى للقضية ولكننا نشير إلى نقطة واحدة فقط وهى ليست هناك أية تسمية أخرى لقيام الولايات المتحدة بهجوم عسكرى على إيران (على أى مستوى) إلا الحماقة ومنافاة علم السياسة وهو من الناحية العملية بمثابة الانتحار أو القفز من طائرة بدون مظلة.

ولعل السبب وراء عدم إثارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى عدم قدرة الولايات المتحدة على الهجوم على إيران هو أن إيران تستفيد من هذا لأن سعر النفط يرتفع وبالتالى يتزايد دخلها منه.

الأمر الآخر أن تدعيم احتمالية هجوم الولايات المتحدة على إيران على المستوى الخطابى يكفل تهدئة قوى المعارضة للنظام الإيرانى، لأنه لا توجد أى قوة معارضة وطنية على استعداد لأن تهاجم النظام فى ظل احتمالية تعرض إيران لهجوم عسكرى وحدوث مذابح لمواطنيها. بناء على هذا يلحظ وجود ضغوط كثيرة على الولايات المتحدة لعدم القيام بهجوم على إيران، فاتجاه الولايات المتحدة إلى رفع شعارات الحرب تدفع الإيرانيين قسراً للتوحد تحت علم الجمهورية الإسلامية، ونتيجة ذلك ينتصر النظام الإيرانى ولن يكون هناك من خاسر سوى الولايات المتحدة نفسها.

لكن يجب القول بصراحة أنه ليس هناك احتمالية للهجوم على إيران ومع هذا لم تسكت حركة الثقافة الإيرانية إزاء هذا وقامت بإجراءات عدة وجمعت توقيعات على رسائل وجهتها للإدارة الأمريكية ترفض فيها الهجوم على إيران، وقد عبرت الحركة عن رأيها بصراحة منذ بداية تخطيط الولايات المتحدة للهجوم على أفغانستان، لكن مستشارى البيت الأبيض الذين أعمتهم الأغراض الخاصة لأن أغلبهم من اليهود الصهاينة كان يلزمهم سنوات من الهزيمة والخسائر الفادحة حتى يدركوا إلى أى حد هم ضعاف على أن يقوموا بمثل هذه الأعمال الكبيرة التى تفوق قدراتهم.

الولايات المتحدة حالياً فى موقف بالغ الضعف، وجميع الشواهد تشير إلى أن إيران ستدخل بسرعة إلى الساحة العالمية فى مجالات صناعية وتجارية وعسكرية على مستوى واسع، نرى أن الولايات المتحدة فى ظروف مماثلة تضيع فرصة سانحة فى أن تسيطر على كل إيران بسهولة، وعلى هذا النحو لن تستطيع أن تطرح نفسها كقوة عظمى وحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وسرعان ما ستتراجع مكانتها.

ينبغى على الولايات المتحدة أن تتنبه وتقبل حقيقة أنها فقدت بالفعل التحكم والسيطرة المنفردة على منطقة الشرق الأوسط، وأنها كلما تمسكت بسياسات المحافظين الجدد (اليهود الصهاينة) فإنها ستخرج نفسها من دائرة القوة والسيطرة بشكل اكبر وأسرع.

آراء المعارضين والمؤيدين لموازنة ٢٠٠٧

■رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٣/٤

بدأ مجلس الشورى الإسلامى مناقشة لائحة الموازنة العامة الإيرانية لعام ٢٠٠٧ وسط انقسام فى الآراء بعضها مؤيد والآخر معارض. وفى هذا السياق، أكد محمد مهدى مفتح وكيل لجنة التنسيق بالمجلس مدافعاً عن البنود العامة للموازنة فور طرحها للمناقشة: "لقد حققت الحكومة نموا اقتصاديا بمقدار ٧٪، ونمو استثمارات بمقدار ٨٪، وسيطرة على معدل التضخم عند حدود ١١٪". وأضاف محمد مهدى مفتح فى معرض حديثه عن المؤشرات الاقتصادية أن العام الجديد (الذى بدأ يوم ٢١ مارس) سوف يشهد توفير ٥٢٠ ألف فرصة عمل جديدة بالدولة، بحيث تتوقف معدلات البطالة عند حد ١٠,٦٪. كما ذكر وكيل اللجنة أن معدل الدعم المباشر فى هذه الموازنة من المقرر أن يبلغ ٤٥ تريليون و ٧٠٤ مليار ريال إيرانى (٨٢٠ ريال =١ دولار تقريبا)، بحيث يكون هناك ٦٢ مليار و ٢٥ تريليون ريال لدعم الخبز، و ٨٥ مليار و ١٣ تريليون ريال للسلع التموينية فقط. كما أوضح أن الدعم المخصص للأدوية واللبن المجفف سيصل إلى ٢١٢٧ مليار ريال، والدعم المخصص لتنظيم الأسواق سوف يصل إلى ٢٤٢٥ مليار ريال.

ومن ناحية أخرى، أوضح محمد مفتح أنه من المقرر تقليص الواردات من البنزين الجازولين فى الموازنة القادمة إلى أقل من ٢٤٪، وذلك عبر التعويض عن ذلك باستخدام البترول الخام.

وفى هذا السياق أوضح نائب دائرة انديشكر فى المجلس معبراً عن رأيه المؤيد للموازنة أن تقليص الاعتماد على عوائد البترول التى بلغت ٥٩٪ فى الميزانية الحالية إلى أقل من ٥٢٪ فى الموازنة القادمة يعد شيئا يحسب للاقتصاد الإيرانى.

أما شهبازخانى النائب عن دائرة ملاير فى المجلس، فقد أبدى رفضه للموازنة المطروحة للنقاش فى المجلس، قائلا: "لقد أعلنت الحكومة أنها ستخفض الاعتماد على عوائد البترول العام الجديد من ٥٨٪ إلى ٤٢٪، وكذلك أعلنت أن حد سعر البترول محسوب عند ٣٣,٧ دولار، لكن آراء الخبراء ترى أن حساب البترول (للبرميل الواحد) سوف تقف عند ٥٢ دولار وبهذا يتحقق قيمة تقدر بنحو ٤٥,٦ مليار دولار. ومع الأخذ فى الاعتبار، أن الموازنة يتم مناقشتها سنوياً فى إطار السياسات التى أوضحتها خطط التنمية والمادة "٤٤" من الدستور، وكذا ضرورة احترام الآراء الرافضة قبل الآراء المؤيدة، ومن ثم نقول إن حساب قيمة أسعار البترول بهذا الشكل المنخفض وغير الواقعى يضيع على الأقل احتياطى بقيمة ٤٥,٦ مليار دولار".

وقد أكد فولادكر النائب عن دائرة أصفهان أن الموازنة العامة الجديدة لإيران جاءت غاية فى الواقعية، حيث خصصت الدعم للمشروعات الحقيقية الكبرى الأكثر احتياجاً بالفعل لهذا الدعم والتى يمكن أن يشعر المواطن إزائها بالخدمة الحقيقية، كما نظرت بعين الاعتبار لدعم بناء المساكن والمشروعات السكنية.

فيما عارض مظفرى نائب دائرة نيسابور فى المجلس بنود الموازنة قائلا أن تحقيق معدل نمو سنوى يقدر بنحو ٨٪، واستثمارات بنحو ١٢,٢٪ وهى المؤشرات الواردة بالموازنة المقترحة تعد مؤشرات غير واقعية ولا يمكن للحكومة تحقيقها.

أما فاطمة آليا نائبة دائرة تمران فى المجلس فقد أيدت الموازنة، حيث قالت أن الموازنة العامة الجديدة جاءت موفقة هذه المرة لاسيما أنها أخذت فى حسبانها دعم المناطق والقرى النئية والمحرومة وكذا بتحقيقها لتوسيع مظلة التأمينات الصحية لمثل تلك الطبقات.

ويرى جدال حسينى نائب دائرة زمنجان فى المجلس أن لائحة الموازنة العامة الجديدة جاءت مغايرة تماماً لما ورد فى خطة التنمية وسند الوثيقة العشرينية، إذ أنه ووفقاً للخطة المطروحة لن يتحقق المأمول من أهداف اقتصادية واردة فى خطط التنمية.

بينما أكد حق شناس عضو لجنة التنسيق بالمجلس أن الموازنة العامة الجديدة بما تضمنته من إصلاحات أساسية خاصة بدعم الطاقة والمشروعات العمرانية يمكن أن تحقق أكثر من ٦٠٪ من أهداف خطة التنمية الرابعة.

خطة متعددة الأوجه لتعويض الهزيمة

■ سعد الله زارعي ■ كيهان (الدنيا) ٢٩ /٢/٢٠٠٧

دخلت سلسلة الأحداث التى وقعت فى زاهدان خلال العام الماضى إلى دائرة "أحداث العنف" وقد اقتربت من "خطة متعددة الأوجه" وإذا كان مقتل عدد من سكان "تاسوكي" يوصف قبل أسابيع قليلة بأنه حادث إرهابى وإذا كان حادث مقتل ١١ شخصا من المواطنين السيستانيين فى المنطقة بين زابل وزاهدان قد اعتبر عملا انتقاميا من إحدى عصابات التهريب فيجب علينا اليوم تبنى رؤية جديدة لتحليل هذه الأحداث وما سيليها من أحداث فى المستقبل.

كما أنه من الواجب أيضا وضع الاشتباكات فى شمال غربى البلاد مع جماعة "بجاك" فى إطار خارج إطار الاشتباك بين الحكومة المركزية وبين جماعة انفصالية لأن تصرفات بجاك المثيرة للفتنة فى الظروف الحالية تصب فى مصلحة السياسة العامة لأعداء الجمهورية الإسلامية الأساسيين وهى غير ذات موضوع.

من هذه الزاوية يمكن تقييم نتائج السياسات العسكرية و البوليسية فى العام السابق فى مواجهة "المجرمين المهربين" فى بلوخستان وجماعة بجاك "الانفصالية" فى محافظة آذربايجان الغربية. يبدو أن المسئولين المعنيين ينظرون إلى ما يجرى فى منطقة الحدود الجنوبية الشرقية والشمالية الغربية على انها مجرد تهريب للمخدرات وإثارة عرقية ويغفلون عما يجرى من وراء الستار فى الجهة الأخرى من الحدود. ولهذا لم يقل الإجرام بالقضاء على عصابة من المجرمين ولم يتحسن الوضع الأمني. يجب تغيير هذه النظرة ومع الوضع فى الاعتبار كافة الظروف فإن المواطنين لهم دور فى الأحداث لأن إخفاء الحقيقة لا يمكن أن يحل القضية أبدا بل ويمكن أن يؤخر حلها. ولكن لكى نقترب أكثر من عمق قضية الإجرام وانعدام الأمن فى هاتين المحافظتين يجب أن ننتبه إلى عدة أخبار أعلنت خلال الأسبوع الماضي:

١- هروب مجرمى منطقة بلوخستان إلى الحدود الباكستانية بعد قيامهم بعدة عمليات، بل إنهم اصطحبوا معهم عددا من المواطنين -العاديين المتمتعين بالشعور بالمسئولية- إلى باكستان. وقد أعلن الجهاز الاستخباراتى والأمنى الإيرانى رسميا أنه قد طلب من الحكومة الباكستانية تسليم هؤلاء المجرمين والعمل على إطلاق سراح الرهائن الإيرانيين ولكن حكومة إسلام آباد زعمت أنها تفتقر إلى القدرة على السيطرة على أقاليمها وامتنعت عن التعاون مع إيران وفى الوقت نفسه عندما طالبهم المسئولون الإيرانيون بالسماح لإيران بعبور الحدود لمطاردة هؤلاء "المجرمين" كانوا يقولون لهم لا نستطيع لأن هذا يعد انتهاكا للسيادة الوطنية لباكستان.

٢- فى نفس اليوم الذى شهد وقوع عدة حوادث فى زاهدان وتم اختطاف عدد آخر من المواطنين الإيرانيين ونقلهم إلى الجهة الأخرى من الحدود الجنوبية الشرقية لإيران عقدت جلسة سباعية شبه سرية بضيافة حكومة برويز مشرف فى إسلام آباد. ولم يفصح عن قسم كبير من الموضوعات التى تم طرحها وبحثها فى هذه الجلسة ولكن من الجزء الضئيل الذى تم تسريبه يمكن أن نفهم أن هذا الاجتماع قد عقد من أجل تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكى وهو يتضمن خيانة كبرى ولا يمكن التغاضى عنها للأمة الإسلامية.

٣- كان التوتر والاضطرابات فى المحافظتين الإيرانيتين متزامنا بالضبط مع افتتاح مؤتمر مجموعة ٥+١ فى لندن للإعداد لإصدار قرار جديد من مجلس الأمن ضد إيران. بينما كان ماك كونيل رئيس الجهاز الاستخباراتى الأمريكى قد قال فى اليوم السابق مباشرة: "لا يقتصر خلافنا مع إيران على الخلاف النووى فقط، وإنما الخلاف الأكثر أهمية هو ما يتعلق بنجاح الموالين لإيران فى لبنان وفلسطين والعراق أى حزب الله وحماس وحكومة نورى المالكى وهو أمر خطير للغاية" والواقع أن ضم الأزمات الداخلية إلى الضغوط الخارجية يتم بهدف إشغال إيران ودفعها إلى التراجع.

٤- قام "مجرمو" بلوخستان بتهديد علماء السنة والمراكز السنية فى بلوخستان بالتزامن مع تهديد الشيعة وقد تدخل المسئولون الأمنيين فى الوقت المناسب وأحبطوا هذه التهديدات. وكانت الأعمال التى استهدفت كلا من الإخوة الشيعة والسنة فى بلوخستان دليلا على أنهم لا يريدون - فقط- إشعال خلاف طائفى وإنما يريدون جر الطائفتين إلى طريق لا تتمكن الجمهورية الإسلامية من السيطرة عليه وهو ضرب

العقلاء والمؤثرين فى كل من الطائفتين. وهذا بالطبع له سابقة، ففى بدايات الثورة قام أعداؤها بهدف منع قيام الجمهورية الإسلامية بتصرفات عجيبة مثل اختطاف وقتل المهندسين و الأطباء والمعلمين وكل القوى التى أرسلتها الحكومة إلى كردستان وآذربايجان الغربية لإزالة الدمار المتخلف عن عقود من الإهمال من جانب النظام البهلوى الغاشم. وهى تصرفات عجيبة لأن العناصر التى ليست لها أية هوية عسكرية على الإطلاق ويقتصر عملها على خدمة المواطنين لا تتعرض للهجوم فى أى مكان بالعالم. وعندما قبض على زعماء بعض هذه العصابات اعترفوا قائلين:"كنا نضربهم لأنهم كانوا بالفعل ينزعون سلاحنا عن طريق تطوير مناطق كردستان والقضاء على الحرمان والفقر فيها مما لا يتيح لنا مجالا للمناورة" إذن يجب أن نعطى هذه العصابات وقياداتها الحق فى سلب المواطنين فى كردستان وسيستان وبلوخستان سواء من الشيعة أو السنة القدرة على الترحيب الحار بكبار مسئولى الدولة - الذى تجلى فى استقبال رئيس الجمهورية مؤخرا - .

ما شهدناه فى الأسابيع الأخيرة فى بلوخستان وآذربايجان الغربية لا يستحق أدنى اهتمام من الوجهة العسكرية لأن مواجهة مثل هذه الفتن هو أمر فى غاية اليسر بالنسبة لدولة لديها حوالى عشرة ملايين فرد من القوات العسكرية والأمنية كما أن سوابق مواجهة النظام مع الظواهر المخلة بالأمن ومنها حرب الأعوام الثمانية تؤكد هذا. فالقضية الأساسية ليست هذه الاضطرابات وليست هى نتيجة مواجهة الجمهورية الإسلامية لها. فالعدو الأول للشعب الإيرانى - أمريكا - يسعى فى مخططاته الجديدة لإثبات:

أ - أنه يمكن سلب إيران أمنها واستقرارها ومن ثم إظهار ما يعلنه المسئولون الإيرانيون من قوة ورسوخ أسس الأمن الداخلى هو أمر يمكن نقضه. ولإثبات رأيهم هذا حركوا أحداث زاهدان والأحداث المشابهة لها فى شمال غربى إيران وضخموها لكى تبدو أكبر من حجمها بآلاف المرات.

ب - أنه يمكن اقتلاع أقوى فروع المنطقة وفصلها عن ساقها وبالتالى إضعاف ما يركز عليه الإيرانيون من أن إيران تتمتع بعمق استراتيجى فى المنطقة. ومن هذا المنطلق يمارس الأمريكيون ضغوطا على المسئولين العراقيين الذين يزورون إيران بل إنهم ألقوا القبض على عدد منهم. ويضاف إلى ذلك زعم الربط بين بعض التيارات ذات المظهر الدينى مثل تيار المحاكم الإسلامية بالصومال وتيار الحوثيين باليمن وبين إيران والترويج الإعلامى الضخم لهذا الربط المزعوم - رغم عدم وجود أية اتصالات بين هذه التيارات وبين إيران ولم تؤيدها إيران فى أى وقت - ثم هزيمتهم وبالتالى تشجع على هزيمة حزب الله فى لبنان وحماس فى فلسطين وحكومة نورى المالكى فى العراق مثلما هزمت المحاكم الشرعية فى الصومال والحوثيين فى اليمن وبالتالى ضرب العمق الاستراتيجى الإيرانى فى الصميم. رغم أنه ليس هناك أى وجه شبه بين حزب الله بخبرته النضالية لمدة ٢٥ عاما وحماس بخبرتها النضالية لمدة عشرين عاما والحكومة العراقية الحالية بخبرتها النضالية لمدة ثلاثين عاما على الأقل وما تتمتع به هذه الجماعات من صلات وثيقة مع "الدولية الإسلامية" وبين الجماعات حديثة العهد - والمشكوك فى هويتها - كما أن النجاح فى إلحاق الهزيمة بالمحاكم الشرعية فى الصومال والحوثيين فى اليمن لا علاقة له ولا تأثير له على المحيط الإيرانى لأن إيران لم تقدم لهما أى دعم فى أى وقت من الأوقات.

ما يستنتج من الأحداث الأخيرة وخاصة ما تم فى الاجتماع السباعى بإسلام آباد هو أن أمريكا وتوابعها الإقليميين والجماعات الإرهابية التابعة لهم يعملون على تغيير خريطة الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط تغييرا عميقا عن طريق افتعال قضايا مختلفة ذات أبعاد مختلفة سياسية وأمنية واقتصادية وثقافى واجتماعية. وليست منطقة الشرق الأوسط بالتأكيد عجينة جاهزة فى يد بوش والملك عبد الله وبرويز مشرف وطالبان والبعثيين وأعضاء حركة الرابع عشر من مارس اللبنانيين وغيرهم ليشكلوها على هواهم كما أنه كان من المقرر أن يكون "عراق ما بعد صدام" بؤرة لتنفيذ السياسات الإقليمية الأمريكية ولكن أصابع الصحوة الإسلامى المبدعة حولته إلى نقطة فشل السياسات الأمريكية. فاجتماع اسلام آباد هو اجتماع المنهزمين ولهذا ظل سريا رغم مرور عدة أيام على انعقاده.

السلطة وخيارات الشيعة

■ صادق كريمى ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٢/٢٧

من الموضوعات المهمة التى تشغل الفقهاء فى عصر الغيبة الكبرى موضوع كيفية استمرار الحكم الإسلامى وتطبيق الأحكام والقواعد الخاصة به. وقد تعددت الآراء فى هذا الموضوع وصار لكل منها أدلته وأسانيده ومؤيدوه. وعلى وجه العموم لا يختلف أغلب الفقهاء مع ضرورة استمرار الحكم الإسلامى فى عصر الغيبة الكبرى ولكن هناك اختلافات فى الرأى حول خصائص الحاكم الإسلامى وحدود صلاحياته. وموضوعنا فى هذه المقالة هو البحث فى ضرورة كون الحاكم الإسلامى معصوما أم أن الحاكم غير المعصوم يمكنه أيضا تشكيل الحكومة الإسلامية ويعمل فى إطار صلاحيات الإمام المعصوم أم أن هناك خيارات أخرى. وسوف يتم فى هذه المقالة بحث القضية من خلال المصادر العقلية والنقلية.

البدائل الاختيارية

فيما يتعلق بنظام الحكم فى عصر غيبة إمام العصر يمكن للشيعة اختيار أحد البدائل التالية:

١- الفوضى

الفوضى بمعنى عدم وجود حكومة وليس بمعنى الهرج والمرج يمكن أن تكون الخيار الأول للشيعة فى عصر غيبة الإمام. والدلائل التى يمكن أن نوردها بالنسبة لهذا الخيار تتمثل فى أنه عندما لا يكون الإمام الحاكم الحقيقى غير موجود فإنه إذا تولى أى شخص السلطة فإنه سيكون مغتصبا لها ولن يكون متمتعا بالشرعية الدينية والقانونية (السياسية). وهناك الكثير من الروايات التى تعتبر أى سلطة غير معصومة وغير الإمام الحقيقى هى سلطة غاصبة وباطلة وتجرم التعاون معها وتأييدها ونصرتها. وهذه النظرية تعتبر أن المعول الأساسى فى الشرعية الدينية والقانونية للسلطة هو الحق ونظرا لأن الإمام والحكومة المعصومة هم فقط الذين لديهم الحق فإن أية حكومة أخرى ستكون باطلة وغير شرعية وغير قانونية. ورغم أنه من الواضح أن هذه النظرية تتعامل مع قضية السلطة من موقع المتلقى إلا أنه نظرا لرد فعلها السلبى تجاه السلطة فإنه يمكن القول إنها تعد من النظريات الفاعلة بالنسبة للحكومة لأن أتباع هذه النظرية لا يكتفون بالوقوف من السلطة المغايرة لسلطة الإمام موقف المتلقى أو المدافع وإنما يعملون على مناهضتها بقوة ويحاولون إسقاطها بمختلف الوسائل. من هنا فإنهم لا ينادون بإسقاط التكليف فى عصر غيبة الإمام وإنما يؤمنون بتكليف إسقاط السلطة الباطلة ويسعون إلى عدم تشكيل أية حكومة. وأتباع هذه النظرية يقبلون وفقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بأنه لا يمكن السكوت إزاء السلطة الباطلة أو اعتزالها وإنما يرون واجبهم الشرعى فى العمل بجد على إسقاط الحكومة وأن هذا ما علمهم إياه الإمام الحسين. بمعنى أن مدار الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يتسع ليشمل العمل السياسى ولا يمكن الاكتفاء بالقول والنصح فقط.

ولكن ما هو واجب الشيعة بعد إسقاط الحكومة الباطلة؟ وهل يجب عليهم إقامة حكومة ؟ الإجابة التى يمكن استخراجها من أتباع هذه النظرية هى أنه ليست هناك حاجة للحكومة وأن الناس يمكنهم المشاركة فى السيطرة على شئونهم وإدارتها ولا طاعة أو ولاية لأحد على أحد. وفى هذه الظروف يتولى مجلس الشيعة الذى يعمل بشكل جماعى إدارة الشئون الحكومية ويتدخل فى الأمور المتعلقة بها ولكل فرد حق إبداء الرأى دون تفضيل طائفة أو عنصر على الآخرين. ولأسباب عديدة يمكن إسناد هذه النظرية إلى الخوارج.

٢- إسقاط تكليف تشكيل الحكومة الدينية

ويعنى أن الشيعة فى عصر الغيبة غير مكلفين بتشكيل حكومة أو إسقاط الحكومة الباطلة، لأن عصر الغيبة هو فى الأصل عصر التقية وحتى إذا لم يوجد مجال للتقية فإن الواجب اعتبارها مبدأ تطبيقا لقاعدة عصر التقية والامتناع عن السعى لتأسيس أى نظام سياسى وتطبيق الأحكام الجماعية الإسلامية والاكتفاء بالفقه الفردى والأحكام الفردية. ففى هذا العصر يجب على الشيعة الاكتفاء بالتقية إزاء الحكومة الباطلة (النجفي، الشيخ محمد حسن، جواهر الكلام، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٧، ج٢٢،ص١٦٥) والمقصود بحكومة الباطل هو كل الحكومات التى تعتلى السلطة دون تصريح الإمام المعصوم اعتمادا على القوة العسكرية. وتذكر الحكومة الباطلة أحيانا باسم الحكومة الجائرة وهو تعبير يقصد به فقط إظهار بطلان الحكومة وعدم شرعيتها دينيا حيث يستخدم لفظ الجور المقابل للعدل والحق. ومثل هذه الحكومات

تفتقد الشرعية و الحق وهى بالتالى توصف بالجائرة والظالمة وأيضا بالطاغوت. ومن هنا فإن الحكومة الشيعية العادلة أيضا تعد حكومة جائرة وتسمى بالحكومة المؤمنة الجائرة على حد تعبير الشيخ الأنصاري. وأتباع هذه النظرية يردون على التساؤل: ما الموقف الذى يجب اتخاذه إزاء الحكومة الباطلة؟ بأنه إذا كان انعدام الحكومة يؤدى إلى العسر والحرج وأن الحاجة للحكومة ملحة سواء كانت حكومة الحق أو حكومة الباطل فإن على الشيعة عدم تأييد حكومة الباطل ويجب عليهم اتباعها من باب الضرورة وفى حدودها وما زاد على هذا فهو إثم. وبالنسبة للسؤال الثانى وهو: ماذا عن واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر؟ يقولون إن هذا الواجب يقتصر على القول مع مراعاة الاعتبارات الخاصة وخاصة العرض والمال والروح. ونظرا لأن أتباع هذه النظرية يعتبرون إسقاط التكليف متضمنا فى تشكيل حكومة ويقولون بضرورة وجود حكومة حتى وإن كانت حكومة باطلة أو جائرة فإنهم يقولون بالتالى بضرورة مساندة الحكومة الدينية العادلة بشرط قيامها بتطبيق العدالة ولكنهم لا يقبلون الاعتراف بحق أية حكومة غير الحكومة المعصومة. ومن هنا فهم يرون أن الحكومة الدينية العادلة هى حكومة غير شرعية دينيا ولكن السؤال هو: هل تتمتع مثل هذه الحكومة بالشرعية القانونية؟ يرى بعض أصحاب النظرية أن الحكومة الدينية العادلة هى كيان غير شرعى من الوجهة الدينية والسياسية والقانونية ويرى البعض الآخر أنها غير شرعية من الوجهة الدينية فقط ولا يقرون بحقها ولهذا فهم لا يؤيدونها. وبكلام آخر تقر هذه النظرية أن أية حكومة غير الحكومة المعصومة هى حكومة باطلة لا تتمتع بالحق. وعلى هذا فإن الحكومات القائمة إما باطلة عادلة وإما باطلة جائرة. والحكومة الباطلة الجائرة لا تتمتع بأية شرعية دينيا أو سياسيا أو قانونيا. ويجب من باب التقية والاضطرار الالتزام بقوانينها دون تأييدها أو مناصرتها وإنما فى حدود منع الهرج والمرج. ولكن بالنسبة للحكومة الباطلة العادلة فإن الواجب اتباعها فى حالة تطبيق العدالة وأن مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يقتصر على القول فقط من باب معذرة إلى ربكم (سورة الأعراف الآية ١٦٤). ولهذا فإن أتباع هذه النظرية لا يوالون مثل هذه الحكومة ويعتبرونها غير حقة وغير شرعية دينيا

٣- وجوب إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة

تعد نظرية وجوب إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة من البدائل المتاحة أمام الشيعة فى عصر الغيبة. بمعنى أن الشيعة يجب عليهم إسقاط الحكومات الباطلة الجائرة وفقا لواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لأنه وفقا لسنة الأئمة وخاصة الإمام الحسين يعد إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة فى حكم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر باعتباره واجبا وضروريا فى المجال السياسى والاجتماعي، ولهذا يتوجب على الشيعة العمل على إسقاط هذه الحكومات. ولكن هذه النظرية سكتت عما يجب بعد إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة. فهى تعد إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة واجبا من جهة ومن جهة أخرى تعد تشكيل حكومة أخرى فى عصر الغيبة أمرا باطلا لأن أية حكومة فى عصر غيبة الإمام تتسم بالبطلان ولا يمكن أن تكتسب صفة الحق والشرعية الدينية. والواقع أن هذه النظرية لا تؤمن بأى بديل عقائدى ولهذا فإنها لا تسمح بإقامة حكومة بعد إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة وتسمح لأى شخص بتشكيل حكومة باطلة وتستمر فى مواجهته وفقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وذلك لأن أتباع هذه النظرية يرون أن جميع فئات المجتمع متساوون فى الحقوق وأن الحكم ليس ميراثا لأحد. وتقبل هذه النظرية انعدام الشرعية الدينية (أى انعدام الحق فى الحكم) من منطلق أن المجتمع فى حاجة إلى حكومة وأن القبول بوجود حكومة يندرج فى باب الاضطرار إلا أن هذا الاضطرار لا يوجد حقا فى الحكم. وبالرغم من وجود القاعدة الفقهية التى تقول إن الضرورات تبيح المحظورات إلا أن هناك قاعدة فقهية أخرى تقول إن الضرورات تقدر بقدرها بمعنى أنه لا يجب تجاوز حدود الضرورة. ومن هنا فإن الضرورة لا توجب وجود حكومة حتى تظهر حكومة الحق التى نتطلع إليها. ولذلك يجب الاعتراف بحقيقة الاحتياج للحكومة وقبولها فى هذه الحدود. الواقع أن هذه النظرية تقول إن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يوجب إسقاط الحكومة العادلة رغم كونها باطلة. وما قام به الإمام الحسين وفقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يمكن أن يكون مسوغا لإسقاط الحكومة الباطلة لأن الإمام الحسين كان إماما معصوما ومن الصلاحيات الخاصة بالأئمة أن يسقطوا الحكومات هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت الحكومة التى ناهضها الإمام الحسين حكومة جائرة بينما كان المفترض أن تكون حكومة باطلة عادلة. وقد آمن الشيعة بهذه النظرية ومن هنا فهم يوالون الحكومة الباطلة العادلة لأن هذه الحكومة الباطلة على الأقل لا تمارس الظلم فيما يتعلق بحقوق الله وحقوق الناس ولكن لأنها فى الوقت نفسه اغتصبت مقام الإمامة المقدس فهى حكومة باطلة وغير شرعية دينيا. إذن إذا وجدت حكومة عادلة فى عصر الغيبة فإن صفة العدالة تمحو عنها الدنس الظاهرى ولكن ما فى باطنها من سواد واغتصاب يظل باقيا. والقبول بالحكومة الباطلة العادلة

يدخل فى باب الضرورة مثل أكل الميتة(نائيني، محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزية الملة، طهران، شركت سهامى انتشار، ١٣٧٨، ص ص ٧٥، ٧٦)

٤- وجوب إسقاط الحكومة الباطلة وإيجاد بديل لها.

تعنى هذه النظرية ضرورة إسقاط الحكومة الجائرة عملا بمبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والعمل على إيجاد حكومة عادلة حتى لا يبقى المجتمع دون حكومة ولكن هذه الحكومة البديلة لن تتمتع سوى بالشرعية السياسية والقانونية. ومن هنا فإن مثل هذه الحكومة ستظل دون شرعية دينية وستظل حكومة بغير وجه حق لأن أية حكومة غير الحكومة المعصومة هى حكومة غير ذات وجه حق وغير شرعية دينيا.

٥-نظرية وجوب إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة وإيجاد حكومة عادلة تتمتع بالشرعية الدينية والحق.

تواجه النظريات السابقة مشكلة كبيرة فى إحدى القضايا وهى تتمثل فى أنه طالما كانت جميع الحكومات فى عصر الغيبة فاقدة للشرعية الدينية والحق رغم أن بعض النظريات يقر بشرعيتها السياسية والقانونية إلا أنها لفقدانها الشرعية الدينية و الحق لا تتمتع بالطاعة الشرعية ولا تسعى إلى الحصول على موالاة الشيعة. إلا أنها وفقا لهذه النظرية تتمتع بالخصائص اللازمة والالتأييد اللازم لأية حكومة كاملة غير معيبة. وتؤمن هذه النظرية بأن الواجب إسقاط الحكومات الجائرة الباطلة بحكم مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ومن جهة أخرى تؤمن بأن الأئمة المعصومين قد اعترفوا بشرعية حكومة مجموعة من الشيعة أقروا بوجوب طاعتهم فى عصر الغيبة بل وفى عصر الحضور أيضا. ويرى هؤلاء أن اختيار الولاة يتم من قبل الأئمة بطريقتين هما التعيين الخاص والتعيين العام. وفى عصر الحضور حيث كانت لديهم السلطة كانوا يعينون الولاة بطريقة التعيين الخاص وكان الولاة يتمتعون بكل أشكال الشرعية والطاعة والسلطة وفى العصور التى لم يكن لديهم السلطة اختاروا عددا من الأفراد ذوى السمات الخاصة للولاية بطريقة التعيين العام واعتبروا طاعتهم أمرا ضروريا. وكان هؤلاء الأفراد يتولون القضاء وتنفيذ الأحكام فى الأقاليم البعيدة وكانوا يتمتعون بشرعية شاملة. وفى عصر الغيبة أيضا عينوا الأفراد المؤهلين للحكم والقضاء وتنفيذ الأحكام. ومن هنا فإنه الواجب والفرض لا يقتصر على إسقاط الحكومة الباطلة الجائرة فى عصر الغيبة بل يشمل أيضا تشكيل حكومة باطلة عادلة تتمتع بشرعية شاملة. وعلى هذه النظرية تأسست نظرية ولاية الفقيه وطبقت.

العلاقة بين الدين والدولة

فى النهاية نرى من الضرورى أن نذكر أ، كل هذه البدائل تقوم على النظرية التى يقبلها عامة الشيعة وهى أن إقامة الحكومة من صلاحيات النبى الأكرم (صلى الله عليه وسلم) والأئمة. ونحن وفقا لما يقول البعض من أن أمر السلطة والحكومة خارج عن نطاق صلاحيات النبى (عليه الصلاة والسلام) والأئمة يمكننا أن نذكر البدائل التالية:

أ - نظرا لأن كل الحكومات تتمتع بالحق والشرعية الدينية فى هذه الحالة فإنها تحتاج فقط إلى الشرعية و القبول السياسى من جانب المواطنين. وهذا بالطبع إذا وافقنا على تدخل الدين فى شئون الدنيا وخاصة فى الحكم وإلا لن يكون هناك مجال للحديث عن الشرعية الدينية والحق. فى هذه الحالة تكون خيارات السلطة منوطة بالعقلانية وشرعيتها ستكون فقط قانونية وسياسية وكذلك ستكون طاعة الحكومة قائمة على الضرورة العقلية لا الدينية. يجب القول إن الرؤية العلمانية تقوى وتعضد هذه الفكرة. فأتباع هذه الفكرة يؤمنون بأن ميدان نفوذ الدين يقتصر على الحالات التى لا يستطيع العقل أن يدركها ولكن فى المجالات التى يستطيع العقل أن يدركها فإن تدخل الدين يعد أمرا غير معقول وغير صائب بل إن توقع دخول الدين فى مثل هذه الحالات هو أمر عبثى لا طائل وراءه. ونظرا لأن ميدان السياسة و الحكم يعد من الأمور العقلية فإنه لا يجب أن نتوقع تدخل الدين فيه كما أن دخول الدين فى مثل هذا الميدان هو أمر محفوف بالخطر والضرر فلا يجب إقحام الدين فى هذه المجالات. الواقع أنه لا مرجعية للدين فى الحياة السياسية ولكن دون أن يكون هذا الأمر مرادفا للإلحاد أو معارضة الدين أو رفض الدين فى كافة المجالات. فكل ظاهرة ومنها الدين لديها نطاق خاص بها ونطاق فعالية الدين هو العلاقة بين الإنسان وبين الله ولا يمكن توقع أى أثر له فى غير هذا النطاق. ويتمثل التمسك بهذا الأصل فى الإقرار باستقلال العقل البشرى فى معرفة المصالح السياسية للبشر دون حاجة لوحى أو قوانين وتعاليم فوق بشرية. وبالطبع لا يمكن أن تلقى فكرة عرفية الحكم قبول الشيعة لأن فكرة المهدى والحكومة العالمية تقوم على أساس أن الحكومة والسلطة تتشكل وفقا لمعطيات الوحي. ومن هنا فإنه لن يكون من المستبعد الإيمان بأن الوحى يتضمن مثل هذه القضايا ويبين الرؤية الدينية لكيفية وجود السلطة وسيرها. فالشيعة لا يمكن أن يؤمنوا بحكومة المهدى الدينية وفى الوقت نفسه يؤمنون بأن الدين قد سكت فيما يتعلق بالحكم وشئونه وأن هذه الأمور متروكة للعقل وحده.

ب - العلاقة بين الدين والدولة يمكن أن تبحث

بأشكال أخرى والنتيجة هى أن انعكاسها فى معتقدات الشيعة سوف تكون متفاوتة. وأهم الأفكار فى مجال العلاقة بين الدين والدولة هى ما أوضحته نظرية العلمانية فهذه الرؤية تتلخص فى أن الدين لم ينص فى تعاليمه على أى من شئون الحكم سواء من حيث المحتوى أو الشكل أو خصائص الحكام أو كيفية سير السلطة أو تشكيل الحكومة. والرؤية الأخرى تتمثل فى أن الدين قد طرح تعاليم فى المحتوى والأهداف ويجب اتباعها. وتذهب هذه الرؤية إلى أن شكل الحكومة والقضايا الأخرى مثل قضية حدود السلطة ونطاقها وعناصرها وتفرعاتها ومركزها قد أنيطت بالعقل والعقلاء وأن الدين لم يكن له رأى فى الحكم سوى فيما يتعلق بأهداف السلطة وغاياتها. ومن هنا فإن الحكومة يجب أن تعمل وفقا للتعاليم الدينية فيما يتعلق بالأهداف.

جـ- الرؤية الثالثة تذهب إلى أن الدين يضم آراء وتصورات فيما يتعلق بشكل الحكومة وخصائص الحكام ولكنه لم يتعرض لكيفيه توليهم السلطة.

د - النظرية الأخيرة فى هذا المجال تتمثل فى أن السلطة الدين قد تضمن تعاليم تتعلق حتى بكيفية تولى الحكومة وسيرها.

سوف يكون أسلوب الشيعة فى التعامل مع القضية متفاوتا تبعا للاختلاف بين كل من هذه الرؤى. فكل رؤية لها من يؤمن بها ويؤيدها ويبدو أنه من غير الممكن من وجهة نظر الشيعة تأييد الرؤيتين الأولى والثانية. والأمر الأخير هو أنه يمكن بل يجب القيام بتحليل مقارن بين ثنائيات مثل التقية و السلطة، ووجوب صلاة الجمعة و السلطة، وحكومة المهدى والحكومة فى عصر الغيبة، وأيضا الدين والدولة حتى يمكن تحديد ماهية رؤية فقهائنا لكل منها، لأن هناك علاقة ذات مغزى بين كل منها وبين كيفية قبول أو عدم قبول السلطة فى عصر الغيبة. وبالطبع يجب على الفقهاء الذين قبلوا بوجوب صلاة الجمعة أو آمنوا بتحريم التقية فى حالة حصول الشيعة على السلطة أو الذين يؤمنون بسلطة المهدى العالمية على أساس الدين وتعاليم الوحى ويؤمنون بوجود الدين فى جميع المجالات ومنها مجال نفوذ العقل، يجب عليهم الإفصاح عن رؤيتهم فيما يتعلق بالسلطة وقضاياها لأن القضايا الإسلامية مرتبطة فيما بينها بشبكة من العلاقات المعقدة مما يجعل القضايا الدينية فقط هى التى تتمتع بمفهوم ومعنى واقعي. ورغم أن بعض الفقهاء لا يأبه فى فتاواه بالعلاقات بينها ونتائجها إلا أنه يجب على كل مجتهد صاحب فتوى أن ينتبه إلى أنه لا يمكن عرض أية فتوى دون الوضع فى الاعتبار نتائجها المتوقعة وآثارها فى المجالات الأخرى.

القدرة الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية من الاستعداد التكنولوجى إلى الماهية الأيديولوجية

■ حسام الدين برومند ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/٣/١٤

مع نجاح الثورة الإسلامية قدمت إيران فكراً ورؤية جديدة مخالفة للرؤى التى كانت سائدة أثناء الحرب الباردة والنظام ثنائى القطبية، وتحدت بشكل ما الأفكار الشيوعية - الماركسية والليبرالية، خصوصا أن الثورة الإسلامية التى تأسست على الأيديولوجية الإسلامية، تختلف اختلافاً كبيراً مع تعاليم الماركسية "النظام الشرقى" والليبرالية "النظام الغربى" من الناحية الفلسفية والاقتصادية والثقافية والسياسية والحقوقية. الآن وبعد مرور ربع قرن من عمر نظام الجمهورية الإسلامية ثمة سؤال مهم يفرض نفسه ومفاده: ما هى قدرات وإنجازات هذا الأسلوب من الحكم بركنيه أى الجمهورية والإسلامية، ورغم أن الرد على هذا السؤال ليس محور اهتمام هذا المقال، لكن يمكن الإشارة إلى بعض قدرات وإنجازات نظام الجمهورية الإسلامية على مدى ربع قرن:

١ - إعمار كثير من المدن والقرى والعمل فى البنية التحتية والاقتصادية.

٢ - افتتاح حقول الغاز ومن بينها حقل بارس جنوبى الذى يعد أكبر حقل غاز فى إيران والشرق الأوسط.

٣ - النمو التصاعدى للعملية التعليمية بين آحاد الأمة.

٤ - الدفاع والمقاومة الباسلة على مدى ثمان سنوات من الحرب المفروضة والحفاظ على وحدة الأراضى.

٥ - إحراز نجاحات علمية ورياضية على مختلف الساحات العالمية.

٦ - الوصول إلى مرحلة الاستقلال فى عملية إنتاج الأسلحة الدفاعية والصناعات الصاروخية والإلكترونية.

٧ - الوصول إلى الاكتفاء الذاتى فى إنتاج السلع الإستراتيجية مثل القمح والسكر.

٨ - خلق حركة برمجية فى العلوم.

٩ - إحراز نجاحات علمية فى مجال الخلايا الجذعية والاستنساخ.

١٠ - إجراء أكثر من ٢٥ عملية انتخابية وتأثير التصويت الشعبى فى إدارة البلاد.

١١ - وضع برامج تنموية عشرينية.

و...، النقطة الجديرة بالطرح هى أن ما تم تعديده من نقاط وما شابه ذلك ليس أهم قدرة الجمهورية الإسلامية، مع أن كثيرا منها مهم وجدير بالتقدير، بل إن أهم قدرة للجمهورية عمقها الاستراتيجى، أى نفس الماهية الأيديولوجية للثورة الإسلامية، بعبارة أخرى، لو أن أهم أدوات وقوة الغرب والشرق هى التكنولوجيا القائمة على أيديولوجيات الإنسان، فإن أهم أداة وقوة لنظام الجمهورية الإسلامية هى الأيديولوجية ذات الصبغة الإسلامية التى ولدت مع البعثة، واستمرت فى غدير خم، وتم إحياؤها فى عاشوراء وتبلورت فى العصر الحديث مع الثورة الإسلامية، ومنذ ذلك الوقت وهى تعتبر أهم سبب لردع الدول التى تسمى قوية، وهنا توجد عدة أسئلة: كيف لأمة خالية الوفاض من الإمكانيات والاستعدادات المادية أن تطيح بالنظام الشهنشاهى صاحب تاريخ الـ ٢٥٠٠ عام؟

كيف تتجاوز أزمات واضطرابات العام الأول للثورة؟ كيف تقاوم على مدى ثمان سنوات من الحرب الضارية القوة البشرية والمادية للغرب والشرق، ولأول مرة وعلى مدى المائة عام الأخيرة لم يقع شبر واحد من الأراضى الإيرانية فى يد الأجانب؟ وكيف تواصل إيران مسيرتها التنموية مع كل هذه المقاطعات الاقتصادية والسياسية و...؟ ولماذا تحولت إيران إلى دولة نموذج للدول المحيطة ودول المنطقة؟ لماذا مع كل هذه الدعايا والحروب النفسية التى يشنوها ضد إيران بهدف إفشال الحكم الدينى يدافع الشعب الإيرانى بشدة عن نظام الحكم؟ وكثير من أشكال كيف ولماذا أخرى...

الرد على هذه الأسئلة وغيرها يبين العمق الاستراتيجى للجمهورية الإسلامية ومن بين شواهد هذا العمق الاستراتيجى أن زعيم الثورة الإسلامية الإمام الخمينى كشف بعبارة صريحة خواء وكذب الاستكبار حيث قال "لا تستطيع أمريكا أن ترتكب أى خطأ"، فالأمريكيون الذين دخلوا إيران بهدف الهجوم والإطاحة بالجمهورية الإسلامية وتحرير أسراهم بالأجهزة الحديثة وطائرات الهليكوبتر عام ١٩٨٠، التى أصابتها العاصفة الرملية فى طبس، انهزموا بشكل مخز، وهذا هو وعد الله "إن تنصروا الله ينصركم".

مجلس الخبراء وكيفية الإشراف على الزعامة

■ **حوار مع آية الله يزدى** ■ حكومة إسلامى (الحكومة الإسلامية) ٢٠٠٧/٢/٢٧

يعتبر مجلس الخبراء، الهيئة المكلفة بتعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية ومراقبة أعماله، من أهم مؤسسات نظام الجمهورية الإسلامية، التى تؤثر فى عملية صنع القرار. وقد خضعت المهام التى يقوم بها مجلس الخبراء لحالة من الجدل الشديد خصوصا فيما يتعلق بمراقبة أعمال المرشد، وفى هذا السياق، أجرت فصلية حكومت اسلامى هذا الحوار مع آية الله محمد يزدى، عضو الدورات الثلاث السابقة لمجلس الخبراء ورئيس لجنة التحقيق، فيما يلى نصه.

*** آية الله يزدى، هل لمجلس الخبراء مسئوليات أخرى إلى جانب مسئوليته الأساسية المتمثلة فى تعيين الزعيم؟**

- بعد انتخاب الزعيم فإن أهم مسئولية تعهد لمجلس الخبراء هى الرقابة على بقاء شروط الزعامة، فالزعيم هو إنسان وليس معصوم، وإن كان معصوماً فإن ظروف الحياة تقلل من هذه الشروط خاصة القوة الروحية، والمقصود بالقوة الروحية الاجتهاد والتقوى والإدارة وحسن التدبير.

وأخيراً فإن الخبراء يختارون شخصا ليكون الزعيم وهو تعيين أولى، ولا ينته عملهم عند هذا الحد، لأن المسئولية الأصعب من اختيار الزعيم هى الرقابة على بقاء شروط الزعامة، فيجب على المراقبين أن يعوا بأن هذه الشروط لا يجب أن يصيبها ضرر على طول الزمن.

ومن بين الشروط التى يجب أن يتمتع بها الزعيم هى معرفته بالمسائل اليومية والقضايا المعاصرة. وهذه المعرفة طبقاً للقانون يجب أن تكون متوافقة مع الزمان، فأحياناً تقع حادثة فى أى مكان بدولتنا، فإذا غفل الزعيم عن ذلك فإن تدبيره وإدارته قد تضرر. ومن ثم فإن مجلس الخبراء يجب أن يعرف هل بمرور الزمن تغيرت شروط الزعامة أما أنها كما هى وهذه مسئولية عظيمة.

*** هل فى وجود نظريتى (التنصيب) و(الانتخاب) تأثير فى مسئوليات مجلس الخبراء؟**

- الشعب يختار الزعيم عن طريق مجلس الخبراء، لذا يمكننا القول أنه منتخب من الشعب. وبالطبع فإن أصل مشروعية الزعامة (التنصيب). ولكن التطبيق وقدرة التنفيذ مختلفة لأن الانتخاب والتنصيب يتداخلون فى المشروعية. ولكن (التنصيب) عن طريق بعض روايات الأئمة، والانتخاب عن طريق الشعب من

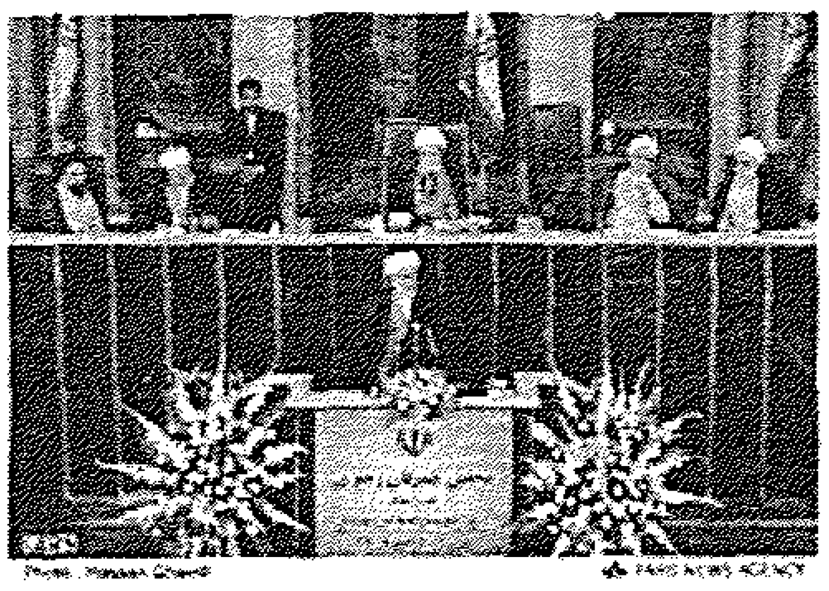

أجل شفافية السيادة.

*** من القضايا التى طرحت بعد الثورة بحث الرقابة فى الدستور. ومسألة الرقابة مذكورة فى أصول مختلفة مثل الرقابة فى مجلس صيانة الدستور على الانتخابات والقوانين التى يصدرها مجلس الشورى من جهة مطابقتها للشرع والدستور، ولكن الرقابة المكلف بها مجلس الخبراء محصورة فى أعمال الزعامة. فهل هذه الرقابة تصويبية أم استطلاعية؟**

- فى كل بنود الدستور أو حتى فى القانون العادى، فإن مسئولية الرقابة يعهد بها فرد أو مؤسسة، وهذا يعنى أنها رقابة تصويبية.

وبخصوص مجلس الخبراء فإذا رأى الخبراء ظهور نقص فى شروط الزعيم فإن لجنة التحقيق تطلع الخبراء على الفور، حتى يقوموا بالإجراء المناسب لأى مشكلة جدية.

القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة

■ حميد رضا جلايرة بزر ■ أمروز (اليوم) ٢٠٠٧/٣/٥

يقصد بالقاعدة المجتمعية لحزب المشاركة، قطاعات المجتمع الإيرانى التى يتمتع حزب المشاركة بنفوذ فيها، أو الطبقة الاجتماعية التى تميل، أو تؤيد سياسات وتوجهات حزب المشاركة بحكم تكوينها المجتمعى، ومما لا شك فيه أن تحديد القاعدة المجتمعية لحزب ما فى إيران أمر صعب لأسباب عديدة منها تعريفنا لمفهوم القاعدة المجتمعية للحزب والذى يتأثر مباشرة بفرضيتين الأولى نوع الحزب(١)، والأخرى المفهوم الذى يطرحه هذا الحزب عن المجتمع الإيرانى(٢)، وهنا سنحاول على أساس المعطيات التى لدينا أن نحدد القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة وفق المعايير الخمسة التالية:

١ - وفق معيار التنمية تتركز القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة فى المناطق الحضرية وخاصة المدن الكبرى مثل عواصم المحافظات.

٢ - إذا كنا نقسم المجتمع الإيرانى إلى ثلاث طبقات، عليا ومتوسطة ودنيا (على أساس مستوى المعيشة وأسلوب الحياة) فستتركز قاعدة الحزب بين قطاع الطبقة الوسطى الجديدة بالمدن، أى بين الأفراد أصحاب المهن الجديدة مثل المهندسين والأطباء والمحامين والكتاب والفنانين والطلبة.

ويجب تقسيم الطبقة الوسطى الجديدة إلى قسمين: الأول لا يضع الديمقراطية السياسية كأولوية بالنسبة له، ويهتم أكثر بالحريات الفردية والاجتماعية (الحرية فى أسلوب الحياة) والآخر تعتبر الديمقراطية السياسية وآلياتها وتفاعلاتها مسألة مصيرية بالنسبة له، وقاعدة حزب المشاركة موجودة داخل هذين القسمين معاً، وهناك قطاع داخل قسمى الطبقة الوسطى الجديدة لا يعتقد أن حزب المشاركة قادر على تحقيق المطالب الديمقراطية سواء بمعناها الاجتماعى أو معناها السياسى، ولذلك اختار سياسة المقاطعة فى عدد من الانتخابات التى أجريت مؤخراً.

٣ - وفق المعيار الدينى المذهبى، تتركز القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة بين الشيعة المدنيين ولا يختلف هؤلاء عن غيرهم من الشيعة فى الأصول الاعتقادية الخمسة وهى الاعتقاد بالتوحيد، والنبوة والبعث والعدالة والإمامة، وإنما اختلافهم عن بقية الشيعة راجع إلى أن لديهم تفسيرات مختلفة لمعتقدات الشيعة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وأساليب التربية وبقية الجوانب الاجتماعية السياسية. وحيث أن حزب المشاركة يتمسك بالقيم المدنية مثل الحرية

والمساواة وحقوق الإنسان ويحترم الحرية الدينية، ويريد أن تكون إيران لجميع الإيرانيين، لذلك له قاعدة مجتمعية أكثر بين أهل السنة فى إيران مقارنة بأحزاب الشيعة الأخرى.

٤ - وفق معيار الطبقة المؤثرة ستكون القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة على النحو التالى: نظراً لأن هذا الحزب يدافع عن حرية تبادل الأفكار على الصعيد العام وحرية المنافسة المشروعة اقتصادياً، فستكون قاعدته بين المثقفين غير الماركسيين اللينيين، ومنتجى الثقافة غير الحكومية مثل أصحاب دور النشر والصحفيين والفنانين والكتاب، وكذلك قطاع من الحركة النسائية والبيروقراطية الإصلاحية ورجال الدين التقدميين ورجال الاقتصاد والإنتاج.

٥ - القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة وفق معيار المجتمعية ستكون كالتالى:

أ - نظراً لأن الدفاع عن القيم المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان تمثل أحد محاور نشاطات حزب المشاركة، نجد أن لهذا الحزب قاعدة بين الحركات الشعبية الإيرانية المطالبة بالديمقراطية، خاصة بين تلك المجموعة التى تؤمن بتحقيق الديمقراطية عن طريق الأساليب الإصلاحية تدريجياً وقانونياً ومن خلال التعامل مع الدولة والتفاوض معها.

ب - نظراً لأن أعضاء حزب المشاركة ملتزمون دينيا وتلقوا تربية إسلامية تقدمية، ويدافعون عن حرية النقد، فإن لهم قاعدة قوية بين الحركة الدينية التقدمية الإحيائية.

ج - داخل الحركة الطلابية الإيرانية توجد ثلاث مستويات من المطالب المستوى الأول يسعى إلى إحداث تغييرات سياسية هيكلية عن طريق الثورة الهادئة السلمية، المستوى الثانى لا يسعى إلى إحداث تغييرات هيكلية سياسية فحسب وإنما يهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية اجتماعية وطبقية أيضاً عن طريق ثورة اجتماعية، والمستوى الأخير يسعى إلى إحداث تغييرات سياسية عن طريق الأساليب الإصلاحية على المستوى الوطنى تدريجيا وقانونيا، وعلى المستوى الجامعى يدافع بجدية عن الحريات عامة وحرية النقد والدراسة بوجه خاص، والمستوى الثالث هذا يضم أكبر قطاعات الحركة الطلابية وأشدها تأثيراً والذى يستند إلى أنشطة معظم الجمعيات الإسلامية بالجامعات، لذلك يتعرض حزب المشاركة لنقد شديد من التيار الأول والثانى فى حين تتمثل القاعدة الكبرى له بين الطلاب فى التيار الثالث.

هـ - الحركة النسائية فى إيران لها مستويات متعددة كذلك، وحزب المشاركة له قاعدة فى ذلك القطاع من الحركة النسائية الذى يسعى إلى تغييرات إصلاحية تهدف إلى القضاء على التفرقة على أساس الجنس، وذلك للاشتراك فيما بينهما فى الآليات السياسية.

و - حزب المشاركة يفتقد القاعدة المجتمعية بين الحركات القومية فى المناطق التى تحيى فيها الحركات الوطنية القومية مثل الحركة القومية التركية فى أذربيجان او الحركة القومية الكردية فى مناطق الأكراد، والحركة القومية العربية فى مناطق عرب خوزستان، لكن له قاعدة مجتمعية بين قطاع عريض بين العوام والمثقفين وجميع الطبقات المؤثرة داخل المناطق السابق ذكرها بسبب إيمان الحزب بالقومية المدنية بمعنى أن إيران لجميع الإيرانيين.

ز - نظراً لأن التوجه الإصلاحى داخل الحركة العمالية وبخاصة بين النقابيين توجه ضعيف، فالقاعدة الاجتماعية لحزب المشاركة بين الناشطين العماليين ضعيفة.

ملاحظات:

١ - إذا اعتقدنا بأن القاعدة الاجتماعية لحزب المشاركة ترتكز حول المحاور السابق ذكرها، يبدو أنه من أجل الحصول على تقييم دقيق، يحتاج الحزب لاستصلاع للرأى ومؤتمر وطنى عام بمساعدة مكاتبه فى المحافظات.

٢ - القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة ستكون قوية ويمكن الاستناد إليها بشرط أن يؤكد الحزب نظرياً وعملياً على مبادئه الخمسة ويتمسك بها وهى (الإسلام التقدمى - الإصلاح - المناداة بالديمقراطية - التنمية - وإيران لجميع الإيرانيين)، والإخلال بأى واحد من هذه المبادئ المذكورة سيؤدى إلى تفسخ القاعدة المجتمعية لحزب المشاركة وتقلصها بين الطبقة الوسطى الجديدة.

الهوامش:

١ - يعتقد الكاتب أن حزب المشاركة ليس حزباً عاماً براجماتياً يسعى فقط وراء أصوات الناخبين، وكذلك ليس حزباً فئوياً هدفه الأساسى ترويج مبادئ أيديولوجيته الخاصة فى المجتمع، وإنما حزب المشاركة هو حزب تركيب يجمع بين الفئوية والعمومية البراجماتية.

٢ - يعتقد الكاتب أن المجتمع الإيرانى ليس مجتمعاً جماهيرياً، وليس طبقياً كالمجتمعات الغربية، لعل المجتمع الإيرانى ينقسم إلى طبقات، بمعنى أنه يمكن تقسيمه على أساس مستوى المعيشة والدخل ومعايير أخرى وليس وفق تقسيمات طبقية، وهو كذلك مختلف عن مجتمعات العالم الثالث، واعتقد أن المجتمع الإيرانى مجتمع حديث. (المترجم).

أوضاع العمال والحركة العمالية فى إيران

■ **منصور أسانلو** ■ بيك إيران (رسول إيران) ٢٠٠٧/٣/١٤

منذ خمس عشرة عاما مضت بدأت مرحلة جديدة من تاريخ البشرية تكون على أثرها الوضع الحالى لطبقة العمال على مستوى حول العالم ومن بينها إيران، فمع انهيار النظام الاقتصادى الشمولى فى الاتحاد السوفيتى والقضاء تدريجيا على كثير من إنجازاته تحت أقدام العولمة الرأسمالية، تزايد الهجوم على المنجزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والتعليمية لطبقة العمال مثل الحد الأقصى لساعات العمل والعقود الرسمية والتأمين على العمال ثم تلى ذلك القضاء على التنظيمات العمالية فى بعض الدول، ثم تغير مواقف زعماء بعض المؤسسات الدولية العمالية، وتدعيم روح الفردية بدلاً من روح الجماعية والإحساس بالمسئولية الجماعية والعالمية، وإلغاء كثير من أوجه الدعم الحكومى الموجه لأمور الصحة والتعليم والمأكل والملبس للعمال وأسرهم فى إطار تنفيذ أفكار العولمة والخصخصة ونشر سياسات الليبرالية الجديدة فى سائر أرجاء العالم أما فى إيران فمع قمع وإغلاق النقابات العمالية المستقلة والقضاء على المنظمات والهيئات العمالية الأخرى أصبح الاقتصاد والسياسة تحت سيطرة رجال الدولة المنفذين لقرارات وسياسات صندوق النقد والبنك الدولى والمتحلين بالمظاهر الدينية الوطنية.

ومع غياب التخطيط واتباع برامج الخصخصة بدون مشاركة النقابات والاتحادات العمالية المستقلة وبدون إيجاد غطاء تأمين اقتصادى اجتماعى للعاطلين والمتقاعدين والمرضى والقرويين والطبقات المحرومة فى المجتمع الإيرانى، واجهت طبقة العمال الإيرانية أزمة عميقة وموحشة لم ترى مثلها على مدار التاريخ، فمعدل البطالة فى زيادة متصاعدة واتباع السياسات الاقتصادية القاضية بإلغاء أوجه الدعم الاجتماعى تخلق أوضاعا يتزايد سوءها يوما بعد يوم.

إن هجوم سيل السلع رخيصة الثمن قليلة الجودة عن طريق التهريب عبر حوالى سبعين رصيف بحرى بدون رقابة فضلاً عن إغراق السوق بسلع مهربة من إنتاج الصين ودول شرق آسيا، وتخفيض الجمارك على هذه السلع، كلها عوامل ألحقت أضرارا بالغة بالصناعة الإيرانية، وسياسات الخصخصة العشوائية قد عجلت بتخريب التخطيط الاقتصادى.

نتيجة لذلك عانت آلاف الوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة من الركود والإفلاس وارتفع معدل الفائدة عن المتحصل من رأس المال العامل، وفى مقابل ذلك تزايدت نسبة التضخم وقلت الأجور وخرجت المصانع من دائرة إشراف قانون العمل من خلال اللوائح والقوانين الخاصة التى صدق عليها مجلس الشورى الإسلامى فى دوراته الخامسة والسادسة والسابعة، وتصاعدت الأعمال القمعية ضد العمال على يد قوات الأمن التى هى نفسها جزء ممن يأخذون الأجور لقد تم التصديق على قانون العمل الإيرانى فى ظل ظروف استثنائية بعد أن قضى على المنظمات العمالية الحقيقية مثل جمعية تضامن النقابات العمالية الإيرانية ومنظمة نقابات العمال، فضلاً عن استبعاد الممثلين الشرفاء للعمال من أعمالهم بشد الأساليب عنفا، ونتيجة لذلك تم التصديق على قانون العمل وهو ممتلئ بالتناقضات مع مبادئ الدستور ومقررات الاتحادات العمالية العالمية بعد تسع جلسات من التداول والجدل بين مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور الذى انتهى فى النهاية إلى إحالته لمجلس تحديد مصلحة النظام.

على مدار السنوات الأخيرة تزايد الهجوم على حقوق العمال، وحلت العقود المؤقتة للعمل محل التعيين الدائم حتى فى الأعمال ذات الصفة الاستمرارية واستغل أصحاب رأس المال الأزمة الموجودة فى سوق العمل أسوأ استغلال وتحالفت سياسات الإصلاح الاقتصادى مع سياسات الرأسمالية العالمية المملاة من القنوات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والتى هى فى الأساس سياسات التحالفات الاقتصادية الكبرى والشركات الاحتكارية فى وضع سياسات اقتصادية للدول النامية تتيح توظيف أيدى عاملة رخيصة داخل هذه الدول لصالح مشاريع تديرها الشركات الاحتكارية العالمية والحصول على جهد العمال بأبخس الأثمان، وكذلك نقل الصناعات الثقيلة الملوثة للبيئة مثل الفولاذ والصناعات الكيميائية والبتروكيماوية إلى تلك الدول النامية واستغلال الأيدى العاملة الرخيصة غير المدعومة بأنظمة قانونية وتأمينية جيدة، ونقل الأزمة الرأسمالية الطاحنة إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

ولقد طبقت سياسات التحول الاقتصادى فى إيران فعليا وهى جزء من السياسات الرأسمالية الإمبريالية

الدولية مما يؤدى بالفعل إلى القضاء على مئات الآلاف من فرص العمل وضم ملايين العمال إلى طوابير العاطلين وأغلبهم من العمال الشباب المتعلم.

إن طريق الحصول على حقوق العمال فى العالم والذى استغرق ثلاث مائة عام وكان نتيجته فى الدول النامية تأسيس النقابات والاتحادات العمالية تلك القوى العمالية المنظمة فى إطار الاتحادات الفئوية تساعد على خلق آلية تحكم وإدارة للأزمة الاجتماعية الاقتصادية، وتواجد ممثلى الطبقة العاملة فى الحراك المجتمعى المدافعين عن حقوق زملائهم يساعد على نمو وازدهار المجتمع ويمنع نمو الفساد المالى وتضخم الاحتكارات الاقتصادية، وتتمثل عقبات إنشاء نقابات عمالية مستقلة فى إيران فى عدة قوانين تمنع تأسيس تنظيمات عمالية حقيقية وأبرزها الفصل السادس من قانون العمل الذى ينظم عملية إنشاء الاتحادات العمالية فى مقر العمل، فهذا الفصل يتناقض مع المادتين ٢٦، ٢٧ من الدستور الإيرانى والبند الثالث من المادة ٢٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، كما يسلب من العامل الحق الإنسانى فى اختيار التنظيم الذى ينضم إليه بالإضافة إلى تدخل عناصر غير مسئولة فى الشئون العمالية، مع القيام بأعمال قمعية للعمال مثل الاعتقال والسجن.

ويضاف إلى تلك العقبات تداخل الاختصاصات بين الوزارات فيما يتعلق بشئون العمل والعمال فالقرارات الخاصة بهذا الشأن تصدر عن ثلاث هيئات هى المجلس الأعلى للعمل وهو تابع لوزارة العمل، وزارة الاستخبارات، وزارة الداخلية مما يؤدى إلى صدور قرارات متضاربة، فضلاً عن تعارض بعض تلك القرارات مع الالتزامات الإيرانية تجاه المجتمع الدولى مثل مواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، لذا من الضرورى تعليم الشعب الإيرانى ومسئوليه تاريخ الحركة العمالية العالمية والإيرانية، والتعرف على المؤسسات العمالية الوطنية والإقليمية والدولية مثل Wto، llo، itf، ituc، وذلك عن طريق عقد جلسات وسمينارات حرة للهيئات الإيرانية المختلفة الممثلة للعمال، وخلق الإحساس بمسئولية من أجل تعلم المطالبة بالحقوق وكيفية المطالبة بها بأقل قدر من التكلفة للدولة والشعب.

الطريق الذى تشقه طهران والرياض

■ اعتماد ملى ■ (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/٢/٢٦

دفعت الأهمية التى تحظى بها منطقة الشرق الأوسط ومكانته فى التوازنات الدولية، البعض إلى وصف هذه المنطقة بأنها ساحة لاستعراض القوة ولصراع القوى الكبرى مع بعضها البعض. وخلال هذا التنافس السياسى يلعب المقامرون بمصائر أمم تحملت العديد من التطورات الدخيلة والمصطنعة. وربما تأثرت وتيرة الأحداث السياسية المتسارعة فى هذه المنطقة بذلك الصراع الخارجى على مصادر ومصالح دول المنطقة. ودائما ما تشهد رقعة شطرنج هؤلاء المتنافسين تضحية بالشعوب أو بجيوش هذه الدول فى أحسن الظروف.

إن مصير الشرق الأوسط وكما قيل قد تأثر بنزاع الهيمنة والتوازنات السياسية حيث كانت الغلبة لصالح منافس على حساب منافس آخر، وبنظرة عابرة على التطورات الإقليمية يتضح عجز دول المنطقة لدرجة كبيرة عن التأثير فى مسيرة التطورات التى تمس مصيرها بشكل مباشر وهى دول عادة ما ترى ضرورة فى بسط السجاد الأحمر تحت أقدام الأجانب من أجل تأمين مصالحها.

التطورات اللبنانية أيضاً لم تكن مستثناة من هذه القاعدة، ويبدو من سير الأحداث فى هذه الدولة سواء على الصعيد الداخلى والنزاعات العرقية وسواء على الصعيد الخارجى، مدى تعاظم الدور الأجنبى القادم من خارج المنطقة للبحث عن مصالحه، وقد عكس الاعتداء الإسرائيلى على الأراضى اللبنانية فى مختلف مراحله مدى عجز دول المنطقة وهى دول إسلامية عن اتخاذ موقف موحد يدعم هذه الدولة، خاصة إذا ما قورن بدور الدول الأجنبية الخارجية. فالأحداث الداخلية اللبنانية والخلافات بين الأحزاب والجماعات اللبنانية مؤخراً، لن تؤدى إلى تدعيم مساعى دول إقليمية من أجل احتواء الأزمة واستقرار الأوضاع، بقدر ما ستتيح لأطراف غربية العمل على تثبيت مكانتها فى المنطقة أكثر من ذى قبل.

وقد أشارت الصحف بالمنطقة مؤخراً إلى المشروع السعودى الإيرانى المشترك، بوصفها أقوى الدول الإسلامية، من أجل إعادة الاستقرار إلى لبنان، وإلى أهمية هذه الجهود التاريخية.

ونظراً إلى التقارب الذى يجمع بين كلا الدولتين وأطراف الأزمة فإن هذا المشروع يمثل فرصة عظيمة لحل الأزمة، وبالإضافة إلى تزايد فرص حل الأزمة فإن هذا المشروع، يعد بداية عصر جديد فى التطورات الإقليمية. عصر يعيد الصياغة الخاصة بأصحاب الأدوار المؤثرة إقليمياً، ويخرجها من دائرة الأجانب أصحاب المنفعة. وإذا كان الأجانب قد وضعوا داخل كل توتر ونزاع أسس وأهداف مصلحتهم، فإن العصر الجديد سيضع فى عين الاعتبار مبدأ المصالح الجماعية والإقليمية.

إن المشاركة الإيرانية- السعودية، يمكن أن تعكس مدى قدرة الدول بالمنطقة على تأمين الاستقرار الإقليمى، وإذا استمرت على هذا النحو فإنها بالتأكيد ستنهى لغز مفاده حتمية وجود قوى أجنبية لحسم أى نزاع، بل إنها ستحول دون مضى الأحداث والتطورات فى اتجاه التضحية بمصالح دول المنطقة لصالح مطالب وآمال دول أجنبية، تلك المسيرة ستقطع كذلك شريان الحياة الذى يوجه مصالح الشرق الأوسط فى اتجاه الغربيين، وتتصدى لمظاهر ومساعى التخريب الخارجية، تلك المساعى التى تؤجج النزاعات بين دول المنطقة خاصة بين تلك الدول المؤثرة، إما من خلال إثارة عداءات قديمة أو استحداث خلافات جديدة، لذلك فإن التضامن الإقليمى يمثل دعامة هذه المسيرة التى بدأتها الرياض وطهران.

إيران ليست العراق أو أفغانستان

■ هادى محمد فر ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٣/٣

تزايدت فى الآونة الأخيرة احتمالات شن هجوم عسكرى أمريكى ضد إيران، خصوصا فى ضوء رفض إيران للقرارين ١٧٣٧، و١٧٤٧ الصادرين عن مجلس الأمن، والذين فرضا عليها عقوبات نتيجة رفضها وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. وقد صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قائلة أن واشنطن بصدد اتخاذ تدابير شديدة ضد الجمهورية الإسلامية، وادعت أن البرنامج النووى السلمى للجمهورية الإسلامية يمثل تهديداً ضد السلام والأمن الدوليين.

وفى هذا السياق، يجب القول أن الجمهورية الإسلامية على امتداد الثمانى وعشرين عاماً الماضية كانت دوماً موضع اتهام من قبل واشنطن وحلفائها، بانتهاك حقوق الإنسان، والسعى لإفشال مسيرة السلام فى الشرق الأوسط. ومنذ قدوم المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض فى عام ٢٠٠٠، وضعت إيران ضمن (محور الشر). وقد تصور المحافظون الجدد أن الاحتلال الأمريكى للعراق سوف يفرض ضغوطا قوية على إيران تجبرها على تعديل سياستها، وهنا يجدر السؤال: هل الولايات المتحدة ترغب فى خلق أزمة أخرى بجوار الحدود الشرقية للعراق؟ وهل إيران هى الهدف التالى لواشنطن؟

الإجابة على هذه التساؤلات بحاجة لبحث دقيق، فلا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أقوى قوة عسكرية فى العالم. ولكن هل هذه القوة فعالة؟

فى هذا الإطار، يجب الاهتمام بثلاث محاور رئيسية: المحور الداخلى، والمحور الإقليمى والمحور الدولى ومقارنتهم بنموذجين سابقين هما: العراق وأفغانستان فى محاولة للرد على هذه التساؤلات:

أولا: المحور الداخلى: من جملة المتغيرات التى تؤثر فى عنصر المحور الداخلى ما يلى:

١- نوع النظام السياسى.
٢- الرصيد الشعبى للنظام.
٣- النسيج القومى والمذهبى فى إيران.
٤- الموقع الجغرافى لإيران.
٥- دور الزعامة فى إيران.

١- نوع النظام السياسى

قام النظام السياسى للجمهورية الإسلامية الإيرانية التى أسسها الإمام الخمينى على محاربة الاستبداد والاستعمار، وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد الشعب الإيرانى. ويختلف هذا النظام تماماً عن نظامى العراق وأفغانستان فالأول قام فى الأساس على أنقاض انقلاب أحمد حسن البكر، والثانى كان نتيجة لتدخل الغرب والولايات المتحدة ضد الغزو السوفيتى لأفغانستان.

٢-الرصيد الشعبى للنظام

يحظى نظام الجمهورية الإسلامية بدعم شعبى واسع، بالمقارنة بنظامى صدام حسين فى العراق وطالبان فى أفغانستان، خصوصا أن الانتخابات شعبية على أعلى مستوى، حيث تشمل معظم المؤسسات من مجلس الخبراء ورئاسة الجمهورية ومجلس الشورى، إلى المجالس البلدية. هذه الانتخابات تمثل مظهرا بارزا لشعبية النظام السياسى، كما تمثل المشاركة العظيمة لهذا الشعب رصيدا شعبيا كبيرا لنظامها السياسى.

فى حين أن نظام صدام حسين كان يعتمد على انتخابات شكلية يعلن بعدها فوزه بنسبة ٩٩٪ برئاسة الجمهورية، أما نظام طالبان فى أفغانستان فكان لا يعتمد أساساً على رأى الشعب، ولم يكن للشعب الأفغانى دوراً فى الحياة السياسية للدولة.

٣- النسيج القومى والمذهبى فى إيران

يتمثل أحد أسباب الاحتلال السريع للعراق فى تركيبة مجتمع هذه الدولة. ففى شمال العراق أوجد قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ فصلا ثقافيا بين الأكراد والعرب، وفى جنوب العراق وهى مناطق الشيعة، فرضت الولايات المتحدة وحلفائها الحظر الجوى، مما جعل العراق مفككا لم يستطع الوقوف فى وجه الاحتلال.

أما فى إيران، فلا يمكن ملاحظة هذا الفرز الطائفى، فالشيعة يمثلون ٩٠٪ من المجتمع الإيرانى ويتعايشون فى سلام ومحبة مع إخوانهم السنة.

ويجب القول أنه مع ظهور الثورة الإسلامية كان الالتزام بالهوية الإيرانية محور اهتمام المفكرين ورجال الثورة، وخلال سنوات الحرب المفروضة (بين إيران والعراق)، قوى نسيج الأمة الإيرانية، حيث حارب الأكراد واللاريون والآذريون والفرس والبلوش فى صف واحد دفاعاً عن السيادة الإيرانية.

٤ الموقع الجغرافى لإيران

يجب أن نشير إلى أن مساحة إيران وعدد سكانها

يتفاوت إلى درجة كبيرة مقارنة بمساحة العراق وعدد سكانها، ومن ناحية الموقع الإستراتيجي فإن إيران تحظى بموقع استراتيجي فريد تفتقده كل من أفغانستان والعراق. فإيران لديها بحرين كبيرين: الخزر في الشمال (بحر قزوين) والخليج (الفارسي) وبحر عمان في الجنوب، أما أفغانستان، فهي دولة محصورة في اليابسة ليس لها أي منفذ بحري، والعراق لديها منفذ بحري على الخليج (الفارسي) بطول ٦٠ كيلو متر.

٥- دور الزعامة

في بحث العوامل الداخلية لإيران، يجب أن نشير إلى دور الزعامة، فطبقاً للدستور يعين مجلس الخبراء الزعيم أو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وثمة شروط خاصة يجب توافرها في هذا الزعيم، منها أن يكون فقيه عادل، عالم، شجاع، هذا في حين أن النظام السياسي للعراق وأفغانستان، يدار فقط بقوة الحكومة وبالطبع، تتدخل عوامل خارجية في تعيين هذه الحكومة.

ثانيا: العوامل الإقليمية.

تقوم السياسة الخارجية للحكومة الإسلامية على وحدة العالم الإسلامي والتعاون الاقتصادي والثقافي والتعليمي، كما تقوم على أن تفوق القدرة الاقتصادية والعسكرية لإيران مقارنة بدول المنطقة يجعلها بمثابة المهيمن الإقليمي في الشرق الأوسط. على الجانب الآخر، نجد أن نظام صدام حسين كان يعتمد على أيديولوجية اشتراكية وضعته أمام تحديات كثيرة مع دول المنطقة بل ودول العالم.

أما في أفغانستان فإن نظام طالبان كان فاقداً حتى للشرعية الداخلية، فكيف يصل إلى وضع إقليمي مقبول. علاوة على ذلك، أكد تقرير لجنة دراسة مستقبل العراق "لجنة بكير - هاميلتون" على أهمية الدور الإيراني في حل أزمة العراق وهو الأمر الذي يؤكد المكانة الممتازة لإيران في المنطقة.

ثالثا: المحيط الدولي

من العوامل الأخرى التي تميز وضع الجمهورية الإسلامية عن العراق وأفغانستان رؤيتها للساحة الدولية، ورؤية الساحة الدولية لها وفي هذا الخصوص، لابد أن نشير إلى أن الجمهورية الإسلامية استطاعت في تعاملها مع الساحة الدولية، أن تؤثر على اللاعبين الآخرين في هذه الساحة، وأن تقرب المجتمع الإيراني للساحة العالمية، فنجد مثلاً أن الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية الإسلامية، وهي إحدى المنظمات المؤثرة في التوازنات الإقليمية، تدافع عن حق إيران في قضية الاستفادة السلمية من الطاقة النووية، وهذا الدفاع ينعكس على الرأي العام العالمي.

أما بخصوص العراق، فيجب القول أنه إذا كان الرأي العام العالمي عارض احتلال الولايات المتحدة للعراق فإن هذه المعارضة لم تصل إلى الحد الذي يمكنه تشكيل تحالف ضد هذه الحرب.

العراق .. إلى أين؟

■رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٢/٨

تبدي الفرق الإسلامية المختلفة حساسية شديدة تجاه معتقداتها تجعل من أصغر الأشياء عرضة في أن يستغلها الأعداء للوصول إلى ما يطمحون إليه. وهذه النقطة بالتحديد كانت محط اهتمام الأعداء لتحقيق أهدافهم في العالم الإسلامي. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أعلن في خطاب حالة الاتحاد عن إرسال عشرين ألف جندي إضافي إلى العراق. يأتي هذا في حين أن إحصائيات القتلى من الجيش الأمريكي في تزايد مستمر، والأهم من ذلك هو زيادة مساحة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في العراق.

ويشير فشل السياسة الحالية الأمريكية في العراق إلى أن الإحساس المعادي للحرب في العراق بلغ ذروته سواء في الداخل العراقي أو على مستوى الرأي العام الأمريكي، فالمعارضون المنافسون لسياسة بوش وخاصة معارضيه في الكونجرس ذوي الأغلبية فرضوا تحدياً لسياسة بوش في العراق وبدت معارضة الديمقراطيين لسياسة بوش جلية في أعقاب إعلانه إرسال ٢٠ ألف جندي جديد إلى العراق، حيث صرحت رئيس مجلس النواب نانسي بيلوسي أن "بوش أدخل أمريكا في نفق لا يمكن إنقاذها منه"، وأضافت كذلك أن "زيادة العسكريين الأمريكيين في العراق يُعد خطأ كبيراً، وأن هذه الحرب قد أضرت بالجيش الأمريكي وهددت الأمن القومي الأمريكي، ويجب عليه أن يجيب على هذا السؤال لماذا هذه الحرب؟"

كما صرح النائب الديمقراطي هاري ريد أن زيادة القوات يُعد خطأً حقيقياً، وإرسال قوات أكثر لن ينهي هذه الحرب.

واعتبر ريتشارد هاس المحلل الأمريكى المرموق أيضاً أن نتيجة حرب العراق هى نهاية لعصر الهيمنة الأمريكية وقال أن الهجوم الأمريكى على العراق فى سنة ٢٠٠٣ خلق تداعيات خطرة لأمريكا .

رايرت جيتس وزير الدفاع الأمريكى أيضاً اعترف بأن الفشل فى العراق يُعد فاجعة كبيرة لمصالح أمريكا القومية.

وعلى جانب آخر فإن الولايات المتحدة فى ظروف عدم الاستقرار هذه فى العراق سوف تواجه مشكلات كثيرة وكبيرة لأنه فى حالة خروج القوات الأمريكية من العراق سوف تزداد أوضاع هذه الدولة سوءً بالشكل الذى يُنبئ بظهور حرب داخلية وعليه فإن إدارة بوش فى حالة استمرار الوضع الحالى وأيضاً فى حالة الانسحاب من العراق ستواجه مشاكل عديدة.

وفى الحقيقة إن قرار إدارة بوش بشأن إرسال المزيد من الجنود إلى العراق على الرغم من زيادة الضغوط الداخلية عليه هو آخر بديل لها كى يمكنها العمل على استقرار الأوضاع فى العراق والحصول على أصوات الناخبين فى انتخابات الرئاسة الأمريكية فى عام ٢٠٠٨ .

الإرهاب: التحدى الأساسى الذى يواجه المحتل فى العراق

■ **على أمير بيك** ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٢/١٨

يمر الآن على الاحتلال العراقى أربعة أعوام إلا قليلاً، وعلى الرغم من النجاحات الأولية التى تحققت فى بداية الدخول وفى الإطاحة بالنظام البعثى يبدو يوماً بعد يوم أن الولايات المتحدة تغوص فى مستنقع كبير، وقد استطاعت الولايات المتحدة، عن طريق اختلاق حقائق ضد النظام البعثى تقوم على السعى لامتلاك أسلحة دمار شامل وكذلك أيضاً دعم الإرهاب، حشد ائتلاف للحرب على العراق، وكان هدفها إقامة نظام علمانى موال للغرب فى العراق، وهى لم تنجح فى هذا فقط بل إنها تتهم دائماً من جانب الرأى العام باختلاق الأكاذيب حول وجود أسلحة دمار شامل فى العراق، وإلى جانب هذه القضايا يجب الإشارة إلى مسألة أهم وهى عدم إحراز نجاح كامل فى مواجهة الإرهابيين وتدعيم الأمن واستقرار، ربما لا يمر يوم إلا ويسمع فيه صوت انفجار أو خبر عن اختطاف رهائن وقتل فى العراق لدرجة أنه أصبح أمراً عادياً ومشهداً مألوفاً تماماً أن يذاع نبأ قتل أربعة أو خمسة أشخاص.

وعدم الاستقرار هذا ينتج آثارا كبيرة داخل وخارج العراق، فعلى الساحة الداخلية علاوة على أن هذا الأمر يزيد من كراهية المحتل يوماً بعد يوم يؤدى أيضا إلى هجرة الطوائف من الأماكن التى تكون فيها أقلية إلى الأماكن التى تحظى فيها بأغلبية، أما خارج العراق، فقد بدأت موجة رفض الاحتلال فى الازدياد حتى أن الائتلاف الذى أنشأته واشنطن قبل الغزو سرعان ما تلاشى بعد ذلك.

وثمة تحليلات عدة تفسر أسباب ازدياد حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن فى العراق هى:

١- بقايا نظام صدام حسين والبعثيين، وهذه المجموعة فقدت أهميتها بعد دخول الإرهابيين الأجانب إلى الساحة العراقية.

٢- أما التحليل الثانى فيتأسس على الفعل ورد الفعل، فرد الفعل فى مواجهة اعتداءات المحتلين والعنف غير المبرر من قبلهم يخلق رد فعل من قبل العراقيين تجاه المحتل.

٣- التحليل الثالث وهو أقرب التحليلات إلى الواقع العراقى، ويقضى بأن هذه التفجيرات تأتى طبقاً لحسابات أيديولوجية محضة ترتبط بالجهاد ضد المحتل لتحرير الأراضى الإسلامية وهذا التحليل يتضمن ردود فعل الدينين والقوميين تجاه المحتلين.

٤- أما التحليل الرابع فيطرح نظرة "العرقيات" وتولى الأكثرية الشيعية الحكم بعد خضوعها لقرون لسيطرة أهل السنة، وردود الفعل المتعددة من قبل بعض الفصائل الأصولية السنية تجاه ذلك.

ويبدو من خلال التحقيقات التى تمت بشأن ماهية هذه الفصائل والمنظمات أنها فى حدود ثلاثين منظمة، وأن منها ما يأتى بصورة مؤقتة وبعد مدة يزال اسمها من الساحة والبعض الآخر يندفع فى البداية إلى القتال، ثم ينتهج بعد ذلك وسائل سلمية.

الجغرافيا السياسية الكردية والسياسة الخارجية الأمريكية

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٢/١٨

فى حين أن كل أنظار العالم تتجه إلى العراق، ربما يشهد شمال العراق نضجاً لظاهرة تاريخية. فمع تزايد قوة الأكراد فى هذه المنطقة وحساسية الأتراك القديمة تجاه هذه المسألة، ظهر تحد كبير يواجه العراق فى هذه المنطقة الآن. ويؤكد المسئولون الأتراك دوما على دعمهم للاستقرار والديمقراطية والعراق الموحد، وذلك خشية استقلال حكومة كردية فى العراق، لأن هذا الأمر من الجائز أن يكون نموذجاً يحتذيه الانفصاليون الأكراد فى تركيا.

لكن على هذا الصعيد ثمة عدة عوامل أخرى تؤدى إلى تفاقم حساسية أنقرة فالغموض الذى يشوب السياسة الأمريكية بالنسبة لمسألة الأكراد فى العراق يسترعى انتباه تركيا ويسبب لها القلق.

فالبيت الأبيض من ناحية يدعم إجراء استفتاء عام فى كركوك التى أصبحت الآن نسيجا كرديا تماما، كما أن تصريحات المسئولين الأكراد متناقضة، فمن ناحية يبدو من أحاديثهم أن مشاعر الحدة والعنف قد بلغت ذروتها وبدا الميل نحو الاستقلال جليا فى هذه التصريحات، ومن ناحية أخرى يستخدمون خطاب الأخوة وسياسة المداراة مع تركيا للتخفيف من حدة غضب أنقرة.

على الرغم من أن العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق بعد حرب ١٩٩١ وحتى بداية حرب ٢٠٠٣ كانت واقعة دائماً تحت تأثير أوهام أنقرة تجاه الحركة الانفصالية الكردية والغموض تجاه نظام صدام حسين، إلا أن زعماء الأتراك قد أعربوا عن قلقهم للولايات المتحدة فى ٢٠٠٣ من خطط تغيير النظام، وفى الأول من مارس ٢٠٠٣ امتنع البرلمان التركى عن التصديق على طلب الولايات المتحدة لاستخدام أراضى شمال تركيا. ومع أنه بعد حرب ١٩٩١ سمح الأتراك فى عام ١٩٩٧ أن تحلق طائرات الولايات المتحدة وبريطانيا انطلاقاً من قاعدة انجرليك على شمال العراق وعمليات تأمين الحماية للشمال لدعم أكراد العراق ضد صدام حسين والقوات العراقية، لكن هذه المرة أعلنت الموافقة فقط على تحليق الطائرات على الأراضى التركية ولذات السبب وبالمقابل امتنعت الولايات المتحدة عن إسقاط ١٥ مليار دولار كديون على تركيا ووجهت تحذيراً لتركيا بمنع أى تحرك عسكرى فى شمال العراق، وامتنعت عن قبول طلب مشاركة القوات التركية فى شمال العراق والواقع أن رواية خلاف تركيا مع منطقة أكراد العراق قد أصبحت أنه قوة منذ الأيام الأولى للحرب حتى قبل أن تصدر تأشيرة السماح بتحليق طائرات قوات الائتلاف فوق تركيا ومباركة الوجود العسكرى فى شمال العراق.

وقال أنوشيرافان برزانى النائب عن الحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى فى رد فعل على طلب تركيا: "إن أرض العراق ليست ثروة يأخذ منها كل شخص ما يريد وليس من حق أمريكا ولا بريطانيا ولا تركيا ولا أى شخص آخر أن ينتهك سيادة العراق ولن يستطيعوا".

ومع استمرار هذا التوتر وفى خامس أيام الحرب فى ٢٤ مارس ٢٠٠٣ انعقدت جلسة مباحثات بين وفد أمريكى وآخر تركى دارت حول كيفية تواجد القوات التركية فى العراق، وفى هذه الجلسة تولى زلماى خليل زاد مستشار الرئيس بوش آنذاك رئاسة الوفد الأمريكى وعلى الجانب التركى تولى أغور زيالى وكيل وزارة الخارجية رئاسة الوفد التركى وفى هذه الجلسة توصل الطرفان إلى اتفاق بخصوص كيفية تحرك القوات التركية فى شمال العراق، وبناءً على هذا الاتفاق استقرت القوات التركية فى المناطق الحدودية فى شمال العراق لتأمين الحدود، وتقديم المساعدة للاجئين العراقيين فى منطقة محددة وبعدد قوات كان موضع اتفاق بين الطرفين وطبقاً لهذه الاتفاقية لا يجب أن يزيد تعداد القوات التركية على ستة آلاف وليس مسموحاً لهم بالتجول فى عمق يزيد على عشرين كيلو متر، وقد أوفدت تركيا ثلاث لواءات من القوات إلى العراق كان تسليح لواء واحد فقط هو المدرعات وبهذا الشكل استقرت القوات التركية على الرغم من المعارضة العالمية على الحدود الشمالية للعراق ولم ينتهى تغيير موقف تركيا من بداية الحرب عند هذا الحد فقط فمع استمرار الحرب طرح مرة ثانية مع زيارة خليل زاد لتركيا فتح الجبهة الشمالية وفى هذه المرة طلبت تركيا مليار دولار كقرض لا يرد أو تقدم الولايات المتحدة قرضاً قيمته ثمانية مليارات دولار طويل المدى.

وعلى الرغم من أن العلاقات الثنائية قد تحسنت مع مجيء حكومة شيعية، حيث حصلت تركيا بعد صدام على فرص اقتصادية جيدة، فإن استقرار العراق أو عدم استقراره سيكون متغيراً مصيرياً فى المستقبل بالنسبة للوضع الاقتصادى التركى فى العراق.

سيناريو تجزئة العراق

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٢/٨

حدد مشروع الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠ الذى تعده وكالة المخابرات المركزية المستقبل السياسى والجغرافى للعراق فى أربعة احتمالات وخيارات هى:

١- إقامة نظام ديمقراطى.
٢- إقامة نظام راديكالى إسلامى.
٣- إقامة نظام علمانى قوى.
٤- تجزئة العراق.

ومن وجهة نظر الولايات المتحدة من الممكن أن تؤدى تجزئة العراق بين الجماعات العرقية إلى خلق قلاقل ودفع دول الجوار إلى التدخل، ومن المؤكد أن حدوث أى من الخيارات السابقة سيؤدى إلى هزيمة الولايات المتحدة وستترتب على ذلك نتائج سلبية عدة بالنسبة لمكانة ونفوذ الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط.

ومع الأخذ فى الاعتبار أن الأهداف الاقتصادية والسياسية والثقافية للقوى العالمية وخاصة الولايات المتحدة تتطلب السيطرة على معظم ثروات الدول فوق الأرض وتحت الأرض وإخضاع منافسيها الاقتصاديين فى مختلف مناطق العالم، فإن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى القضاء على منافسيها على مستوى العالم فقط بل إنها تحتاج إلى جغرافيا سياسية جديدة للعالم، مستفيدة فى ذلك من الاقتصاد القائم على بيع السلاح وعائداته، ومن الممكن فى هذا الإطار تبرير مشروع الشرق الأوسط الجديد والجغرافيا السياسية الجديدة.

وتعتبر تجزئة العراق اليوم إلى ثلاث دول تحت مسميات منطقة الشيعة، ومنطقة الأكراد، ومنطقة السنة جزءً من المشروع.

ويعتقد زبيجنيو برجينسكى المستشار الأمنى للرئيس كارتر أن الولايات المتحدة قد قامت بالهجوم على العراق من دون دراسة، وأن هذا الهجوم كان خاطئاً فى حين يعتقد هنرى كسينجر وزير الخارجية الجمهورى الأسبق أن الهجوم على العراق كان سليماً. لكن هذين المسئولين الأمريكيين الكبيرين، على الرغم من أن لهما وجهة نظر متباينة تجاه الحرب إلا أنهما قد اتفقا بخصوص انتخابات ومصير العراق وكلاهما يرى أنه لو أن شيعة العراق شكلوا الأغلبية فإنهم سيفوزون بالانتخابات إذا أجريت فى ظروف ديمقراطية ولن تتمكن الولايات المتحدة من الدفاع عن وحدة العراق التى ستصبح موضع تحدى للجماعات السنية والكردية أى أنه استناداً إلى التحديات الإرهابية فى العراق يؤيد هذان الخبيران تجزئة العراق إلى ثلاث مناطق منطقة الشيعة ومنطقة الأكراد ثم منطقة السنة، ومما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط المضطربة ستصبح أكثر اضطراباً وستظهر حدود جغرافية جديدة فى هذه الحالة ربما تدعم إسرائيل مثل هذه الآثار لأنها قد تخلصت من وجود قوة محتملة أو ممكن مثل عراق صدام حسين ولن يكون هناك أى خبر عن وجود ديمقراطية فى هذه المنطقة فى المستقبل القريب وسيكون من السهل على إسرائيل أن تتعاطى مع دويلات صغيرة معدومة القيمة قلما تمثل خطراً عليها.

رسائل المقاومة من حزب الله

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٣/٤

خلال الأيام الأولى من الحرب بين حزب الله وإسرائيل، راهن البعض على هزيمة وانكسار المقاومة خلال أيام، وهو ما انعكس على دبلوماسية بعض الدول خلال تلك الفترة، لكن الواقع أثبت فشل هذه التكهنات، لأن صمود حزب الله أطاح بالتحالف الأمريكى الإسرائيلى، ومن ورائه أطراف دولية وإقليمية دائماً ما أشاعت ونشرت ثقافة الانكسار والهزيمة داخل الدول العربية ولبنان.

لقد أعاد حزب الله فى هذه الحرب مفهوم العروبة إلى إطارها الصحيح بالتوازى مع الإسلامية، فجعل محورها القضية الفلسطينية، ملتزماً بإيجاد استراتيجية دفاعية للبنان ضد أطماع واعتداءات صهيونية ذات عقيدة متأصلة، جعل من الهوية اللبنانية ومكانتها، قضية محورية فى المفاوضات العربية الإسرائيلية، مثبتاً حق سلاح المقاومة، لذلك فإن الجدل السياسى المحتدم بشأن الهوية اللبنانية ودور لبنان فى المفاوضات العربية

الإسرائيلية والاقتراحات المطروحة أمريكياً، جميعها محاور متواصلة لن تتوقف إلا بعد استقرار التوازنات الداخلية اللبنانية عن طريق انتخابات برلمانية جديدة قبل انتهاء الدورة البرلمانية الراهنة.

لقد أدهشت المقاومة العالم أجمع لاسيما من هم على إطلاع بالقضايا العسكرية والسياسية. وقد تسبب نجاحها فى تغيير جذرى فى السياسات التى تنتهجها كل من إسرائيل والولايات المتحدة فى المنطقة.

لقد سعى حزب الله منذ تأسيسه وحتى الآن من أجل تحديد أهدافه وأولوياته السياسية فى أطر عامة. وبينما عانت لبنان فى الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ من الحروب والصراعات الداخلية، كان حزب الله فى طور التكوين والتأسيس، لذلك فهو تشكيلة مواقف سياسية ومذهبية. ومن المهم هنا الإشارة إلى نجاح حزب الله فى ممارسة نشاطاته داخل المجتمع اللبنانى دون الانخراط فى دوامة الصراعات الداخلية، حيث كانت الأولوية من وجهة نظر الحزب، التصدى للمحتل الصهيونى. وبالرغم من دخول حزب الله إلى المسار السياسى الرسمى اللبنانى على مدى العقد الماضى، إلا أنه نجح فى الحفاظ على أولوية التصدى للنظام الصهيونى، مع التحرك فى اتجاه صون التضامن الوطنى اللبنانى.

وبالرغم من صدور القرار ١٧٠١ من مجلس الأمن وإقرار وقف إطلاق النار بين الطرفين، إلا أنه من الضرورى إدراك أن أياً من بنود وقف إطلاق النار والمرهون بموافقة اللبنانيين الإسرائيليين والأطراف الإقليمية، لم يتحقق بعد، وأن الحرب واحتدامها وكذلك تدخل الأطراف الدولية والإقليمية لم يتيح التوصل إلى نتيجة حاسمة بشأن أى من ملفات الأزمة.

وبالإضافة إلى ذلك لم تتحقق أى من الأهداف التى شنت الحرب بسببها.

فعلى سبيل المثال، لم تستعيد إسرائيل الجنديين الأسيرين من حزب الله، بل أنها لم تتمكن من القضاء على حزب الله، وفشلت حتى فى نزع سلاح الحزب.

فى المقابل خرج حزب الله بزهوة النصر المحقق، مؤكداً على حقه فى مواصلة المقاومة، والحفاظ على سلاحه، واستعادة مزارع شبعا، وإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين من سجون إسرائيل، أما على الصعيد السياسى الإقليمى، فقد ازداد احتقاناً بعد انتهاء الحرب، وقد عاد الوضع على الساحة الفلسطينية إلى سابق عهده المفعم بالتوتر فى أعقاب سلسلة من الهجمات الإسرائيلية، فى حين وجدت سوريا نفسها منعزلة فى مواجهة مباشرة مع ادعاءات وصمتها بالتدخل السافر فى الشئون اللبنانية ودعمها للمقاومة فى لبنان وفلسطين. وما من شك أن الوضع غير المستقر فى العراق ساهم فى التشويش على فكر الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الإقليمية. وبنظرة عامة إلى وضع الدول بالمنطقة يجب القول أن الأحداث اللبنانية الأخيرة عكست جزءاً من التوترات والصراعات القائمة فى المنطقة بين حزب الله وإسرائيل، ومن ثم فإن استئناف سلسلة الصراعات من جديد فى الشرق الأوسط ليست واقعاً حتمياً ولكنه يخضع لعدة عوامل:

١-مستوى الجدية فى تنفيذ القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن.

٢-قدرة حزب الله على التعامل مع الوضع السياسى داخل لبنان.

٣-من المحتمل أن تكون الحرب الإسرائيلية ضد لبنان مقدمة لحرب إقليمية واسعة النطاق بهدف إنشاء شرق أوسط جديد (مشروع رايس).

لذلك ربما تشهد المنطقة فى المستقبل القريب ضغوط وتدخلات سياسية، دولية وإقليمية متوافقة مع مساعى الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى إعادة ترتيب الأوضاع فى الشرق الأوسط. مع الاستفادة من أدوات التصعيد، لكن هذا الأمر يتطلب عدة محاور. من قبيل:

١-مدى تصميم الحكومة الأمريكية على إنجاز هذه المهمة وعلى فرض سياساتها على المنطقة وإيجاد شرق أوسط جديد من خلال التحجج بسياسة مكافحة الإرهاب.

٢-كيفية تعامل القوى الإقليمية مع النتائج السياسية المترتبة على الحرب الإسرائيلية ضد لبنان.

٣-كيفية تعامل إيران وسوريا وحماس وحزب الله مع التهديدات والادعاءات الخارجية. هل ستمضى هذه الأطراف فى اتجاه التسوية أم تصعد من شكل المواجهة.

٤-تأثرت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط ومن ثم مسيرة التسوية السلمية بسبب التحولات السياسية فى إسرائيل ما بعد الحرب. فهل تمضى السياسة الإسرائيلية فى اتجاه الحرب أم فى اتجاه السلام؟

٥-التطورات القادمة ستعكس مدى قدرة المجتمع الدولى على إقناع الحكومة الأمريكية بتفعيل المسيرة السلمية وعقد مؤتمر مدريد ٣ مع التقيد بمبادئ جديدة خاصة بعد الهزائم التى تحملتها فى العراق.

ولهذا فإن الدروس المستخلصة من حرب لبنان والتى أثارت استفسارات عديدة، ستؤثر بالطبع على التطورات الداخلية اللبنانية والإقليمية والدولية. بل على سبيل التعاطى مع قضايا ستشكل فى المستقبل القريب مصير المنطقة بكاملها.

إن نتائج الحرب الأخيرة لم تقتصر على الميادين العسكرية وإنما انعكست على الساحة السياسية - الاجتماعية اللبنانية، من خلال تحرك قوى بقيادة السيد حسن نصر الله، الذى ضيق الخناق على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فى بيروت، وهى حركة حملت لواء السلام والإصلاح بعد الحرب ضد حكومة فؤاد السنيورة فاتحة بذلك آفاق سياسية جديدة أمام لبنان ٢٠٠٧ .

صحوة شيعة اليمن

■ هادى محمدى فر ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/٣/٤

عقب موجة صحوة التيارات الدينية الشيعية فى العراق ولبنان و البحرين وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر انضمت اليمن أيضا إلى الدول التى تواجه المطالب المذهبية للشيعة.

بعد الاتفاق الذى وقع فى ديسمبر عام ١٩٨٩ للوحدة بين شطرى اليمن، اتحدت الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية (اليمن الجنوبي) فى الثانى والعشرين من مايو عام ١٩٩٠ تحت اسم "جمهورية اليمن". وتضم هذه الدولة مناطق الجنوب الغربى من المملكة العربية السعودية والمناطق الجبلية والشريط الساحلى للبحر الأحمر وعدن التى كانت مستعمرة بريطانية فيما مضى وتبلغ مساحتها ١٩٥ ألف كيلو متر مربع ومناطق جنوب الجزيرة العربية وجزر كاماران وجزر سوكوترا وجزر كوريا موريا. والدين الرسمى لليمن هو الإسلام ويشكل المسلمون غالبية السكان فيه وبه نسبة قليلة من الأديان الأخرى. ويبلغ عدد أتباع الفرقة الزيدية والشيعة الإثنى عشرية حوالى ستة ملايين نسمة. والزيدية هى فرقة تميل إلى الشيعة وهى من أعقاب السلالة الزيدية التى قامت بثورة فى اليمن فى عهد الخليفة المأمون وأرسل الخليفة أحد قادته ويدعى محمد بن عبدالله بن زيد لقمع هذه الثورة وقام هذا القائد بتأسيس الأسرة الزيدية الحاكمة. ويبلغ عدد أتباع المذهب الشافعى أيضا حوالى ستة ملايين نسمة وهذه الفرقة على صلة وثيقة بالشيعة خلافا للفرق المذهبية الأخرى من أهل السنة وبعد فتوى الشيخ شلتوت المصرى (الشافعى المذهب) التى تنص على احترام الشيعة ومذاهب الشيعة توطدت صلاتهم بالشيعة وفى المقابل يبدى الشيعة احتراما خاصا لأتباع الفقه الشافعي. ويعد مسلمو اليمن أنفسهم من الأنصار ومن مفاخرهم أن اليمن هى البلد الوحيد الذى اعتنق الإسلام دون إراقة أية دماء مع وصول مبعوث النبى صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين على بن أبى طالب.

فى السنوات الأخيرة ومع تصاعد نشاط الوهابيين فى المملكة العربية السعودية والجهود الغربية وخاصة من جانب الولايات المتحدة و النظام الصهيونى لبث الفرقة والخلاف بين المسلمين تزايدت الخلافات بين أتباع الفرقتين الإسلاميتين وأسفرت عن اشتباكات دموية. ومع أحداث الحادى عشر من سبتمبر تزايدت مخاوف القائمين على الأمور فى اليمن من تزايد موجة الصحوة الشيعية إلى درجة أن حكام اليمن قد وصفوا وجود الشيعة فى اليمن بالورم السرطاني. واستمرارا لسياسة قمع الشيعة فى اليمن قام على عبد الله صالح بفرض قيود على أنشطة التيار السياسى المذهبى لأتباع الزيدية والإثنى عشرية فى اليمن وقام باعتقال واغتيال زعماء الشيعة. ونذكر أن على عبد الله صالح أصدر أمرا رسميا فى الرابع من فبراير من العام الحالى بالهجوم على مناطق الشيعة فى شمال اليمن وأسفر هذا الهجوم عن اشتباكات واسعة بين الجيش اليمنى وبين الثوار بزعامة عبد الملك الحوثى فى إقليم صعدة. وفى هذه الاشتباكات لقى ٣٢ من الشيعة مصرعهم وأصيب ٦٢ آخرين بجراح. ويبدو أن الأزمة ستزداد تعقيدا نظرا للعوامل الداخلية والإقليمية والدولية ولبحث أسباب اشتداد أزمة ثوار اليمن يجب القول إن هناك ثلاثة عوامل تتدخل فى هذه الأزمة وهى العامل الوطنى الداخلى والعامل الإقليمى والعامل الدولى وسوف نقوم ببحث هذه العوامل كل على حدة.

١- العوامل الوطنية

يعد اليمن بلدا فقيرا وإجمالى دخله منخفض على عكس الدول العربية الأخرى كما أن المناطق اليمنية التى يسكنها الشيعة أكثر فقرا من بقية المناطق وقد أدى هذا الأمر إلى تهيئة المجال النفسى للشيعة للقيام بالثورة(التمرد). كما أن البناء القبلى فى اليمن يعد من العوامل الداخلية الأخرى فالبناء القبلى كان دائما أكثر رسوخا فى المناطق الشمالية وقد أدت هذه القبلية إلى تقليل العلاقات والصلات بين القبائل والمذاهب المختلفة مما يعد مجالا للخلاف بين المذاهب وخاصة بين الشيعة والسنة. ومن العوامل الداخلية أيضا تهميش الشيعة وإقصاؤهم عن الهيكل السياسى والإدارى فى النظام الحاكم فالنظام السياسى الإدارى الحاكم فى اليمن يتبع المذهب الشافعى ويفرض قيودا على دخول الزيديين والاثنى عشريين إلى جهاز الحكم الأمر الذى يؤدى إلى إثارة غضب الشيعة.

٢- العوامل الإقليمية

كان نجاح الثورة الإسلامية فى إيران مقدمة لمعاداة حكام اليمن للشيعة، ففى عام ١٩٩٠ ومع اتحاد شطرى

اليمن زادت حدة هذه المعاداة. كما أن الهجوم الأمريكى على العراق وانتصار الشيعة وأيضا انتصار حزب الله اللبنانى فى توازنات القوى السياسية فى لبنان وأخيرا انتخابات البحرين التى تبلغ نسبة الشيعة حوالى ٦٥٪ من إجمالى عدد سكانها كل هذا قد دفع بحكومة على عبد الله صالح إلى تشديد مواجهتها للشيعة. كما اتهمت حكومة اليمن الثوار بزعامة عبد الملك الحوثى بالتعاون مع إيران سعيا لفرض سلطة إمامية المذهب. رغم أن حسين كماليان السفير الإيرانى فى صنعاء نفى أى تدخل إيرانى فى اليمن إلا أن حكام اليمن يهاجمون إيران بشده بتشجيع الغرب والدول العربية الأخرى بالمنطقة. كما أن التطورات اللبنانية لها تأثير مباشر فى قتل الشيعية على يد الحكومة اليمنية. فقد تسبب حزب الله اللبنانى فى تهديد بقاء حكومة السنيورة الموالية للغرب. ولهذا لن تتورع حكومة على عبد الله صالح وهو أيضا من حلفاء أمريكا فى المننطقة عن القيام بأى شئ لقمع الشيعة خوفا من ازدياد قوة التيارات السياسية الشيعية وتحويلها اليمن إلى لبنان أخرى. كما أن المملكة العربية السعوديةأيضا من الدول التى أعلنت معارضتها الصريحة لاستيلاء الشيعة اليمنيين على السلطة فقد أعلن وزير الخارجية السعودى قائلا: نحن سلفيون شئنا أم أبينا والتيار السلفى كما نعلم يعد الشيعة مرتدين ولا يخفى معارضته للشيعة. وفى الاشتباكات الأخيرة باليمن يبدو أن القوات السعودية كانت تعاون الجيش اليمنى سرا، كما أن المملكة العربية السعودية تتخوف من تحول اليمن إلى عراق آخر، ونظرا لأن هناك أقلية شيعية تقيم فى مناطق الجنوب الشرقى من المملكة العربية السعودية وهى معزولة عن التطورات السياسية والاجتماعية والإدارية للحكومة السعودية فإن الحكومة السعودية غير مستعدة تحت أى ظرف لقبول استيلاء الشيعة على السلطة فى اليمن وسوف تساعد الحكومة اليمنية على قمع التيارات السياسية الدينية الشيعية.

٣- العوامل الدولية

تؤثر العوامل الدولية تأثيرا واضحا إلى جانب العوامل الداخلية والعوامل الإقليمية ومن العوامل الدولية المؤثر على وضع الشيعة فى اليمن:

أ - تسببت السياسة الدعائية التى تنتهجها الولايات المتحدة فى مجال تحقيق المصالح إلى خلق حالة من القلق الذى لا مبرر له من ازدياد الوجود الشيعى فى اليمن وفقدان الولايات المتحدة حليفا آخر فى الشرق الأوسط هو على عبد الله صالح وقد أدى هذا إلى تعبئة الرأى العام العالمى ضد خطر ظهور الشيعة فى اليمن. يضاف إلى ذلك وصف الثوار الشيعة بالإرهابيين وتقديم العون اللازم للحكومة اليمنية.

ب - جهود النظام الصهيونى لبث الفرقة والخلافات بين المسلمين: يحاول النظام الصهيونى عن طريق زرع الخلافات تحقيق هدفين الأول هو إضعاف موقف المسلمين فى الشرق الأوسط عامة وفى اليمن خاصة، والثانى هو زيادة قوته العسكرية والسياسية لمواجهة المسلمين.

واليمن كما نعرف من البلاد التى لا يسهل إيجاد فرقة وخلافات بين الطوائف فيها بسبب التقارب بين الفقه الشيعى والفقه السنى الشافعى وبين الزيدية والاثنى عشرية ولهذا يحاول النظام الصهيونى بمساعدة عملائه فى اليمن القضاء على الوحدة الوطنية فى اليمن. وما يطالب به الشيعة فى اليمن هو الحصول على حقوقهم المشروعة بعد سنوات طويلة من التهميش وليس الصراع مع الشافعيين ولكن النظام الصهيونى يحاول استغلال هذه الأحداث.

قواعد اللعبة فى أفغانستان

■ كيهان (الدنيا) ٢٢/٢/٢٠٠٧

تثير مسألة إعادة الإعمار فى أفغانستان إشكالية كبيرة خاصة فى ظل انشغال الولايات المتحدة بقضايا وملفات أخرى مثل الملف النووى الإيرانى والوضع فى العراق، بالإضافة إلى عودة ظهور طالبان مرة أخرى وفرض سيطرتها على بعض المناطق الأفغانية، فبالرغم من مرور أربعة أعوام لم تتمكن ألمانيا (التى ترأس الاتحاد الأوروبى الآن) من إعادة بناء قوى الأمن، الأمر الذى أفرز المزيد من الخلافات والمشكلات للولايات المتحدة فى أفغانستان مع الاتحاد الأوروبى. وفى هذا الإطار ورد على لسان انتونى كوردسمان الخبير الأمنى فى واشنطن والذى شغل مناصب عليا فى وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكية وفى حلف الناتو، ويعمل حاليا فى مركز الدراسات السياسية والدولية أحد أهم المراكز البحثية المهتمة بالسياسة الخارجية فى واشنطن

أن الألمان فشلوا فى إنشاء قوات أمن أفغانية ولم يتوصلوا إلى أى نتيجة على مدى أربعة أعوام.

لم تقتنع برلين بمثل هذه الانتقادات وامتنع المسئولون الألمان عن الرد رسمياً على تلك التصريحات، ومع هذا وصف المتحدث باسم وزارة الداخلية الألمانية هذه الانتقادات بأنها غير مقنعة وأن ألمانيا تؤدى بفاعلية إجراءات قصيرة الأمد وطويلة الأمد فى أفغانستان.

وحقيقة الأمر أن مهمة إعادة بناء قوى الأمن الأفغانية بعد سقوط طالبان لم تتم على النحو المتوقع على الصعيد الدولى. فعلى مدى عقود من الحرب الداخلية فى أفغانستان لم تتواجد على الساحة الأفغانية قوات أمن تقليدية وإنما كانت بعض الفرق المحلية التى تؤدى مهامها تحت قيادة زعماء الحرب هناك.

جدير بالذكر أن القوات الغربية قد انتشرت فى بعض المناطق الأفغانية من أجل المساعدة فى إعادة البناء، وقد قدمت مساعدات لقوى الأمن المحلية، لكن معظم قوات الشرطة الأفغانية لا تعرف القراءة والكتابة، لدرجة أن الجهل منتشر أيضاً بين قادة هذه القوات.

كانت ألمانيا قد قدمت الدعم فى مجال تعليم وتدريب القوات الأفغانية مما انعكس على عدد كبير من مسئولى الشرطة الأفغانية لدرجة أن بعضهم أصبح يتحدث الألمانية.

فقد تم إنشاء مدرسة العمليات (الأكاديمية) فى كابول منذ أبريل ٢٠٠٢، وتولت مهمة تعليم وإعادة تأهيل أفراد الشرطة. وفى أغسطس ٢٠٠٥، تخرج من هذه الأكاديمية الدفعة الأولى حيث وصل عدد الخريجين حتى الآن ٤٢٠٠ أفغانى، بينما تضم الأكاديمية حالياً نحو ١٣٥٠ شخص.

ويرى الأمريكيون أن على الألمان تدريب كبار قادة الشرطة الأفغانية كخطوة أولى، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة تدريب أفراد الأمن، من أجل احتواء أعداد كبيرة، وفى هذا الشأن يقول خبير مركز الدراسات السياسية الألمانى (كيتاماس): "الأسلوب الألمانى لن يتيح إمكانية تكوين قوات شرطية كافية لديها القدرة والكفاءة لإدارة الأزمات فى دولة مساحتها ضعف مساحة ألمانيا".

وقد شهدت انتخابات الرئاسة الأفغانية عام ٢٠٠٤ نقصاً ملحوظاً فى أعداد القوى الشرطية، بالرغم من تواجد القوات الدولية والحكومية، فكلاهما لم يتمكن من تغطية المراكز الانتخابية أمنياً.

كما تعرضت أفغانستان فى بداية العام الماضى لهجوم من جانب قوات طالبان، استهدف قوات حلف الناتو فى ظل انعدام التواجد الأمنى اللازم للحفاظ على أمن المدن خلال العمليات القتالية.

وفى رد فعلها على هذا النقص شرعت القوات الأمريكية فى تدريب قوات شرطية جديدة، فتضاعفت أعداد موظفى شركات الأمن الخاص الأمريكية. وشملت الإجراءات الأمريكية عقد دورات مكثفة قصيرة الأمد ربما تتعدى الشهرين على الأكثر، بهدف تدريب غير المتعلمين من رجال الأمن ومعظمهم من المجاهدين السابقين الذين لم تتعدى معارفهم استخدام بنادق الكلاشينكوف. هذا البرنامج الأمريكى أثار حفيظة الألمان بالرغم من عدم توجيه أى اعتراض رسمى فى هذا الشأن. وتعود جذور هذا الخلاف بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الاختلاف الثقافى بين الدولتين، وهو ما انعكس على أداء ألمانيا لمهامها فى أفغانستان، فالألمان يريدون تسليم الأوضاع الأمنية لغير العسكريين من خلال قوات أمن ذاتية على غرار النموذج الألمانى، أما الأمريكيين فى المقابل يريدون قوات شرطة أفغانية لديها القدرة على إطلاق النار وخوض الحروب فقط، ومن ثم تدريب أكبر عدد من القوات وإرسالها إلى المناطق غير المستقرة، وهو الأمر الذى أوكلته وزارة الخارجية مؤخراً إلى البنتاجون. ومنذ أبريل ٢٠٠٥ أصبح قائد القوات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان مسئولاً عن تدريب قوى الأمن الأفغانية. فضلاً عن ذلك أراد الألمان إنشاء قوات شرطية خاصة شبه عسكرية تضم ٥٠٠٠ شخص من القوات المدربة فى أكاديمية الشرطة من أجل قمع مظاهر التمرد، بينما طالبت الحكومة الألمانية، الاتحاد الأوروبى بالتصدى للنفوذ والهيمنة الأمريكية فى أفغانستان.

العراق بين إيران والسعودية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

كان طبيعيا أن تصل المباحثات بين الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد والملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الطرفين على العمل من أجل وقف التوتر والصدام بين أهل السنة والشيعة، كخطوة إيجابية لحل الأزمة العراقية، والأزمة اللبنانية، وباقى القضايا المثارة، والوصول بالمنطقة إلى بر الاستقرار والأمان، لأن قضية الصدام بين السنة والشيعة على رأس القضايا والمسائل التى تهم البلدين، وتشغل بال قادة السعودية على الأخص باعتبارهم من رموز العالم السني، وتؤثر فى اتجاه كل من السعودية وإيران للقيام بدور إقليمى فعال، لذلك فقد أعدا لها إعدادا كبيرا فى وقت قياسي، فجاء برنامج المباحثات مشحونا، لأن الطرفين يدركان ما يريده كل منهما، ومن ثم اختارا المدخل الصحيح للتفاهم، بمعنى أن يقدر كل طرف معطيات الطرف الآخر، ويجعلها خطا أحمر فى علاقاته به، كل منهما يعتبر نفسه قطبا من أقطاب المنطقة والعالم الإسلامي، وكل منهما يرى له دورا أساسيا على الصعيدين الإقليمى والإسلامي، وكل منهما لديه مصالح فى المنطقة، وكل منهما لديه توجهات دينية ومذهبية، فليعترف كل طرف بمعطيات الآخر، وليتعاونا على هذا الأساس لمصلحة كل منهما، وفى اتجاه حل المشاكل المعلقة فى المنطقة، وقد يرى بعض المحللين أن إيران والسعودية قد تقاربتا بالرغم من المحاذير الأمريكية، إلا أن هذه النتيجة لا تعبر عن تقارب، بقدر ما تعبر عن تفاعل واقعى مع طبيعة الأشياء، فالمعطيات الإيرانية تتعارض بل وتتصادم مع المعطيات السعودية، ولكنهما رغم ذلك تعاملا فى المجال الاقتصادى وخاصة التجاري، واستطاعا أن يتجاوزا خلافاتهما الأساسية التى حرمتهما من التعامل المفيد لكليهما. والدليل على حسن فهم الطرفين لحقيقة الخلاف، ورغبتهما فى تجاوزه، قامت إيران بترتيب زيارة أكثر الوجوه الإيرانية تشددا، وهو أحمدى نجاد رئيس الجمهورية إلى المملكة العربية السعودية، بعد أن سبقتها تمهيدات من خلال زيارة مسئولين إيرانيين للرياض، يأتى على رأسهم على أكبر ولايتى مستشار الزعيم ومبعوثه الشخصى وحامل رسالته إلى الملك عبد الله، وزيارة منوتشهر متكى وزير الخارجية، فجاءت الدعوة من جانب العاهل السعودى لأحمدى نجاد دون تردد، إيران أرسلت أحمدى نجاد لتؤكد أنه إذا كان أكثر قادتها تشددا يستطيع أن يتفاهم مع نقيضه فى السعودية، فليس هناك ما تخشاه السعودية أو الدول الخليجية أو الدول العربية بعد ذلك، وأنه يمكن بسهولة تجاوز الخلافات، والقيام بالعمل المشترك من أجل صالح الطرفين وخير المنطقة والعالم الإسلامي.

لقد أدت ظروف المنطقة إلى أن يكون الطرفان أكثر عقلانية وواقعية فى التعامل مع بعضهما البعض، ويتخطيان الهواجس إلى التعامل الجريء المباشر، لقد أدركا من خلال ما يدور حاليا بين الشيعة والسنة فى العراق، وحجم المؤامرة التى تستهدف الوقيعة بينهم، جوهر المشكلة التى يعانى منها العالم الإسلامي، وأهمية العمل على وحدة الخطاب الإسلامى فى الظروف الراهنة. والسعى إلى التعاون بين المذاهب الإسلامية لا التنافر، كانت هناك مبادرات تدعو إلى التساؤل حول أهمية وجدوى هذا السعي، وآلياته وتوجهاته، ومصيره! أهمها المؤتمر الذى عقده الزعيم الإيرانى آية الله سيد على خامنئى بين علماء الشيعة والسنة فى إيران، وقال فيه: ينبغى أن نقيم أسس اتحاد عملى حقيقى وواقعى وقلبى بين أهل السنة والشيعة، فلقد اعتمد الأوائل فى صراعهم مع الاستعمار والاستكبار على قضية وحدة الأمة الإسلامية بشكل كبير، فقد رأيتم السيد جمال الدين الأسدآبادى المعروف بالأفغانى رضوان الله تعالى عليه، وتلميذه محمد عبده، وآخرين كثيرين من علماء أهل السنة، وكذلك من علماء الشيعة مثل المرحوم شرف الدين العاملي، وعظماء آخرين، كيف جاهدوا من أجل أن لا يدعوا فى مواجهتهم للاستعمار فرصة لكى يبدل وحدة المسلمين إلى فرقة، ويستعملها حربة فى وجه العالم الإسلامي. وكان الزعيم خامنئى قد صرح من قبل

بأنه لايريد أن يدخل أهل السنة فى مذهب الشيعة، أو أن يدخل الشيعة فى مذهب أهل السنة، بل أن يقبل كل منهما معطيات الآخر، ويتعامل معها، ويدرك أنهما أبناء دين واحد.

ويقود آية الله هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فى إيران حملة سياسية داخل إيران للدعوة إلى المرونة والتوسط فى التعامل مع مشاكل السياسة الخارجية، مشيرا إلى جهود إيران فى التقريب بين المذاهب الإسلامية، واستمرارها بعد انتصار الثورة الإسلامية فى إيران، ومؤكدا أن الاستكبار العالمى أكبر الأخطار، لأنه يبغى السيطرة على الدول الإسلامية وثرواتها الطبيعية. وأكد أن العالم الإسلامى لو اتجه للوحدة لما كانت هناك مشاكل السودان ولبنان والعراق وفلسطين والصومال، أو غيرها من المناطق الإسلامية. كما أكد أنه يمكن الدفاع عن الأمة الإسلامية من خلال سنة الرسول وسيرة أهل البيت والعلماء والشخصيات الإسلامية، وهذا لا يعنى مناهضة الأديان الأخرى، وإنما المحافظة على الإسلام. وفى هذا السياق يكون السنة أولى برعاية الشيعة من غيرهم، ومن هنا أكد أن الإيرانيين مع صلواتهم على الرسول وآل البيت يصلون على أصحابه، ويؤكد قادتهم على طرح مواضع الالتقاء ونبذ مواضع الخلاف بين السنة والشيعة، مذكرا بفتوى زعيم النظام تحريم لعن الصحابة.

وأكد آية الله رفسنجانى أيضا أن إيران لا تتدخل فى شئون العراق الداخلية، ولا نية لديها فى ذلك، ولا توجد أية عمليات تدل على التدخل الإيرانى هناك، رغم وجود تدخل من الدول العربية، وتعارض المذابح والعمليات الإرهابية فى العراق، وتعتبرها من الكبائر. ولا ينبغى إراقة دم مسلم أو غير مسلم على يد مسلم آخر. وينبغى على جميع علماء السنة والشيعة أن يسعوا بكل جهدهم لكى يحدد العراقيون مصيرهم بأنفسهم، وإيران راغبة فى وحدة العراق. كما فسر التقية عند الشيعة، بقوله إن كل دولة لديها مسائل تعتبرها سرية فى وقت من الأوقات، ثم تعلن عنها عندما يحين الوقت، وهو يشبه ما تعتقده الشيعة فى التقية. كما رفض اتهام إيران بالترويج لمذهب الشيعة فى بلاد أهل السنة، مؤكدا أن إيران لا تسعى لنفى الآخرين، وإنما تنادى بالدعوة للعمل الصالح، وأن هذه التهمة موجهة من قبل أعداء إيران للوقيعة بين المسلمين.

لقد أكدت نتائج زيارة أحمدى نجاد للسعودية أن الوضع كان يتطلب خطوة جادة متزنة فى هذا السبيل، تؤكد أن الخلافات الإسلامية ليست مذهبية، ولو كانت القضية مذهبية، لكان هناك اختلاف فى المسائل الفقهية والمسائل الكلامية وغيرها، لكن الاختلاف الموجود اليوم خاصة فى العراق ولبنان، لا يقوم على أساس قواعد فكرية أو قواعد فقهية أو كلامية، وإنما يقوم على أساس تحزب وتكتل وتشرذم وتصارع تغذيه عوامل خارجية، وتستغل ظروف التخلف الفكري، والعُقد التى خلفها النظام السياسى فى نفوس العراقيين، والمسلمين عموما، فالوضع القائم فى العراق سياسي، والمشاكل ناتجة عن الاحتلال والاحتقان، وعن الوضع الذى كان قائما أيام النظام السابق وانعكاساته، وما جر إليه من وضع نفسى ووضع طائفى فى العراق، فليس من المفيد أن يتحول الخلاف السياسى إلى مذهبي، ثم يتحول إلى نوع من التنظير للمذهب، فالسياسة تنعكس على المذهب، ثم يبدأ نوع من التحصن العلمى والثقافى تجاه الطرف الآخر، المختلف معه سياسيا فى الأساس، فلو انتهت الاختلافات الطائفية فى العراق لبرزت اختلافات قومية وأخرى إثنية وعشائرية بين السنة والسنة، وبين الشيعة والشيعة، وبين الأكراد والتركمان، وهذه طبيعة حالة الركود والتخلف التى تفرز هذه المشاكل، فى حين أن الشيعة العراقيين كانوا متعايشين مع أهل السنة وبينهم زواج وعلاقات وروابط جوار وتآخ أكثر منه تعايش، وبعد انهيار نظام صدام دخلت الجماهير جميعها تردد (لا سنية لا شيعية.. إسلامية إسلامية) دليل على استشعارهم الخطر الذى يمزق اللحمة الوطنية بين السنة والشيعة؛ فإذا كان الاحتلال قد استطاع تعبئة السنة ضد الشيعة، والشيعة ضد السنة تحت عناوين مختلفة عن طريق إثارة انفجارات مفتعلة وحساسيات، أدى ذلك إلى أن تخرج الأمور عن سيطرة الحكومة والمراجع، إلا أن الناس يتبعون مراجعهم فى التقليد والفتوى، كما أن مواقف السيستانى تدعو إلى التهدئة وتحريم سفك الدماء، وتدعو لوحدة التراب العراقي.

لقد أدرك الطرفان السعودى والإيرانى أن المشكلة ليست مشكلة العراق، بل هى مشكلة المنطقة كلها، هناك خطة لإثارة الاختلافات على مستوى كل المنطقة من أجل الهيمنة والسيطرة، وتفويت فرص عظيمة على الأمة كى تتحد، ولقد أكدت إيران أن المصالح القومية الإيرانية بغض النظر عن المصلحة الدينية والعقائدية تتطلب مد جسور الثقة مع العالم العربي، ومن مصلحتها أن تفعل ذلك؛ لأنها إذا ابتعدت عن العالم العربى سوف تبتعد عن هويتها الإسلامية التى تتطلب اقترابا من العالم العربي. العرب والإسلام مرتبطان لا يمكن الفصل بينهما على الإطلاق، إذا كانت إيران تريد أن تحافظ على هويتها الإسلامية فلا بد أن ترتبط بالعالم العربي، هذه مسألة ربما لا يفهمها الكثيرون، العالم العربى بالنسبة لإيران هو الكعبة، والهدف، والأمل، فذل العرب وعزهم يؤثر على إيران مباشرة. لذلك لا ترى إيران أية مشكلة فى أن تلعب الدول العربية الكبرى دورا إقليميا، لأن هذا الدور سيكون مكملا لدورها، وليس متناقضا معه.

لقد أكدت نتائج لقاء الرياض أن اليأس من جدوى التقارب نابع من عدم الفهم لمعنى التقارب، فهو ليس توحيد الأفكار الفرعية والجزئية، وصبها في قالب واحد، وإنما توحيد في المواقف، إذ لا بد من موقف موحد بين المسلمين تجاه القضايا الإسلامية والعامة، وهو لا يعني أن أحدا يتنازل عن مبادئه ولا مواقفه الفكرية، وأيضا لا يعني تنويما لأي طرف، ولكن يعني الفهم المتبادل، والتعاون المتبادل لخير الأمة الإسلامية. لأن الذين يتواطئون ضد الإسلام والمسلمين يتواطئون ضد الجميع بما فيهم السنة والشيعة. هناك خلاف ومشاكل تحدث بين الحين والآخر؛ لكن هذا لا ينبغي أن يخل بضرورة التلاحم والتوحد والتفاهم والتقارب والتعاون بين المسلمين.

تغيير النظام أم تغيير سلوك النظام؟

■ **مختار برازش** ■ أخبار روز (أخبار اليوم) ٢٠٠٧/٣/٢٣

يجب أن نعترف أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء ظروف حساسة ومقلقة وأن الأفعال وردود الفعل الدولية تفيد أن هناك أحداثاً مهمة من المحتمل وقوعها ومن الممكن أن تغير بشكل أو بآخر مصيرنا ومستقبلنا، هذا فى حين أنه لازالت توقعاتنا النظرية للأوضاع غير دقيقة وإننا نختلف اختلافاً كبيراً فى وجهات النظر على أكثر الموضوعات أهمية منها وجود نظام الجمهورية الإسلامية نفسه، فكثيرون مشغلون ولا يملكون رداً واضحاً على السؤال الأهم وهو هل نحن فى النهاية نريد تغيير النظام أم لا؟، وبعبارة أكثر وضوحاً تغيير النظام أم تغيير سلوك النظام؟

من المؤكد أنه لو أن قدر لهذا العصر أن يكون هو عصر معاداة الإمبريالية فمن المحتمل أن الجمهورية الإسلامية هى واحدة من أشد النظم المعارضة للإمبريالية، وليس بعيد أن نجعل عمامة السيد خامنئى ذهباً ونصلى وراءه، وربما لو كانت القيمة لازالت لمعايير "الحرب الوطنية" لتطلب ذلك تحديث بعض الشعارات مثل "سلحوا الحرس الثورى بالأسلحة الثقيلة"، ولأصبح شعار صفحات جريدة العمل - الناطقة بلسان منظمة فدائيى خلق - التى كانت تتمتع بالأغلبية فى ذلك الوقت "سلحوا الحرس الثورى بالسلاح النووى" .

لكن لندقق جيداً لو أن الإصلاحيين كانوا قادرين على مدى الثمانى سنوات التى حكموا فيها (فترة حكم محمد خاتمى ١٩٩٧ - ٢٠٠٥) وهم يهيمنون على سلطتين من سلطات ثلاث هى التنفيذية والتشريعية أن يحصلوا على تعديل على الأقل لبند واحد من بنود الدستور، يكون لصالح حرية الصحافة والأحزاب والتجمعات أو على الأقل يراعى حقوق الإنسان وقاموا بتنفيذ هذا البند لكان واجبنا اليوم أن نتصدى إلى المناهضين للإصلاحات، وأن نبذل الروح والمال دفاعاً عن إنجازات الإصلاحيين.

ورغم هذا لا يمكن تجاهل كل ما حدث على مدى الأعوام الأخيرة ونعلن بصوت عال أنه لو كانت هناك مجرد بارقة أقل فى ظلمة الجمهورية الإسلامية لاستطعنا أن نفكر بطرق أكثر سلمية ولو أنه لازال هناك بالفعل بصيص من الأمل فى أن نتمكن من توجيه السفينة التى جنحت أو لو أن هناك قليلاً من المرونة فى رسم السياسات للتغلب على هذه المعوقات الاستراتيجية لكان من السفه أن نفكر فى حلول فادحة الثمن.

يقول السيد أحمدى نجاد "إن قطارنا بدون كابح" نعم، هذا القطار يسير بدون كابح وقد أصبح هذا الأمر مصدر قلق للعالم، والآن أيضاً قد اتفق العالم أنه فى حالة استمرار هذا الوضع إما أنه يجب "أن يغيروا قادة القطار" أو يضطروا "لأن يجعلوا القطار يخرج عن مساره"، وفى النهاية ستكون كارثة لأننا نحن الأمة الإيرانية قد جلسنا فى عربات هذا القطار وليس لنا أى اختيار والوصول إلى غرفة القيادة هو أيضاً أمر غير ممكن وعلى الرغم من أن الإصلاحيين سعوا كثيراً ليشقوا طريقهم نحو هذه الغرفة، إلا أنهم قبعوا فى أماكنهم مع تهديدهم بالطرد من القطار، وفى كل يوم يمر تتقلص مشروعية النظام وتزداد سرعة هذا القطار، ولو أن العالم لن يقف أمامه فإننا لا يجب أن نعيش فى لامبالاة.

أقل الأمور تكلفة هو إننا، أى الشعب الإيرانى، من أجل إنقاذ أنفسنا من الأزمة الراهنة نفكر "فى تغيير قادة القطار" وسيكون ثمن ذلك أقل من الطريق الثانى.

لكن أى شخص أو أى قوة يجب أن تفكر فى هذا التغيير وهنا ربما تكون هذه المرة الأولى فى تاريخ إيران السياسى المعاصر أن تقع مسئولية كبرى على عاتق قوة تسمى "المعارضة" للخروج بإيران من الوضع الراهن، والمعارضة التى توجد على الخريطة السياسية الإيرانية لازالت حتى الآن تفتقد لمفهوم أو مكانة واضحة ودورها لا يعدو مجرد حركة من حركات الشطرنج .

ويرى لرى دايموند الأستاذ بجامعة استنفورد أن "الانتقال إلى الديمقراطية لن يحدث بدون وجود معارضة قوية"، ويؤكد على أن "الدور الأهم فى انتقال

السلطة يقع على كاهل المعارضة ومن الطبيعى أنه كلما كانت هناك معارضة قوية كلما كانت فرصة الانتقال السلمى أكبر وكلما لجأ النظام إلى العنف والعكس صحيح، أى كلما كانت هذه المعارضة أضعف كلما كانت مقاومة النظام أكبر ولن يكون على استعداد لنقل السلطة.

لكن هل "المعارضة الموجودة" تمتلك تحديداً صحيحاً للظروف الراهنة، وهل فكرت فى حل للخروج من هذه الأزمة، وهل بحثت حلولاً أخرى غير الحل العسكرى أم أنها ما زالت تعيش فى هذه الدوامة مفضلة الشعارات الدعائية "المعادية للحرب" والعموميات التى تبدو فى الظاهر مسئولة ووطنية وجلست تنتظر حدوث المعجزة التى توصلنا إلى بر الأمان.

وهل هناك معارضة حقيقية مستعدة لوضع برنامج لا يقتصر فقط على ردود الأفعال والشكوى من النظام والجامعات المنافسة ولكنها تقوم بوضع يدها فى يد قوى المعارضة الأخرى قبل وقوع الأحداث المحتملة تحت مظلة تكتيك واحد لأداء دور حقيقى؟، بعبارة أخرى هل المعارضة لديها استعداد لأن تبدى مرونة تتناسب مع سرعة وقوع الأحداث المحتملة للوصول إلى السلطة؟

والرد على هذه الأسئلة منوط بالرد الحاسم للمعارضة هل تريد تغيير النظام أم تغيير سلوك النظام؟، والاتفاق على أى من هذين الخيارين سيكون له ثمنه وخطواته المختلفة ولن يكون الاثنان سواء.

الخيارات الأمريكية المحتملة للصدام مع إيران

■ **مرتضى غرقى** ■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٧/٢/٢٧

بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٧ بشأن وقف برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم، فإن الوضع السياسى لهذا الملف قد دخل مرحلة جديدة، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحركات جديدة.

ولكن كيف سيكون صدام الغرب مع هذا الملف ؟، وما هى خيارات الغرب تجاه إيران؟

الآن توجد عدة احتمالات وخيارات موجودة أمام الملف النووى الإيرانى، كلاً منها يحتاج لبحث وتحليل، حتى يمكن توضيح مستقبل هذا الملف، ويمكن أن نلخص الخيارات الموجودة لهذا الملف إلى المحاور الثلاثة التالية:-

١- الإجراء العسكرى بهدف إيقاف الأنشطة النووية لهذه الدولة وزيادة تكلفتها.

٢- تعامل الغرب مع إيران، وإلزامها بالتوقف عند هذه الدرجة من التخصيب، وهذا الأمر لن يعنى قبول إيران النووية، ولكنه نوع من الحزم فى التعامل مع إيران.

٣-استمرار الضغط الأمريكى عن طريق مجلس الأمن والحفاظ على التحالف الموجود فى الصدام مع البرنامج النووى الإيرانى.

والآن ومع بحث كل واحد من هذه الجوانب يمكن التسليم ماذا سيكون الخيار التالى لإيران؟

ويرى المحافظون الجدد أن الخيار العسكرى سيكون أفضل إجراء ضد إيران، ويعتقدون أن إيران النووية فى المستقبل سيكون تعامل الولايات المتحدة وإسرائيل معها عسكرياً أمراً صعباً وبتكلفة باهظة من اليوم.

ولهذه الرؤية معارضيها فى الداخل والخارج، لأن بعض الخبراء يعتقدون أن الولايات المتحدة فى حال اتخاذ إجراء عسكرى ضد إيران ستفقد التحالف الدولى وستواجه تحديات جمة فى شرعية هذا الإجراء العسكرى الذى ستعارضه كل الساحة الدولية.

من ناحية أخرى فإن أى إجراء عسكرى ضد إيران سيؤدى إلى تشريع البرنامج النووى الإيرانى وتقوية المتشددين فى هذه الدولة، كذلك سيؤدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية فى الشرق الأوسط والعراق، وسيزيد الأمر من آلام الولايات المتحدة فى العراق.

ولكن الخيار الثانى، وهو التعامل مع إيران إلزامها بالتوقف عند هذه المرحلة من التخصيب سيكون بهدف تحزيم إيران وقمعها، وهذا الخيار موضع دعم العديد من الدول الأوروبية والأوساط السياسية المعتدلة فى الولايات المتحدة أيضاً، بالشكل الذى يقولون أننا لو تعاملنا لعامين مع إيران فإن النفقات ستكون أقل، وإن مر الزمان وتقدمت إيران فى أمر التكنولوجية النووية فإن نفقات الغرب ستزداد جداً.

إذا يجب التعامل مع إيران فى هذه المرحلة، وفى الحقيقة أن سياسة الحزم والردع فى البرنامج النووى سارية ولكن هناك معارضة لهذه السياسة من قبل التيار المتشدد فى الولايات المتحدة لأنهم يعتقدون أن هذا الأمر سيسمح لإيران أن تدخل فى رديف الدول النووية، وهذا الأمر سيمثل خطراً كبيراً على المصالح الأمريكية فى المنطقة على المدى البعيد لأنه بهذا الأمر سيمنح الأفضلية لإيران فى المنطقة.

والتصريحات الأخيرة لديك تشينى بأن الولايات

المتحدة لن تسمح لإيران بأن تتحول لقوة نووية فى المنطقة تأتى فى نفس الاتجاه.

أما الخيار الثالث وهو استمرار الضغوط من قبل مجلس الأمن ومتابعة أعمال الحظر عن طريق حلفاء الولايات المتحدة فلديه أكثر من مؤيد، فهذا الخيار سيعطى الولايات المتحدة الشرعية القصوى فى المواجهة مع إيران، وأيضاً سيقلل المخاطرة بالنسبة للغرب، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول فى المنطقة تؤيد هذا الخيار. لأنه من ناحية ستكون نتائج الحرب من بعده مؤكدة ومن ناحية أخرى سيكون شاهد على الضغط ضد إيران وإضعاف هذه الدولة فى المنطقة، وهذا الخيار موضع دعم وزارة الخارجية الأمريكية أيضاً.

ومنذ أسبوعين أشار نيكولاس ابرامز مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى وجود اختلاف وجهات النظر فى الداخل الإيرانى بشأن البرنامج النووى الإيرانى ولا شك أن هذا الأسلوب قد نجح فى ترك تأثير إيجابى لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية داخل إيران واستمرار لهذا ستتزايد الضغوط الاقتصادية فى إيران وسيثار المتشددون ضد الملف النووى داخل إيران، وبهذا الإجراء يمكن أن يضعف تيار أحمدى نجاد، وتكون النتيجة تغيير السلوك الإيرانى وتقوية تيار الاعتدال فى هذه الدولة وهو ما يتبعه نفقات أقل للولايات المتحدة.

وبالنظر لما سبق فإن تصريحات المسئولين الأمريكيين وخاصة الحديث الأخير (لتشينى) تؤكد على أن الخيار العسكرى مازال فوق المنضدة بغرض زيادة الضغوط على أوروبا وحلفاء الولايات المتحدة الآخرين من أجل الموافقة مع تشديد العقوبات والحظر ضد إيران.

وبناء عليه فإن أى شكل من الخلافات الداخلية بشأن الملف النووى فى هذه القضية، وبعيداً عن الخلافات الحزبية والشخصية فإنه يجب وضع المصالح القومية فقط موضع الاهتمام، لأنه فى غير هذه الصورة ستكون النتائج غير مرغوبة.

الفاعلية السياسية للعقوبات الاقتصادية

■ **هادى زمانى** ■ أخبار روز (أخبار اليوم)، ٢٠٠٧/٢/٢٧

فى ظل اتجاه مجلس الأمن الدولى إلى فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران يبدو السؤال الأهم الآن هو ما هو تأثير القرارات المتتالية التى يصدرها مجلس الأمن ضد إيران لإنهاء برنامجها النووى ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم؟

هذا السؤال المهم يتبعه مجموعة أخرى من التساؤلات منها ما هى تداعيات هذه العقوبات وآثارها الاقتصادية على إيران؟ وخاصة فى ظل تفعيل العمل بسياسة العقوبات الاقتصادية ومحاولة تنفيذ العقوبات المفروضة على إيران - بشكل خاص - تحت غطاء المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وهل الإقدام على تنفيذ تلك الإجراءات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بمقدورها إنهاء أزمة الملف النووى الإيرانى المطروحة على الساحة الدولية حالياً؟

١-تاريخ سياسة العقوبات

بداية، إن دراسة تاريخ العقوبات الاقتصادية يلفت الأنظار إلى كثير من النقاط، وإجمالاً يمكننا رصد أبرز تلك النقاط:

١-أن سياسة فرض العقوبات تم تشديدها منذ عام ١٩٩٠، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة.

٢-ظلت الإدارة الأمريكية هى المساهم الأكبر فى استخدام سياسة العقوبات الاقتصادية.

٣-شهد عام ٢٠٠١، حادثين مهمين على ساحة سياسة العقوبات، الأولى كانت التوسع فى سياسة العقوبات لتشمل غير الدول والحكومات، مثل الأفراد والمنظمات. والثانية زيادة ما يسمى بالعقوبات الذكية، ففى المساحة الزمنية الواقعة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٩٠، يعنى ما يزيد عن ٧٥ سنة، تم فرض حوالى ١١٥ عقوبة اقتصادية على دول مختلفة. أى فى المتوسط عقوبة ونصف عقوبة فى العام.

لكن فى أعقاب عام ١٩٩٠، سرعان ما تشددت العقوبات، وعلى سبيل المثال، فقد شهدت دول العالم بين سنوات ١٩٩٠ و ١٩٩٩ حوالى ٦٦ عقوبة. أى ارتفاع نسبة العقوبات إلى خمسة أضعاف. وبعبارة أخرى، ارتفعت نسبة العقوبات من ١,٥ عقوبة فى العام خلال المرحلة الأولى الممتدة من ١٩١٨ إلى ١٩٩٠م، إلى ٦,٦ عقوبة فى العام خلال المرحلة الثانية الممتدة بين ١٩٩٠ حتى ١٩٩٩ . ولعل كثير من المحللين قد أرجع سبب هذا الارتفاع إلى انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة.

وكما ذكرنا أن الإدارة الأمريكية كان لها النصيب الأكبر من استخدام سياسة العقوبات الاقتصادية، لذلك فإن ثلثى العقوبات المفروض عالمياً مفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. حيث إن انتهاء نفوذ الاتحاد

السوفيتى من الساحة العالمية قد ضاعف من الهيمنة الأمريكية التى راحت تستثمر تلك الأوضاع فى فرض عقوباتها على العالم. فخلال المرحلة الأولى (١٩٨١ / ١٩٩٠)، كانت الولايات المتحدة مسئولة بمفردها عن ٧٧ عقوبة من ١١٥ عقوبة اقتصادية على مستوى العالم، يعنى مسئولة عن ٦٧٪ من إجمالى العقوبات. وهى النسبة التى تصاعدت إلى ٩٢٪ فى المرحلة الثانية (١٩٩٠/ ١٩٩٩). ففى الفترة الرئاسية الأولى لإدارة كلينتون فرضت الولايات المتحدة بمفردها ٦١ عقوبة على ٣٥ دولة، يقدر تعداد سكانهم ٢,٣ مليار نسمة، يعنى ٤٢٪ من إجمالى سكان العالم، و٧٩٠ مليار دولار من صادراتهم، أى ١٩٪ من صادرات العالم.

وقد كان هدفها من فرض العقوبات يتراوح بين عقوبات من أجل الحيلولة دون خرق حقوق الإنسان و٢٢ حالة لمكافحة الإرهاب الدولى، ١٤ حالة لمنع انتشار السلاح النووى، ٩ حالات لحماية حقوق العاملين، ٦ حالات لحماية البيئة ٣ حالات أخرى للحيلولة دون نشوب الحروب الأهلية وإلى غير ذلك من حالات فرضت فيها عقوبات.

وجدير بالذكر أن العقوبات عادة ما كانت تفرض على حكومات. أما بعد حادثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بدأ العالم يشهد نوعاً جديداً من سياسة العقوبات التى تطبق بشكل واسع النطاق، بحيث تجاوزت الحكومات إلى الأفراد والمنظمات غير الحكومية. لاسيما تجميد أرصدة مالية لمنظمات "إرهابية" ومثلها على أفراد سواء كان زعماء سياسيين أو إرهابيين، وكذا شهدت بعد العراق أنواع أخرى من العقوبات، هى ما عرفت بسياسة فرض العقوبات الذكية، أى فرض العقوبات على أنواع بعينها من السلع، لتحقيق الهدف من أسرع الطرق الممكنة.

ومن ناحية أخرى، كان أمر العقوبات فى البداية يحتاج لشروط معينة، ولذلك فخلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٥ وحتى ١٩٩٠، أى خلال ٤٥ عاماً لم يفرض مجلس الأمن الدولى سوى عقوبتين اثنتين فحسب، الأولى كانت ضد "روديسيا الجنوبية" عام ١٩٦٦، والأخرى ضد جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧. أما خلال المرحلة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩، أى خلال عشر سنوات فقط فقد استصدر مجلس الأمن ١٢ عقوبة اقتصادية، حتى أن عام ١٩٩٩، بمفرده استصدر مجلس الأمن أربع عقوبات على أثيوبيا، أرتيريا، يوغوسلافيا وأفغانستان، وكذا ٢٠ عقوبة اقتصادية أخرى.

على أية حال، فقد كان استصدار قراراً بالمقاطعة أو بفرض عقوبات اقتصادية على جهة ما من قبل مجلس الأمن الدولى وأمام استخدام "حق الفيتو" يستلزم موافقة كافة أعضاء مجلس الأمن حتى يتم التصويت على قرار العقوبات. هذا ما كان يحدث طوال فترة الحرب الباردة، وغالباً ما عطلت عقوبات كثيرة وفقاً لذلك النظام. أما بعد عام ١٩٩٠م، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى، بات الأمر غاية فى السهولة، وأصبحت مثل تلك القرارات الخاصة بالعقوبات تتخذ من جانب واحد ومن خارج نطاق مسئولية مجلس الأمن.

٢-تفعيل سياسة العقوبات الاقتصادية.

إن متابعة مراحل سياسة فرض العقوبات السابقة، توضح إلى أى مدى استطاعت هذه السياسة أن تلبى الغرض من فرضها أساساً، إذ إن الفترة السابقة، على الحرب العالمية الثانية، قد شهدت نجاح هذه السياسية. بما يعادل ٥٠٪. لكن فى أعقاب الحرب العالمية، وخاصة فى عقد السبعينيات، سرعان ما تقلصت فرص نجاح تلك السياسة، ومثال على ذلك، فإن معدل نجاح سياسة العقوبات فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠ فقط، بلغت ٢٠٪. ولربما يعود هذا الانخفاض إلى ثلاثة أسباب:

١-انتشار العولمة، وما تبعها من سياسة التجارة العالمية، جعل اقتصاد الدول لا يتوقف على دول بعينها ومن ثم بات تأمين السلع غير مرتبط بجهة واحدة، والنتيجة كانت إخفاق سياسة فرض العقوبات.

٢-كانت سياسة فترة الحرب الباردة خلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٥ -١٩٩٠، تحول دون المضى قدماً فى توسع سياسة العقوبات، نظراً لكون التصويت عليها فى مجلس الأمن يحتاج لإجماع الأعضاء الدائمين.

٣-بعد عقد التسعينيات، أدى التوسع فى فرض العقوبات دون النظر إلى الحلول الأخرى، إلى إفشال هذه السياسة إلى حد ما.

ومن ثم، افتقرت سياسة العقوبات لفاعلية اللازمة لتحقيق الأهداف من ورائها. وسواء كان مضمون تلك العقوبات الذى تراوح بين حظر بيع المعدات العسكرية، والمساعدات المالية وتجميد أرصدة مالية لحكومات وأفراد، وبين حظر سفر الدبلوماسيين أو كانت على مراحل زمنية متواصلة متباعدة أو منفصلة قريبة فإن جميعها لم تستطع تحقيق الهدف الذى من أجله فرضت العقوبات، ولذلك بدأت تظهر فى الآفاق مصطلح جديد هو ما عرف اصطلاحا بـ "العقوبات الذكية" المراد بها تفعيل سياسة العقوبات بحيث يكون بمقدورها إحراز أكبر قدر من الخسائر على الدولة المعنية بالعقوبات، وهو ما حدث مع العراق فى المرحلة الأخيرة قبيل مارس ٢٠٠٣ .

٣-أنواع العقوبات

العقوبات الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى أقسام ثلاث:

أ-وفقاً لأهداف العقوبات نفسها.

ب-وفقاً للدول المشاركة فى فرض العقوبات.

ج-وفقاً للمجالات المتضمنة للعقوبات المفروضة.

بالنسبة للقسم الأول، فإن العقوبات تفرض أيضاً لأسباب ثلاث: الأول، كبح نظام ما، الثاني، من أجل تغيير سلوك نظام ما، والثالث، لتغيير النظام نفسه وطبعاً كلما كان الهدف من وراء العقوبات أكثر طموحاً كلما تحتم تشديد العقوبات على النظام المراد إخضاعه.

وبالنسبة للقسم الثانى المتعلق بالدول المشاركة فى فرض العقوبات، فمن المعروف أن العقوبات إما أن تفرض من قبل نظام أحادى الجانب أو نظام متعدد الجوانب، لطالما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام العقوبات المفروضة من جانب واحد وتفعيلها رغم إن تمريرها من مجلس الأمن يحتاج لإجماع وعدم تضارب المصالح. على أية حال، فهناك أيضاً فى مقابل العقوبات التى تتخذ من جانب واحد، العقوبات التى تتخذ من جوانب عدة وهى التى تصدر من مجلس الأمن وفقاً للمادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

أما القسم الثالث، وهو المجالات التى يشملها العقوبات، فيمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية:

(١)عقوبات مالية، مثل قطع المساعدات المالية التى تقدم دون استرداد، وكذا قطع القروض (قروض البنك الدولى نموذجاً)، غير الاستثمارات الأجنبية والمشروعات الدولية سواء بالنسبة للحكومات أو الأفراد.

(٢)عقوبات اقتصادية، مثل منع الصادرات وتعقب أنواع سلعية معينة، عسكرية وتجارية لاسيما حظر بيع الأسلحة العسكرية وقطع غيارها.

(٣)حظر السفر، مثل حظر سفر الدبلوماسيين ورموز نظام الدول المراد عقابها، من أجل مزيد من الخسائر السياسية.

لكن يبدو أن مثل هذه العقوبات قد لا تفيد فى بعض الأحيان، خاصة عندما تتحايل بعض الأنظمة على العقوبات الاقتصادية بالتعامل مع السوق السوداء، هذا بالإضافة إلى ما يحدث من خرق من قبل بعض الدول الساعية وراء مصالحها، وبالتالى كانت هناك حاجة ماسة لتفعيل سياسة العقوبات باستصدار "عقوبات ذكية"، يكون بمقدورها تحقيق الأهداف التى شرعت من أجلها العقوبات.

٤-مراحل إنجاح العقوبات: "البرمجة، التنفيذ والرقابة والمتابعة"

مما لا شك فيه أن إنجاح العقوبات الاقتصادية المفروضة يتوقف على جملة من المراحل، ومن أهمها مرحلة البرمجة، أى وضع برنامج أو خطة استراتيجية مناسبة للردع ومن ثم تأتى مرحلة التنفيذ، ثم مرحلة الرقابة والمتابعة الجدية لقرارات العقوبات، على أن يكون كل هذا فى إطار قانونى دولى يضمن إنجاح العقوبات، وكذا بعد إعمال كل هذه المراحل، يمكن طرح إجراء الآخر، خاصة إجراء العمل العسكرى والضغوط الدبلوماسية يكون بمثابة الحل الأخير لمواجهة أى أزمة.

٥- العقوبات الاقتصادية ضد إيران

إن العقوبات الاقتصادية التى استصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية إيران الإسلامية مرت بمراحل ست، كانت لكل مرحلة خصائصها التى عرفت بها، ويمكن إجمال هذه المراحل فيما يلى:

١-مرحلة اختطاف الرهائن (١٩٧٩ / ١٩٨١).

٢-مرحلة الحرب الإيرانية - العراقية (١٩٨١ / ١٩٨٨).

٣-مرحلة إعادة البناء (١٩٨٩ / ١٩٩٢).

٤-مرحلة رئاسة كلينتون، وسياسة الاحتواء المزدوج (١٩٩٣ / ٢٠٠٠).

٥-مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

٦-قرار مجلس الأمن الدولى الأخير ١٧٤٧ .

كانت أول عقوبة اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران فى عام ١٩٨٠، كرد فعل حيال أزمة احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية لدى طهران. تلك العقوبة التى ألغت اتفاقية كانت خاصة بشراء معدات عسكرية بين الشاه "محمد رضا بهلوى" والإدارة الأمريكية، هذا غير مصادرة ١٢ مليار دولار كانت أرصدة الحكومة الإيرانية لدى الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى وقف مبادلاتها الاقتصادية وأشياء أخرى، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وتباعاً انضم إلى الولايات المتحدة كل من الاتحاد الأوروبى واليابان ودول أخرى إلى جانب معاقبة إيران، ورفض بيع السلاح، ومنح القروض وشراء النفط الإيرانى، لكن فى أعقاب تحرير الرهائن من السفارة الأمريكية سرعان ما ألغيت العقوبة ضد إيران فى ١٩ يناير ١٩٨١، ورغم ذلك لم تتحسن العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران وأخذت فى التصعيد خاصة فى أعقاب نشوب الحرب الإيرانية - العراقية فيما شرعت إدارة "ريجان" فى فرض عقوبات اقتصادية تحول دون بيع معدات عسكرية لإيران، للحيلولة دون انتصار إيران فى هذه الحرب.

أما بعد انتهاء هذه الحرب عام ١٩٨٨، وبداية إيران مرحلة جديدة، عرفت باسم "إعادة البناء"، كان هناك نوعاً من الانفراجة فى العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة حينما تدخلت إيران كوساطة لتحرير الرهائن المحتجزين فى لبنان، ومن ناحية ثانية، التأييد الضمنى الإيرانى للهجوم الأمريكى على العراق عام ١٩٩١، كل ذلك قد ساعد على تقارب فى العلاقات بين البلدين. إلا إن هذا التقارب لم يدم طويلا، وذلك فى أعقاب سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق فيما شرعت قراراً بموجبه تم حظر بيع السلاح لإيران والعراق، خاصة فى أعقاب تدمير أجزاء من القوات العراقية بعد احتلالها

الكويت، من أجل المحافظة على توازن القوى فى المنطقة. واستمرت إدارة بيل كلينتون فى انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج مع إيران والعراق فى عقد التسعينيات، وفى مايو ١٩٩٦، شرعت الولايات المتحدة قانوناً يفرض على إيران وليبيا عقوبات اقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتسويق نفطها، وكذا فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التى تتعامل معها أكثر من ٤٠ مليون دولار. أما فى الفترة الرئاسية الثانية لبيل كلينتون، ومن أجل تشجيع إيران على مواصلة ملف الإصلاحات سعت لتقليص بعض العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها إلا أن إيران لم تستطيع انتهاز تلك الفرصة.

ومع اعتلاء الرئيس جورج بوش الإدارة الأمريكية سرعان ما قد عادت العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران مجدداً، وخاصة فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وزيادة مخاوف الرأى العام الأمريكى من خطر الإرهاب الدولى وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأصداء الحكومتين العراقية والإيرانية إزاء هذا الملف. إذ قامت القوات الأمريكية بالتعاون مع القوات البريطانية والأسترالية فيما عرف آنذاك بـ "التحالف الشمالى" فى أكتوبر ٢٠٠١، باحتلال أفغانستان. بعدها وتحديداً فى يناير ٢٠٠٢ أعلن الرئيس بوش فى خطابه أمام الكونجرس عن محور الشر الذى يضم على حد قوله "كوريا الشمالية، العراق وإيران". وهو الأمر الذى اتخذته القوات الأمريكية وحلفاؤها مبرراً لاحتلال العراق والإطاحة بنظام "صدام حسين"، ولعل صمت إيران إزاء ضرب أفغانستان والعراق بعد ذلك، وكذا تأييدها الضمنى على هذه الإجراءات قد ساعد على عدم تشديد العقوبات حيال إيران فى تلك المرحلة.

وأخيراً، ومع التصويت على قرار ١٧٣٧ بمجلس الأمن الدولى ضد إيران فى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٦، دخلت العقوبات مرحلة جديدة. ذلك القرار الذى جاء وفقاً للمادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة والذى يمنح إيران فرصة لتعليق كافة أنشطتها النووية ومن جملتها المشروع المرتبط بالمياه الثقيلة وتخصيب اليورانيوم فى غضون ستين يوماً هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فقد حظر هذا القرار على الدول الأعضاء (دائمى العضوية) بيع ونقل التكنولوجيا النووية، وأنظمة الصواريخ الباليستية إلى إيران. إضافة إلى تجميد أرصدتها سواء على المنظمات أو الأفراد، وفى حالة عدم التزام إيران يتم تشديد العقوبات.

والملاحظ أنه قبيل هذا القرار الصادر من مجلس الأمن، كانت العقوبات أحادية الجانب، لأن الاتحاد الأوروبى واليابان لم يكن قد دعموا الجانب الأمريكى بعد، ولكن بعد استصدار القرار سالف الذكر وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بدأت الدول الأعضاء فى الالتزام بتنفيذ القرار، وبهذا الترتيب، دخلت مرحلة العقوبات على إيران مرحلة جديدة بتفعيل هذه السياسة.

بالإضافة إلى القرارات السابقة، شنت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من الإجراءات، يمكن إجمالها فيما يلى:

١-تقليص تعاون أكبر سبعة بنوك دولية كبرى مع إيران (يوبى . أس ، كرويت سويسرا، آب . آن. أمرو هولندا، باركلى بريطانيا وسويسته جنرال فرنسا) وغيرهم فى مايو ٢٠٠٦م.

٢-وقف مبادلات مالية كلياً (مباشرة وغير مباشرة)، خاصة المؤسسات الأمريكية.

٣-وقف مبادلات مالية مع المؤسسات اليابانية.

٤-وقف المبادلات المالية مع المؤسسات الألمانية البنكية.

٥-وضع مسودة قرار بمجلس محافظى الوكالة، لتقليص التعاون الفنى مع إيران.

إن تقييم العقوبة الاقتصادية يأتى فى إطار أربعة عناصر:

١-واقع العقوبة الاقتصادية على الدولة المفروض عليها العقوبة.

٢-تأثير العقوبة الاقتصادية، يعنى مدى تحقيقها لأهدافها.

٣-تكاليف العقوبة، بمعنى التكاليف الواقعة على الدولة المفروض عليها العقوبة وكذا التكاليف الواقعة على الدول الفارضة للعقوبة.

٤-خيارات العقوبة، بمعنى السبيل المستخدم لتحقيق الهدف مقارنة مع سائر الوسائل الأخرى.

تكاليف إيران

إن مقارنة مؤشرات التنمية الاقتصادية فى إيران قبيل وبعد الثورة تشير إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادى فى إيران قد انخفض من ٩٠٪ فى المرحلة الواقعة بين سنوات ١٩٥٩ / ١٩٧٨، إلى ٣٪ بعد الثورة، وكذا مؤشرات التضخم والبطالة، لكن بلا شك أن هذه التراجعات ليست بسبب فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران بمفردها وإنما بسبب بعض الاضطرابات الناجمة عن ظروف الثورة والحرب وسوء الإدارة الاقتصادية.

وعلى أية حال، فإننا رغم ذلك، يمكننا حساب التكاليف الواقعة على إيران من خلال النظر إلى معدلات إجمالى الناتج المحلى أو نصيب الفرد من هذا الناتج القومى والتى انخفضت وقد يكون سبب تلك العقوبات من ٢,٤٪ إلى ٢,١٪. أما تأثير المقاطعة والعقوبة الأمريكية على حجم الاستثمارات الأجنبية

خاصة فى مجال البترول فيبدو ملحوظاً بشكل كبير، خاصة فى أعقاب صدور قانون العقوبات الأمريكية على ليبيا وإيرن والذى بموجبه تم تأخير التمية فى حقول النفط الإيرانية فى التسعينيات. لكن الجدير بالذكر أنه فى أعقاب صدور قانون العقوبات ضد إيران وليبيا الصادر فى مايو من عام ١٩٩٥، والذى حظر على الشركات العالمية التعامل مع مشروعات النفط الإيرانى، إلا أن بعض الشركات العالمية قد تجاوزت هذا القانون واستثمروا بالفعل فى إيران، الأمر الذى أصاب الشركات الأمريكية وحدها بخسائر كبيرة من جراء عدم الاستثمار فى النفط الإيرانى ودخول شركات أخرى منافسة لها هذا المجال.

لكن إجمالاً فقد تراجعت إيران عن التمية فى حقولها النفطية من كشف واستخراج خاصة فيما يتعلق بنفط مناطق الجنوب وذلك بسبب المقاطعة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى تأثير هذه المقاطعة على المصالح الإيرانية فى مناطق الخرز (بترول وغاز)، وكذا محاولتها التأثير على خطوط أنابيب النفط والغاز الإيرانى إلى مناطق آسيا وأوروبا، عبر الضغط باختيار بدائل أخرى لتلك الخطوط، وإجمالاً يمكننا القول إن سياسة العقوبات التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران قد أثمرت فى بعض المجالات، لاسيما الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة، بحيث إنها قد تسببت فى تراجع نمو الاقتصاد فى إيران.

التكاليف الأمريكية

لاشك أن تكاليف المقاطعة والعقوبات الأمريكية الباهظة على إيران قد طالت الولايات المتحدة أيضاً، حيث أن السوق الأمريكية كان يستوعب ما يقرب من خمس المعروض من النفط العالمى الخاص بإيران وليبيا، وقطعاً تكبدت الشركات الأمريكية خسائر فادحة من جراء هذه العقوبات، إذ إنها قد فقدت ما يقرب من ٢ مليار دولار كتعامل فى شراء النفط الإيرانى والليبى، فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، والأهم من ذلك تناقص فرصتهم فى الاستثمارات الخاصة بمشروعات البترول والطاقة فى البلدين، وهذه الاستثمارات تقدر بأكثر من ٥٠ مليار دولار. إذن الولايات المتحدة الأمريكية قد عانت هى الأخرى من جراء فرض العقوبات الاقتصادية على إيران خاصة، تلك العقوبات المرتبطة بمشروعات الطاقة.

ومن ناحية أخرى، إذا ما حاولنا تقييم تأثير العقوبات على إيران سنجد أن ثمة أشياء غامضة وغير مفهومة على الإطلاق، لأنه رغم مرور أكثر من ٢٧ عاماً على سياسة العقوبات الأمريكية، إلا إن سلوك النظام الإيرانى مازال كما هو لم يتغير بعد، فعلى الصعيد الخارجي، لم تستطع العقوبات الأمريكية عزل إيران تماماً عن المجتمع الدولى، ولم تستطع أيضاً تغيير سلوكها تجاه إسرائيل وعملية السلام فى الشرق الأوسط، وعلى الصعيد الداخلى، فبالرغم من التكاليف الباهظة لسياسة العقوبات إلا أنها لم تفلح فى إيقاف برنامجها النووى، أو التراجع عنه. ويبدو أن فشل سياسة العقوبات الأمريكية على إيران كان نابعاً من عوامل عدة، من أهمها: وجود اختلاف فى المصالح من الدول الكبرى الأعضاء فى مجلس الأمن بعضها يرجع للعلاقات مع إيران وبعضها يرجع للخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لخيارات العقوبات الأخرى، والمقارنة بين خيار وآخر وتكاليف كل خيار والمصلحة المتحققة من وراء استخدامه، فللأسف لا توجد بيانات ومؤشرات حول هذا الموضوع، لكن على أية حال، فهناك خيارين اثنين فيما يتعلق بالتعامل مع السياسة الإيرانية والعمل على تغييرها، أولهما خيار الحوار البناء وتحسين العلاقات بين البلدين تدريجياً، وثانيهما العمل العسكرى.

الخيار الأول من الممكن أن تنتهجه الولايات المتحدة بدلاً من سياسة فرض العقوبات، ولعلها سبق وأن اتبعته مع رئاسة الرئيس بيل كلينتون لكنها وللأسف لم تصل إلى نتيجة خاصة وأن إيران ليس لديها أصوات يمكنها الدخول فى مفاوضات بناءة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الحوافز الأمريكية لم تكن بالقدر الكافى الذى يحفز إيران على اتخاذ مثل تلك الخطوة.

وفيما يتعلق بالخيار الثانى، يعنى العمل العسكرى، فأغلب المحللين يعتقدون أنه حتى قبيل الأزمة النووية الحالية لم تكن فكرة المواجهة العسكرية تأخذ بشكل جدى لدى الإدارة الأمريكية، خاصة فى ظل الإخفاق الأمريكى فى العراق، إلا أنه رغم ذلك هناك من يتصور أن المواجهة العسكرية مع إيران لم يمكن اجتنابها. ولعل إخفاق سياسة العقوبات المفروضة على إيران فى إحراز أهدافها فى الوقت الحالى، قد يضع الخيار الثانى فى أولويات الفكر الأمريكى.

فمن خلال التقييم السابق، لسياسة العقوبات خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٥، يمكننا الخروج بنتيجة مفادها، أن سياسة العقوبات الأمريكية على إيران وبالرغم من تكبدها للاقتصاد الإيرانى الكبير من الخسائر الباهظة، إلا إنها لم تفلح فى تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولكن مع تشديد الأزمة النووية الإيرانية المطروحة على الساحة حالياً. وفى ظل قرار مجلس الأمن الأخير ضد إيران فقد دخلت سياسة العقوبات الأمريكية مرحلة جديدة أخرى يمكنها أن تقلب كافة الموازين القائمة. حيث أن السياسة الأمريكية حيال إيران كانت منذ البداية سياسة أحادية الجانب، غير أنها مع الأزمة النووية الأخيرة وما صاحبها من قرارات فى مجلس الأمن قد تحولت إلى سياسة جماعية بعد أن

انضمت إليها الدول الأعضاء فى مجلس الأمن كافة، وبهذا يبدو خطر الإقدام على العمل العسكرى إجراء وارد ومحتمل، هذا بالإضافة إلى استطاعتها تحويل الضغوط الاقتصادية على النظام الإيرانى إلى ضغوط سياسية والتى تتجسد فى كيفية تعامل القيادات الإيرانية مع الأزمة، لاسيما بعد تغيير مواقف روسيا والصين وميولهما إلى المعسكر الغربى مؤخراً.

ومما لا شك فيه أن قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٧٤٧، وما قد يتبعه من عقوبات مالية ضد إيران سيكون له عظيم الأثر خاصة من النواحى الاقتصادية على إيران، لاسيما أن اقتصادها القائم على تنمية حقول النفط الإيرانى يحتاج إلى استثمارات كبرى والتى بدونها تتراجع مؤشرات اقتصادها.

ناهيك عن الظروف السياسية السلبية التى تنفر الاستثمارات الأجنبية من الدخول إلى إيران خوفاً من المخاطر، ولعل رد فعل المسئولين الإيرانيين على العقوبات المالية وخوفاً من النتائج السلبية لتلك العقوبات أن قاموا باستبدال عملة الاحتياطى النقدى الإيرانى من الدولار إلى اليورو فى ديسمبر من العام الماضى، أما فى يناير عام ٢٠٠٧، فقد اتخذ وزير البترول الإيرانى قراره بوقف العمل فى المشروعات الكبرى فى قطاع البترول، ومازالت تداعيات العقوبات المالية الجديدة مستمرة، ولعل ملاحظة مؤشرات معدلات التضخم والنمو الاقتصادى تشير إلى هذا.

ومن ناحية أخرى، قد تقدم الحكومة الإيرانية فى المقابل على اتخاذ مواقف ضد الدول المشاركة فى قرار العقوبات مثل تقليص حجم صادراتها النفطية إلى هذه الدول أو قد تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أقدمت إيران على هذه الخطوة إلى فرض عقوبة على تصدير النفط الإيرانى أساساً. لكن أيضاً وقف صادرات إيران من النفط من شأنه رفع أسعار النفط عالمياً، لتجاوز سعر البرميل إلى ما فوق ١٠٠ دولار. وهذا يكلف بعض الدول المستوردة للنفط الكثير من الخسائر الباهظة حتى ولو تدخلت بعض الدول المصدرة للنفط مثل السعودية والإمارات والكويت ونيجيريا، سيظل الفارق كبير قبيل وبعد وقف صادرات النفط الإيرانى إلى الأسواق العالمية.

٦-رؤية لقرارات مجلس الأمن

رغم كافة القرارات التى اتخذت ضد إيران لإيقاف برنامجها النووى، ورغم الإجماع الذى بدا عليه مجلس الأمن عند اتخاذ القرار الأخير رقم ١٧٤٧ ضد إيران، إلا أنه لا يمكن الاطمئنان بأن سياسة العقوبات تلك بمقدورها إنهاء الأزمة النووية الإيرانية. وكذا من المحتمل تلقى إيران لتلك العقوبات على أنها عامل غربى فى سبيل تحقيق تغيير نظامها القائم، وبهذا تعبئ الإيرانيين لمقاومة هذا الضغط، ومواصلة برنامجها النووى، الأمر الذى قد يجعل المواجهة العسكرية غير قابلة للاستبعاد. ومن ثم يتوقع حدوث سيناريوهات أربعة فى المقابل: ففى حالة مواصلة إيران لبرنامجها النووى وعزم الولايات المتحدة الأمريكية تغيير النظام القائم فى إيران، سيكون احتمال المواجهة العسكرية قائماً بشدة كسيناريو محتمل بقوة حتى ولو لم تهدف الولايات المتحدة لتغيير النظام الإيرانى، ورغم ذلك أصرت إيران على مواصلة برنامجها النووى، ومن ثم فإن المواجهة العسكرية ستبقى احتمال قوى أيضاً وهذا السيناريو قريب الاحتمال من السيناريو الأول.

وعلى العكس، إذا ما أرادت الولايات المتحدة تغيير النظام الإيرانى، حتى فى حالة عزوف النظام عن المضى قدماً فى برنامجه النووى، فإن احتمال وقوع الحرب فى هذه الحالة محدود للغاية، خاصة وأن الولايات المتحدة مع هذا السيناريو لن تجد من يحالفها فى حربها على إيران، خاصة روسيا والصين.

وأخيراً سيناريو يفترض عدم إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير النظام الإيرانى، وفى المقابل، تتوقف إيران عن مواصلة برنامجها النووى لأغراض عسكرية، ومع هذا السيناريو تنعدم المواجهة العسكرية تماماً. ولكن هذا السيناريو يتوقف على مواقف الطرفين معاً.

والواقع أن الأوضاع الحالية والظروف المحيطة تشير إلى احتمال تحقق السيناريو الثانى أو الثالث، نظراً لأن التيار المتشدد يسود سواء الجانب الأمريكى أو الجانب الإيرانى، وكليهما عازم على مواصلة طريقه، لكن انتهاج أى سياسة خاطئة حيال التعامل مع البرنامج النووى الإيرانى من قبل الطرفين يقود إلى السيناريو الأول، أما إذا اتخذت التدابير الأمنية اللازمة والمناسبة لجميع الأطراف فقد يحتمل اتباع السيناريو الأخير. حيث إن السيناريو الرابع سيستلزم تقديم ضمانات من قبل النظام الإيرانى.

النظام الدولى فى حالة انتقالية

■ اعتماد ملى (الاعتماد الوطنى) ٢٠٠٧/٢/٢٧

يصاغ تعريف النظام الدولى الحالى تحت عناوين متباينة طبقاً لمصالح وقوة الدول، أو بعض الاتجاهات الأيديولوجية، إما نظام متعدد القطبية أو نظام أحادى القطبية، أو غير ذلك، لكن بعيداً عن تعدد التعاريف أجمع الخبراء على حقيقة واحدة مفادها أن العالم حالياً فى حالة انتقال إلى نظام جديد، وأنه خلال تلك الفترة الانتقالية، لن تؤثر أى منطقة فى العالم على النظام الدولى القادم بقدر ما ستؤثر فيه منطقة الشرق الأوسط التى تحظى بنصيب وافر من القضايا والمشكلات مثل الأزمة النووية الإيرانية، الحرب فى العراق، أفغانستان، عقود من العداء بين العرب وإسرائيل، الأزمة اللبنانية، القاعدة، حماس وحزب الله، الخلافات القومية والمذهبية، والعشرات من القضايا الأخرى فى هذه المنطقة، جميعها تمثل الحيز الأكبر من أخبار وكالات الأنباء، وتستحوذ على اهتمام المحافل الدولية والدول المؤثرة فى النظام الدولى.

ما يزيد من أهمية منطقة الشرق الأوسط هو زيادة تدخل أطراف رسمية وغير رسمية، إقليمية وخارجية، وطبقاً لنظريات إدارة وحل الأزمات الدولية فإنه كلما تزايدت مكانة القوى الدخيلة فى حل الأزمة، كلما ازدادت تعقيداً، أما الدول التى تتواجد فى ثورة الأحداث الشرق أوسطية، فيجمعها مساحة جغرافية مشتركة وخصائص متعددة على النحو التالى:

– جميع دول الصراع تجمعها حدود مشتركة وهى بمثابة سلسلة متصلة تمتد من أفغانستان شرقاً حتى سواحل البحر المتوسط غرباً. هذا التجاور الجغرافى كان من أهم أسباب اندلاع الصراعات والحروب.

– جميع تلك الدول لديها أنظمة سياسية أيديولوجية غير ديمقراطية، وعلى الرغم من تنوع تلك الأنظمة السياسية، إلا أن جميعها يعتمد فى مشروعيته على إثارة المشاعر الدينية والأيديولوجية والقومية.

– اقتصاديات معظم هذه الدول يعتمد على النفط، فالمنطقة لديها احتياطات ضخمة من النفط والغاز، لذلك كان تواجد وتدخل القوى الخارجية بهدف تأمين الوقود اللازم للصناعات الغربية.

– معظم الدول المتصارعة فى المنطقة تضم عدة عرقيات قومية ودينية مما تسبب فى ظهور خلافات فاعلة ومؤثرة، فالقوى القومية والمذهبية الانفصالية داخل أى من هذه الدول مدعومة فى الغالب من جانب الدول المجاورة لها، ونادراً ما نشهد حدوث مساعى من إحدى الدول فى هذه المنطقة من أجل استقرار الأوضاع فى دولة مجاورة لها، لدرجة أنه يمكن القول أن كلا من هذه الدول ترى مصالحها فى زعزعة استقرار جيرانها.

– تعد هذه المنطقة مركز الأديان السماوية الثلاثة (الإسلام- المسيحية- اليهودية) وقد خاض المؤمنون بهذه الأديان أعوام طويلة من الحروب بهدف الهيمنة على هذه المنطقة، فاحتلال دولة فلسطين وقيام دولة إسرائيل ودعم الغرب المطلق لها يعكس إلى حد كبير، حرب مذهبية لم تكتمل بعد.

– عدم وجود ديمقراطية فى الأنظمة السياسية والاختلافات المذهبية وتواجد قوى أجنبية، تسبب فى ظهور حالات التشدد المذهبى ونمو الحركات العسكرية تحت أشكال متعددة، تلك الحركات ساهمت فى تأجيج الصراعات الداخلية، وكانت السبب المباشر فى نزاعات إقليمية. والأهم فى هذه القضية أن كل من تلك الحركات والجماعات مدعومة من جانب دولة أو عدة دول إقليمية، فمعظم هذه الدول تعتمد على قوى خارجية وفضلا عن رغبة هذه القوى فى التواجد على الساحة إلا أنها تعلل ذلك بأنه نتيجة دعوة دول المنطقة لها من أجل دعمها ومساندتها.

تلك الخصائص سالفة الذكر جميعها مترابط وغير قابل للتفكيك، ولا يمكن حسم إحداها دون الأخرى، فقد أدى انعدام الثقة فيما بين دول المنطقة وتواجد قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة وأطراف أخرى إلى تحويل الشرق الأوسط إلى بركان تحت الرماد، قد ينفجر فى أى لحظة ولأتفه الأسباب، ولربما من الممكن تجنب هذه الكارثة من خلال التدبير والابتعاد عن الإفراط والتفريط ومن ثم الالتزام بقواعد اللعبة السياسية.

عاشوراء بين السنة والشيعة

مسعود ابراهيم حسن
مدرس لغة فارسية بآداب المنوفية

فى مطلع كل عام هجرى يتذكر المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها أحداثاً عظيمة على رأسها هجرة النبى صلى الله عليه وسلم المباركة من مكة للمدينة، تلك الهجرة التى غيرت مجرى التاريخ الإنسانى، كذلك كانت ذكرى انتصار نبى الله موسى عليه السلام على فرعون وأعوانه وكانت فى العاشر من شهر المحرم (عاشوراء) وكان لهذا اليوم قداسته عند اليهود أيضاً، فقد روى الإمام البخارى عن عائشة رضى الله عنها " أن قريشاً كانت تصوم يوم عاشوراء (العاشر من محرم)، فأمر الرسول (ص) أصحابه بصيامه حتى فرض شهر رمضان فقال (ص) من شاء فليصمه ومن شاء أفطره(١) وفى عاشوراء أيضاً يتذكر المسلمون جميعهم حدثاً تتألم له النفس، وهو حادث استشهاد سيد شباب أهل الجنة الإمام الحسين بن على رضى الله عنهما فى كربلاء بأرض العراق وهذه الذكرى جديرة بالتأس دون أن نسمح لألسنتنا بالخوض فى أقدار الصحابة والتابعين الذين حضروا تلك الفتن العظيمة وكانت لهم مواقفهم والظروف التى أحاطت بهم والتى لا ندرى لو كنا معهم فيها ماذا كنا سنصنع؟

وإنها والله لدماء سلمت أيدينا منها ونأمل أن تسلم ألسنتنا. وكما يقول عز وجل فى كتابه الحكيم "تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون" صدق الله العظيم (٢).

عاشوراء عند أهل السنة

عاشوراء هو يوم العاشر من شهر الله المحرم، وقد أخرج الشيخان عن ابن عباس رضى الله عنهما: قال "قدم رسول الله (ص) إلى المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال ما هذا ؟ قالوا: هذا يوماً صالحاً نجى الله فيه نبيه موسى عليه السلام وبنو إسرائيل من فرعون وأعوانه فقال صلى الله عليه وسلم نحن أحق بموسى منهم فصامه وأمر بصيامه"(٣).

وذهبت جماهير العلماء من أهل السنة أن يوم عاشوراء وهو يوم العاشر من المحرم يكون صيامه على مراتب عديدة منها:

١- صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادى عشر.
٢- صوم يومى التاسع والعاشر.
٣- صوم العاشر وحده.

وعن عائشة رضى الله عنها قالت: لما قدم الرسول (ص) للمدينة أمر بصيام يوم عاشوراء فلما فرض رمضان قال (ص) من شاء صامه ومن شاء تركه"(٤) وجاء فى حديث آخر "أنه كان يوماً تستتر فيه الكعبة"(٥).

ولا ينس أهل السنة والجماعة ذكرى استشهاد الإمام الحسين رضى الله عنه وكيف ينسونها وكيف لا يحزنون لمقتله وهو من سادات المسلمين وعلماء الصحابة وابن بنت رسول الله. ولكن المسلمون السنة يتجنبون النياحه لقوله صلى الله عليه وسلم"النياحة من عمل الجاهلية"(٦) بل بالمقابل هم يصومون يوم عاشوراء ذلك اليوم الذى نجى الله فيه موسى عليه السلام وقومه من الفرعون، وهم يرون أن دعوة مخلصة للحسين من قلب مؤمن صائم خير من رجل يتعبد الله بعمل أهل الجاهلية (النياحة واللطم).

عاشوراء عند الشيعة

يعتبر هذا اليوم لدى الشيعة هو يوم حزن ودعاء على استشهاد الحسين بن على رضى الله عنهما. ويعتبروها أكبر مصيبة وقعت على آل رسول الله (ص) وفرح بها أعداء الإسلام وآل البيت.

ويعتقد بعضهم أن سبب تسمية هذا اليوم بعاشوراء يعود إلى أن الله عز وجل قد كرم فيه عشرة أنبياء(٧) وهذا اليوم لدى الشيعة يوم مأتم وعزاء ومواساة للشيعة يبكون فيه قتلى هذا اليوم.

يقول الإمام جعفر الصادق عليه السلام "أن يوم عاشوراء يوماً فيه أصيب الحسين عليه السلام صريعاً بين أصحابه وأصحابه حوله صرعى عراة"(٨).

ويقول الإمام الرضا عليه السلام "من كان عاشوراء يوم مصيبته وبكائه، جعل الله عز وجل يوم القيامة يوم فرحه وسروره"(٩).

وقد دأب الشيعة فى أنحاء العالم على إحياء ذكرى

هذا اليوم حيث يقيمون فيه المآتم ويكون مصرع ابى عبد الله عليه السلام ويزورونه ويحثون شيعتهم على زيارته ومن جملة الآداب المتعارف عليها فى هذا اليوم لدى الشيعة اجتناب اللذات والكف عن العمل والحزن والبكاء وعدم الأكل والشرب حتى الظهر وإظهار الحزن والأسى(١٠) ولم تكن الظروف فى العهدين الأموى والعباسى تسمح بإقامة شعائر العزاء بشكل علنى وواسع على الحسين ولكن حين توفرات الظروف المناسبة كان الشيعة يقيمون الشعائر فى أبهى صورة ممكنة ومن أهم هذه الشعائر المواكب الحسينية وزيارة مشهد الإمام الحسين وإقامة المجالس الحسينية التى يتم فيها التأس بذكرى إستشهاد الحسين(١١).

وتذكر كتب التاريخ أن (معز الدولة الديلمى) الزم أهل بغداد النوح وإقامة المآتم على الحسين وأمر بغلق الأبواب وتعليق الرايات السوداء ومنع الطباخين من إعداد الطعام وأن تخرج النساء بثياب سوداء ويندبن الحسين وأستمر هذا الأمر لسنوات ولم تستطع أهل السنة منعه لأن الحكومة كانت بيد الشيعة(١٢).

ويعتبر الشيعة واقعة عاشوراء منذ عدة قرون مضت رمزاً للصراع بين الحق والباطل ورمز ليوم الفداء والتضحية فى سبيل الإسلام.

قصة مقتل الحسين

كثر الكلام حول مقتل الشهيد الحسين بن على بن أبى طالب واختلفت القصص والروايات حول هذه الواقعة، ولكننا هنا سنسرد القصة التى اتفق عليها أغلب علماء السنة والشيعة.

لقد بلغ أهل العراق أن سيدنا الحسين لم يبايع يزيد بن معاوية وذلك فى سنة (٦٠هـ) فأرسلوا إليه يدعونه، وذلك أنهم يريدونه ولا يريدون يزيد وأنهم لا يريدون إلا سيدنا على وأولاده، وعند ذلك أرسل الحسين ابن عمه (مسلم بن عقيل) ليتعرف على حقيقة البيعة. فلما وصل مسلم للكوفة تيقن أن الناس يريدون الحسين. فبايعه الناس على بيعة الحسين ولما بلغ الأمر يزيد بن معاوية فى الشام أرسل إلى عبيد الله بن زياد والى البصرة ليعالج هذه القضية ويمنع أهل الكوفة من الخروج عليه مع الحسين. لكنه لم يأمره بقتل الحسين.

وعندما دخل عبيد الله بن زياد إلى الكوفة أخذ يتحرى الأمر ويسأل حتى علم أن دار (هانئ بن عروة) هى قصر مسلم بن عقيل وفيها تتم المبايعة.

وقد خرج مسلم بن عقيل بأربعة آلاف من مؤيديه وحاصر قصر عبيد الله بن زياد وعند ذلك قام عبيد بن زياد بتخويفهم بجيش الشام فأخذوا ينصرفون واحد تلو الآخر حتى غابت الشمس ولم يبقى إلا مسلم بن عقيل وحده. فقبض عليه وأمر بقتله ولكنه طلب أن يرسل برقية للحسين فأذن له عبيد الله وكتب للحسين يقول (إرجع بأهلك ولا يغرنك أهل الكوفة فإن أهل الكوفة قد كذبوك وكذبونى وليس للكاذب رأى)(١٣) .

وتم قتل مسلم بن عقيل يوم عرفة وقد خرج الحسين من مكة يوم التروية، فقد كان مسلم أرسل له قبل ذلك ليأتى وقد حاول الكثير من الصحابة منع الإمام الحسين من الخروج ونصحوه بذلك ومنهم بن عباس، وبن عمر، وبن الزبير وبن عمرو بن العاص.

وعندما جاء للحسين وهو فى طريقه خبر مقتل مسلم بن عقيل إنطلق نحو طريق الشام إلى يزيد بن معاوية الخليفة فلقيته الخيول عند كربلاء بقيادة عمرو بن سعد، وعمر بن ذى الجوش وحصين بن تميم.

فنزل الحسين يناشدهم الله والإسلام وأن يختاروا إحدى ثلاث، إما أن يسيروه إلى يزيد بن معاوية فيضع يده فى يده (لأنه يعلم أنه لا يجب قتله) وإما أن ينصرف من حيث جاء إلى المدينة أو يلحق بثغر من ثغور المسلمين حتى يتوفاه الله(١٤) .

فقالوا: لا. إلا على حكم عبيد الله بن زياد ووصل الأمر إلى احتدام المعركة بين الطرفين، وكانت معركة غير متكافئة من حيث العدد. فقتل أصحاب الحسين رضى الله عنه كلهم بين يديه يدافعون عنه حتى بقى وحده وكان كالأسد ولكنها الكثرة، حتى قام رجل خبيث يقال له (شمر بن ذى الجوش) فرمى الحسين برمحه فأسقطه أرضاً فاجتمعوا عليه وقتلوه شهيداً سعيداً. ويقال أن شمر بن ذى الجوش هو الذى اجتز رأس الحسين، وقيل فى رواية أخرى أنه سنان بن انس النخاعى(١٥).

من الذين قتلوا فى كربلاء مع الحسين

من أولاد على بن أبى طالب: أبو بكر، محمد، عثمان.

ومن أولاد الحسين بن على: أبو بكر، عمر، عثمان وعلى الأكبر، ومن أولاد الحسن: أبو بكر وعمر وعبد الله والقاسم، ومن أولاد عقيل: جعفر وعبد الله وعبد الرحمن وعبد الله بن مسلم، ومن أولاد عبد الله بن جعفر: عون ومحمد.

إضافة إلى الإمام الحسين ومسلم بن عقيل رضى الله عنهما وأما ما روى من أن السماء صارت تمطر دماً أو أن الجدر كان يكون عليها الدم أو ما يرفع حجر إلا ووجد تحته دم كلها أكاذيب تذكر لإثارة العواطف وليس لها أسانيد من الصحة، فقد وقع ما هو أعظم من قتل الحسين، ولم يقع شيئاً مما ذكروا كمقتل والده على بن أبى طالب ومن قبله سيدنا عثمان وعمر ومن قبلهم جميعاً سيد البشر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

كيف نتعامل مع الحدث؟

لا يجوز لمن يخاف الله إذا تذكر مقتل سيدنا الحسين ومن معه أن يقوم بلطم الخدود وشق الجيوب وما شابه

ذلك فقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال "ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب"، والواجب على المسلم العاقل إذا تذكر مثل هذه المصائب أن يقول كما أمر الله تعالى "الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون" وما ورد فى فضل صيام هذا اليوم من روايات كتب الشيعة ما رواه (الطوس فى الاستبصار ١٣٤/٢) و(الحر العاملى فى وسائل الشيعة ٣٣٧/٧).

عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه أن على عليهما السلام قال "صوموا عاشوراء التاسع والعاشر فإنه يكفر الذنوب سنة".

وعن أبى الحسن عليه السلام قال "صام رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يوم عاشوراء"، وعن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال "صيام عاشوراء كفارة سنة".

موقف يزيد من قتل الحسين

لم يكن ليزيد يداً فى قتل الحسين فقد قال شيخ الإسلام بن تيمية: إن يزيد بن معاوية لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل، ولكن كتب إلى بن زياد أن يمنعه من ولاية العراق، ولما بلغ يزيد قتل الحسين أظهر التوجع على الحسين وظهر البكاء فى داره ولم يسب لهم حريماً. بل أكرم بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلادهم ولم يهينهم كما ورد فى بعض الروايات(١٦).

من قتل الحسين؟

يطرح هنا سؤال هام، من هم قتلة الحسين هل هم أهل السنة؟ أم معاوية؟ أم يزيد بن معاوية؟ أم من؟

إن الحقيقة المفاجئة أننا نجد العديد من كتب الشيعة تقرر وتؤكد أن شيعة الحسين، هم الذين قتلوا الحسين فقد قال السيد محسن الأمين " بايع الحسين عشرون ألفاً من أهل العراق، غدروا به وخرجوا عليه، وبيعته فى أعناقهم وقتلوه"(١٧) وقد نداهم الحر بن يزيد أحد أصحاب الحسين وهو واقف فى كربلاء فقال لهم "أدعوتم هذا العبد الصالح حتى إذا جاءكم أسلمتموه، ثم عدوتم عليه فتقتلوه فصار كالأسير فى أيديكم؟ لا سقاكم الله يوم الظمأ"(١٨) وهنا دعى الحسين على شيعته قائلاً " اللهم إن منعتهم إلى حين ففرقهم فرقاً أى شيعاً وأحزاباً، وأجعلهم طرائق قددا،ولا ترضى الولاة عنهم أبداً، فإنهم دعونا لينصرونا، ثم عدوا علينا فقتلونا"(١٩).

وتبقى كلمة لابد أن أقولها هنا وهى أن ما يقال على أن أهل السنة لا يحزنون لمقتل الحسين فهو كلام مغلوط، فكيف لا نحزن ونبكى لمقتل سيد شباب أهل الجنة وابن بنت رسول الله (ص).

إن أهل السنة يحبون أهل البيت وكل من هو منسوب للنبى الأكرم (ص) ولكننا نحن أهل السنة ملتزمين بقول الله عز وجل وسنة رسوله فهو الذى قال "ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب" ونؤمن بما قاله الله عز وجل فى كتابه " اللذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون " صدق الله العظيم.

وأقول لإخواننا الشيعة أن سيدنا على بن أبى طالب وهو إمامهم قد قتل، فلماذا لم يأخذوا يوم مقتله مأتماً مثل ما يفعلون فى يوم كربلاء.

إن المقام ليس للحديث عن سنة وشيعة ولكنه دعوه للتوحد حول كتاب الله وسنة حبيبه (ص) لأن الظروف المحيطة بنا تتطلب التوحد وليس التفرق حول أمور حدثت منذ قرون، اختلفت حولها الأحاديث وكلها أحاديث تدعوا للفرقة وليس للتوحد.

إن آل بيت رسول الله (ص) كلهم موضع تعظيم وإجلال لكل المسلمين سنة وشيعة ويجب على الآخرين أن يعوا ذلك تماماً.

الهوامش:-

١- أنظر البخارى ومسلم الصحيحان.

٢- سورة البقرة.

٣- صحيح البخارى ومسلم والترمذى.

٤- إسلام أون لاين (عاشوراء).

٥- إسلام أون لاين (قصة عاشوراء).

٦- رواه ابن بابويه القمى (من لا يحضره الفقيه)، وفى رواية للمجلس فى بحار الأنوار ص ١٠٣ .

٧- حياة الإمام الحسين الجزء الثالث ص ١٧٩ نقلاً عن الأنوار الحسينية.

٨- بحار الأنوار ص٤٥ ، ص ٩٥ .

٩- بحار الأنوار ص ٤٤، وسائل الشيعة الجزء ١٠ ص ٣٩٤ .

١٠-وسائل الشيعة ٣٩٤/١٠، سفينة الأنوار ٩٦/٢ .

القمة السعودية - الإيرانية .. وتحديات الملفات الإقليمية الصعبة

■ د. السيد عوض عثمان
خبير فى الشئون العربية

تكتسى زيارة العمل الرسمية، غير المسبوقة، لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أحمدى نجاد، مطلع مارس الماضى، وتلبية لدعوة من الملك عبد الله، برفقة وفد سياسى واقتصادى وأمنى رفيع المستوى، وقمته مع العاهل السعودى، وكبار المسئولين فى المملكة، أهمية خاصة واستثنائية، وتتويجا لمرحلة كثيفة من الاتصالات بين الجانبين لتسوية ملفات إقليمية صعبة، ومؤشرا على تصميم البلدين على السعى لمعالجة هذه الأزمات الإقليمية، من منظور كونهما يمثلان قوتين إقليميتين كبيرتين فى المنطقة تملكان الكثير من الأوراق والعلاقات والتأثير، وبلدين قيادين فى العالم الاسلامى، من شأن إجراء المشاورات بينهما، بصورة متواصلة، والتوصل إلى تقارب فى وجهات النظر بينهما والاضطلاع بدور مؤثر حول العديد من القضايا الإقليمية والإسلامية، مما يساعد فى اقتراح الحلول المحتملة والممكنة فى هذه الأزمات، أو على أقل تقدير وقف التدهور. ومن نافل القول، أن البلدين، لما لهما من ثقل معنوى ومادى مهم

فى هذه المنطقة يمكن أن يلعبا دورا إيجابيا فى حال تحسنت العلاقات الثنائية، والعكس صحيح، حيث يمكن لأى تدهور فى العلاقات بين الجانبين أن ينعكس فى نتائج وخيمة على الكثير من ملفات المنطقة . تبرز أهمية ذلك فى ضوء تنامى مخاوف المملكة العربية السعودية، القيادة السنية فى العالم الاسلامى، من تصاعد نفوذ إيران الشيعية فى الشرق الأوسط، وخصوصا فى العراق ولبنان، وقلق الرياض من أن تستغل طهران فشل السياسات الأمريكية فى العراق لتوسيع نفوذها فى العالم العربى، وتشجيع القوى المتشددة المعارضة للأنظمة السياسية فى المنطقة، والقلق المتزايد الذى عبرت عنه دول مجلس التعاون الخليجى تجاه الطموحات والبرنامج النووى الايرانى، المثير للجدل، والذى بصدده تتعرض طهران لضغوط غربية قوية، وتصعيد للعقوبات فى مجلس الأمن الدولى، فيما تحرص الرياض على تجنب أى مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، تهدد حركة الملاحة فى منطقة

البترول و الأمن والاستقرار الاقليمي، وتحاول إقناع طهران بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة الرامية لتعليق تخصيب اليورانيوم، بعدما تدخلت الولايات المتحدة على مسار العلاقات الايرانية - الخليجية، الآخذة في التحسن والتطور على عدة محاور، في محاولة لزرع الشقاق فيما بينهما، من باب تغذية المخاوف من تبعات وتداعيات امتلاك ايران للسلاح النووي، الأمر الذي قد يهدد دول الخليج، ويدفع إيران للسيطرة عليها، في ضوء المعادلات الإقليمية الجديدة، بعد انهيار البوابة الشرقية نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٢٠٠٣ .

أولا : " خصوصية القمة : رؤية في المدخلات :

تأتي القمة الإيرانية - السعودية في سياق عدة تطورات واستحقاقات إقليمية ضاغطة، حيث تأتي بعد توقيع اتفاق مكة المكرمة بين حركتي " فتح " و " حماس "، وفشل جولة وزيرة الخارجية الأمريكية في المنطقة، والتردد الأمريكي والرفض الاسرائيلي لنتائج هذا الاتفاق، والقمة السورية - الإيرانية، في طهران، والتي كشفت عن تطابق وجهات النظر بين البلدين حول القضايا الإقليمية، وترسيخ لاستراتيجية علاقات البلدين، وسط ما تشهده المنطقة من حروب وتوترات، بفعل الظروف الدولية الضاغطة على العرب والمسلمين، ونتيجة الاستهدافات الأمريكية، المباشرة وغير المباشرة لهم، ولقوى الممانعة بوجه خاص، وعلى رأسها سوريا وإيران اللتان تحولان دون تنفيذ المشروع الأمريكي "للشرق الأوسط الجديد "، ومواجهة المخططات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ومحاصرة الفتنة التي تسعى جهات عديدة، إقليمية ودولية، لنشرها بين السنة والشيعة والتفريق بين أبناء الدين الواحد لخدمة المشروع التفتيتي بالمنطقة. كما جاءت القمة بعد زيارات عدة قام بها أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الايراني، علي لاريجاني، للرياض في غضون الشهرين الماضيين، في حين زار الأمير بندر بن سلطان طهران في فبراير الماضي، وتأتي قبل انعقاد المؤتمر الدولي حول العراق، والذي دعت إليه الحكومة العراقية، في ١٠ مارس ٢٠٠٧، ومن ثم أهمية تنسيق مواقف البلدين حياله، في محاولة لإعادة السلام في العراق، بحضور الدول المجاورة والقوى الدولية، وقبل القمة العربية التي استضافتها الرياض، يومي ٢٨ - ٢٩ مارس، وأهمية تنقية الأجواء، لاسيما بين سوريا والسعودية ومصر، وتنسيق المواقف لمواجهة تحديات القمة.

وعلى صعيد الأزمة العراقية، فليس بخاف، أن العلاقات السعودية - الإيرانية قد توترت على خلفية تنامي النفوذ الايراني في العراق، والتدخل الايراني في شئونه، عبر الحلفاء المحليين، الذي خلق مشاكل في علاقات إيران مع الدول العربية، وأدى إلى تدويل الأزمة . كما يتمتع البلدان بنفوذ كبير في هذه الأزمة . وتتوافق السعودية والولايات المتحدة في إلقاء اللوم على ميليشيات شيعية، تدعمها إيران، في أعمال عنف وقتل طائفي تستهدف السنة العراقيين وتزويد المسلحين الشيعة الذين يهاجمون القوات الأمريكية في العراق، وهو ما تنفيه طهران، حيث أن إيران تتمتع بنفوذ مباشر، وتكاد تكون صاحبة الكلمة الأولى، وربما القرار الأخير في تحديد إلى أين يذهب العراق، إلى الانقسام والتطهير الطائفي والحرب الأهلية، أم نحو التوافق الوطني والسلم والسيادة والاستقلال؟ وفي حين ترى إيران، وسوريا، أن النظام العراقي يتعرض لتدخلات من قبل الولايات المتحدة، وأن الجهود الأمريكية ترمي إلى تأخير إرساء الأمن والاستقرار في هذا البلد، وعدم تقوية الحكومة العراقية، وأن الشرط الأساسي لتخفيف أعمال العنف هو رحيل قوات الاحتلال عن العراق، وأن الأولوية بالتالي هي إحلال الاستقرار والأمن ودعم الحكومة العراقية ووحدة العراق وعروبته وإسلاميته، أرضا وشعبا، ونبذ الفتنة، ودعم العملية السياسية وسيادة العراقيين على أراضيهم وبلدهم وثرواتهم، وتتشارك إيران والسعودية المصلحة في عدم تقسيم العراق. وفي هذا السياق، من الأهمية أن الدعوة والقبول الأمريكي بمشاركة كل من إيران وسوريا في مؤتمر بغداد الدولي قد أتى ثماره، لا سيما في ضوء الخطة الأمنية، وإعلان الحكومة العراقية إغلاق حدودها مع إيران وسوريا لمدة ٧٢ ساعة، وحيث أن سوريا اضطرت لاستقبال القسم الأكبر من حركة اللاجئين العراقيين، بسبب غياب الأمن والاحتلال وممارساته، والعنف الطائفي، بتواجد نحو مليون ومائتي ألف عراقي على أراضيها، فقد تم إدخال بعض التعديلات، عقب عودة الرئيس بشار الأسد من طهران، على الإجراءات السابقة، تشمل تمديد فترة اللاجئ العراقي من أسبوعين إلى شهر واحد، ويتوجب عليه المغادرة لبضعة أيام خارج سوريا ليتم له التجديد مدة ستة أشهر، بعد أن كانت المغادرة الإلزامية لمدة شهر. كما تعهدت السلطات السورية بعدم القيام بإبعاد أي لاجئ عراقي ما لم يقم بمخالفة قانونية أو جنائية . تواكب هذا الإعلان مع إعادة فتح الحدود السورية - العراقية . وبذلك تكون سوريا قد تمكنت من لفت الأنظار إلى حجم الدور الايجابي الهام الذي تؤديه في هذه المأساة الإنسانية الكبرى المتواصلة، على الرغم من الضغوط والأعباء المتزايدة التي تولدها هذه الأعداد الكبيرة على البنية التحتية السورية، وزيادة الأعباء المعيشية، والتماسك الاجتماعي، والمخاوف الأمنية، لاسيما في ضوء قصور وقلة الدعم الدولي بهذا الخصوص . ومن دون شك،

فان هذا الملف العراقى، وفشل السياسات الأمريكية قد دفع الولايات المتحدة إلى التريث فى عملية تهميش سوريا، وتجريدها من دورها الاقليمى، لجهة المساعدة فى وضع حلول للخروج من مستنقع الأزمة العراقية وفى غيرها من أزمات المنطقة، رغم الضغوط الإسرائيلية على الإدارة الأمريكية لاستبعاد سوريا من ذلك، لئلا تفرض شروطا لوضع حل شامل لكافة القضايا، أى عزل سوريا وحرمانها من فرصة ربط قضية أراضيها المحتلة وتوقيع اتفاقية سلام غير مجحفة، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ذات العلاقة. وهذا ما يؤكد، مجددا، إن لسوريا، كما لإيران، من دور مهم فى تسوية قضايا المنطقة. وفى سياق رغبة المملكة وسعيها للحصول على مساعدة ايران فى تخفيف حدة التوترات الطائفية لدرء اندلاع حرب أهلية، وعليه فقد أكد الزعيمان الايرانى والسعودى، على أن الخطر الأكبر الذى يهدد الأمة الإسلامية فى الوقت الراهن هو محاولة اذكاء نار الفتنة بين المسلمين، سنة وشيعة ومكافحة امتدادها من العراق الى دول مجاورة، وأن الجهد يجب أن يتوجه لصد هذه المحاولات، وتوحيد الصف، وضرورة تنفيذ خطة الحكومة العراقية، والحرص على استقلال العراق ووحدته الوطنية، والمساواة بين أبنائه. ومن زاوية أخرى، احتلت تعقيدات الأزمة فى لبنان، مكانة مركزية فى القمة، بعد تداعيات العدوان الاسرائيلى على لبنان، فى يوليو الماضى، وما يشهده لبنان من أزمة سياسية حادة جراء استقالة خمسة وزراء يمثلون الطائفة الشيعية، ووزير سادس قريب من رئيس الجمهورية، اميل لحود، فى نوفمبر الماضى، وشروع المعارضة، بزعامة حزب الله وحلفائه، فى الدخول فى اعتصام مفتوح، ومنذ ديسمبر الماضى، فى وسط بيروت، ودون سقف زمنى محدد، وامام مقر رئاسة حكومة فؤاد السنيورة المناهضة لسوريا، وبهدف إسقاطها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، أو الدعوة لخيار الانتخابات البرلمانية المبكرة، وتعطيل المؤسسات الدستورية، خاصة بعد رفض رئيس البرلمان، نبيه برى، افتتاح الدورة العادية للبرلمان ما لم تتم تشكيل هذه الحكومة، وفق صيغة (١٩ + ١١)، أى توافر الثلث الضامن أو المعطل. بينما تتمسك قوى الموالاة بأهمية اقرار تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولى لمحاكمة المتورطين فى اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى السابق، رفيق الحريرى، ورفاقه. وقد بلغ التصعيد السياسى ذروته وأصبح يهدد وبشكل مباشر، ولأول مرة، وجود الدولة بكافة مؤسساتها، ومخاوف من اندلاع فتنة بين السنة والشيعة على غرار أعمال العنف الطائفية الجارية فى العراق، وأهمية استمرارية الاتصالات ومساعى التوفيق والوساطة السعودية - الإيرانية المكثفة الرامية لاحتواء الوضع فى لبنان، وعدم خروجه عن السيطرة، للحيلولة دون قيام حرب مذهبية، ودون عرقلة الوضع، وإخراجه من الطريق المسدود، لاسيما بعد أن تمكنت الاتصالات المشتركة مع الفرقاء اللبنانيين من وقف المواجهات المحتومة التى حاصرت العاصمة، بيروت، بالحرائق والحواجز الترابية، والتى تحولت الى مواجهات بالرصاص، فى بعضها . وأكدت ايران أنها تتابع وتؤازر الجهود الأخيرة التى تبذلها المملكة لتهدئة واطفاء الحرائق فى لبنان وخفض التوتر السياسى، والتحول الى الحوار، ووضع حد لأزمته السياسية الخطيرة والعميقة، حيث ترتبط المملكة، إحدى أهم الدول المانحة المساعدة للبنان، بعلاقات وثيقة مع الحكومة اللبنانية، المدعومة من الغرب، وتطالب إيران بممارسة ضغوط على حزب الله والقوى الحليفة لسوريا، وعلى سوريا، وسط مؤشرات توحى باقتراب المساعى الإيرانية من تحقيق مصالحة سعودية - سورية يمكن أن تنعكس ايجابا على الوضع فى لبنان، لمدى أهمية التفاهم الاقليمى، خاصة فى ضوء حقيقة أن الأزمة اللبنانية ليست من السهولة حلها بعيدا عن سوريا، كرقم مهم ولاعب أساسى فى المعادلات الإقليمية، وبالتالى تطبيع العلاقات السورية مع السعودية ومصر، قبل عقد القمة العربية، بعد التوتر الذى نجم عن خطاب الرئيس السورى، فى منتصف أغسطس الماضى، ووصفه بعض القادة العرب بأنهم " أنصاف رجال " فى وصفه للدور العربى إبان العدوان الاسرائيلى الأخير على لبنان، وشعور القيادتين، المصرية والسعودية بمرارة عالية تجاه الجانب السورى، وذروة تراكمات فى محطات عدة من التراجع فى العلاقات بين محور دمشق - القاهرة - الرياض، أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد، وفعاليته فى السياسة العربية، خاصة بعد توطد أركان العلاقة السورية مع إيران، والتى تنعكس سلبيا على علاقات دمشق مع محيطها العربى، نتيجة الرفض الأمريكى لمسار هذه العلاقات، وتشجيع بروز معسكر " الاعتدال " العربى، ومحوره الأردن - السعودية - مصر. وبهذا الخصوص، تبرز دلالة، ما تسرب عن أن رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق، سليم الحص، الذى زار طهران مؤخرا، قد أثار مع الرئيس الايرانى إمكان قيام طهران بمسعى لإعادة العلاقة السعودية - السورية إلى طبيعتها، بعد انفتاح سوريا على الحكومة العراقية، وإبداء الاستعداد للتعاون فى التهدئة فى العراق، وتسهيل اجتماع مكة المكرمة الذى أنتج المصالحة بين حركتى "فتح" و"حماس"، والاتفاق على حكومة الوحدة الوطنية، لما لذلك من انعكاس ايجابى على معالجة الأزمة الراهنة بين السلطة والمعارضة فى لبنان. كما

زار الرئيس مبارك الرياض قبل أن يجرى اتصالا هاتفيا بالرئيس بشار الأسد حول التحضيرات للقمة العربية، حيث تلقى الرئيس السورى دعوة رسمية من العاهل السعودى لحضور هذه القمة، وأكد حضوره لها، والعمل بجهد لإنجاحها، مما يشكل انفراجا فى العلاقات الثنائية تعيد لصيغة ما للمصالحة . ومما له صلة، فقد أبلغ الرئيس السورى سليم الحص أن دمشق ليس لديها اعتراض فى المبدأ على قيام المحكمة كمطلب لبنانى، ولسوريا ملاحظات حول المشروع، ومع كل ما يتفق عليه اللبنانيون، وأن هناك تحفظات من فرقاء لبنانيين على بعض النقاط الواردة فى نظامها . كما أن قوى ١٤ آذار لديها انفتاح على مناقشة أى ملاحظات على مشروع هذه المحكمة بما يحول دون تسييسها وخروجها عن مهمتها وهدفها الأساسى وقضيتها المركزية، وهى محاكمة قتلة الرئيس الحريرى ورفاقه، وكذلك دون تفريغها من مضمونها بما يعطل عملها، ويحول دون نجاحها . وفى المحصلة، فان الاتصالات والمساعى السعودية - الإيرانية فوق مستوى الوساطة، وما دون مستوى المبادرة، وتحمل مجموعة أفكار وتصورات جيدة ووجهات نظر مشتركة، يتحمل الفرقاء اللبنانيون مسئولية ترجمتها إلى مسودة اتفاق، يشكل بداية الحل بالتصويت عليها مع أول جلسة برلمانية، وإعادة تحريك مبادرة جامعة الدول العربية، وتعزيز فرص التسوية على قاعدة " لا غالب ولا مغلوب "، وعلى أساس التلازم والتوازن بين إقرار المحكمة، بعد إدخال التعديلات، وبين إقرار مبدأ حكومة الوحدة الوطنية وفق صيغة ترضى جميع الأطراف، والانتصار للضرورات الوطنية، بعيدا عن التدخلات والتقاطعات الخارجية، والخروج من دعوة الاستقواء بالخارج، ومسعى تدويل الأزمة. على صعيد آخر، وفرت القمة شبكة أمان للحكومة الفلسطينية الجديدة وأهمية وحدة الصف الفلسطينى فى مواجهة الرفض الاسرائيلى - الأمريكى، وتأييد المبادرة العربية للسلام التى أقرتها القمة العربية فى بيروت، عام ٢٠٠٢ والتوافق على أهمية التصدى للاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وبحث التحرك الذى يمكن القيام به عربيا واسلاميا لوضع حد لاستمرارية هذه الاعتداءات على المقدسات الإسلامية. على الجانب الآخر، تتيح القمة لايران فرصة مساعدة لفك العزلة التى تحاول الولايات المتحدة فرضها عليها، توطئة لضربها، خاصة أن السعودية تعد من أهم حلفاء واشنطن فى المنطقة، فى ضوء التأكيد الايرانى أن البرنامج النووى لا يشكل أى خطر على المنطقة، خصوصا دول الجوار، ومسعى المملكة للعمل على قيام الجانب الايرانى بالحوار مع الأوروبيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية فى محاولة لتجنيب هذا البلد الجار أى تهديدات مسلحة ستضر بالمنطقة كلها . وبالتداعى المنطقى، بحثت القمة آفاق التعاون بين البلدين، وسبل دعم وتعزيز العلاقات الثنائية بينهما فى جميع المجالات بما يخدم مصالحهما المشتركة، ومن ثم التوقيع على اتفاق أمنى لمكافحة تهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب، والتعاون فى مجال غسل الأموال ومراقبة حدودهما ومياههما الاقليمية فى الخليج .

ثانيا : رؤية ختامية :

ان الثقل السياسى والتاريخى والدينى والاقتصادى لكل من السعودية وإيران، ومصلحتهما والمنطقة عموما يحتمان معالجة التوترات فى علاقتهما، وتبديد المخاوف والشكوك، وإعادة العلاقات الى وضعها الطبيعى، واعتماد الحوار والتواصل المستمر لتجنيب المنطقة خطر التمادى فى التخطيط للمشاريع الدينية، وأهمية صوغ التحالفات الاقليمية لمواجهة الفوضى، والدفاع عن المصالح المشتركة فى نبذ العنف، ومحاصرة الحرائق، ودفع مقومات التهدئة والحلول السلمية الى الواجهة لما فيه مصلحة المنطقة ككل، واحترام الثوابت والتوازنات الحارسة للاستقرار، واثبات مدى أهمية وإمكانية الأدوار الإقليمية القيادية ومرجعيتها السياسية والدينية على حل المشكلات، أو المساهمة فى إيجاد هذه الحلول، بعيدا عن مخاطر التدويل، متى توافرت النوايا الحسنة والارادة السياسية الجادة بين الأطراف كافة، والإمساك بزمام المبادرة.

رؤى عربية

هل بدأت سوريا فى الابتعاد عن إيران؟

■ **محمد عباس ناجى**
باحث متخصص فى الشئون الإيرانية

أثارت تحركات سورية لافتة على الصعيد الإقليمى تكهنات عدة عن حدوث تغيير ملموس فى الخطاب السياسى السورى تجاه الملفات الإقليمية المفتوحة، وعن نشوء نوع من التمايز النسبى بين الخطابين السورى والإيرانى من هذه الملفات، بما يدعم من إمكانية تقليص حدة التوتر فى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية المعتدلة، بل وفك عرى التحالف الاستراتيجى بين سوريا وإيران بشكل يجعل سوريا أقرب إلى "محور الاعتدال"، الذى بات يعرف فى أدبيات الخارجية الأمريكية بمجموعة "٦+٢"، أى دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة إلى مصر والأردن. وكان التحرك الإيجابى السورى خلال انعقاد القمة العربية فى الرياض يومى ٢٨ و٢٩ مارس الفائت، مؤشرا مهما حول السياسة المرنة التى بدأت تنتهجها سوريا على الصعيد الإقليمى.

بداية، يجب القول أن هذا التحول فى الخطاب السورى من الملفات الإقليمية طال الأدوات وليس الثوابت، بما يعنى أنه إذا كانت سوريا قد حرصت على إبداء تعاون ملموس فى بعض الملفات الإقليمية خصوصا فى العراق وفلسطين، فإنها فى الوقت نفسه مازالت تتمترس خلف ثوابتها الاستراتيجية التى تحكم تعاطيها مع محيطها الإقليمى والتى تقوم على تثبيت الأهداف، والاقتراب غير المباشر منها، وتجنب الإيحاء بتعجل الوصول لها حتى لا يستفيد الخصوم من ذلك كأداة للضغط. ورغم أن سوريا قد حققت مكاسب عدة من هذه الثوابت، إلا أنها كانت مكاسب قصيرة المدى سرعان ما تحولت إلى أعباء وفرضت التزامات ثقيلة على صانع القرار السورى، لكن الأهم من ذلك أنها كانت سببا أساسيا فى الإخفاق السورى الملحوظ فى إدراك مغزى التحولات التى طرأت على الساحتين الإقليمية والدولية خصوصا بعد الاحتلال الأمريكى للعراق فى مارس ٢٠٠٣ .

هذه الحقيقة بدت جلية فى خروج سوريا تدريجيا من المحور العربى الثلاثى الذى كونته منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى مع مصر والسعودية، بهدف تحديد الاتجاه العام للسياسة العربية ورسم ما يمكن أن يعتبر الخط الأدنى للمصالح العربية المشتركة، واتجاهها نحو تأسيس تعاون استراتيجى مع إيران. هذا التطور دشنه التباين فى التعاطى مع الواقع الجديد الذى أنتجه الغزو الأمريكى للعراق فى مارس ٢٠٠٣، ورغم أن هذا التباين لم يؤد إلى إحداث قطيعة بين الأطراف الثلاثة خصوصا فى ظل حرص مصر والسعودية على توفير مظلة حماية لسوريا التى خضعت لضغوط أمريكية شديدة آنذاك، وإلى إعادة الحيوية إلى المحور الثلاثى على أساس ما يعرف فى اللغة السياسية العربية عادة بالاعتدال والتفاهم مع الإدارة الأمريكية، إلا أنه على الأقل رسم معالم التمايز فى المواقف سرعان ما أنضجتها حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥، وما أعقبها من انسحاب عسكرى سورى من لبنان بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، حيث فرضت هذه الأحداث تباعدا جديدا بين دمشق من جهة والرياض والقاهرة من جهة أخرى. وليس من الضرورى فى هذا السياق البحث فيما إن كانت الرياض والقاهرة تعتقدان بمسئولية النظام السورى عن اغتيال الحريرى، ولكن الأهم أن سياسة دمشق وحلفائها فى لبنان أصبحت فى جهة وسياسة القاهرة والرياض وحلفائهما فى جهة أخرى. وما أن فازت حماس فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية التى أجريت فى ٢٥ يناير ٢٠٠٦، ولجأت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى إلى مقاطعة الحكومة الفلسطينية، حتى أضيف عامل جديد إلى عوامل التباعد بين دمشق من جهة والقاهرة والرياض من جهة أخرى.

هذه التطورات تزامنت مع تصاعد أزمة الملف النووى بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد القلق العربى، خصوصا من جانب مصر والسعودية، من خطورة النفوذ الإيرانى فى العراق الذى دعمته إخفاقات وأخطاء السياسة الأمريكية هناك. وفى هذه اللحظة بالتحديد اختارت سوريا أن تقف إلى جانب إيران، بهدف خلق معادلات جديدة فى المنطقة تمنح سوريا هامشا جديدا للمناورة وفرصة لتحسين شروطها فى الحوار مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى مستفيدة من تعثر المشروع الأمريكى فى العراق والنتائج العكسية لدعوة الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى فى الشرق الأوسط التى أوصلت بعض القوى المعادية للولايات المتحدة إلى الحكم فى الدول العربية. حيث استغلت سوريا هذه التطورات من أجل تحويل الضغوط الدولية المفروضة عليها من محور عمودى أساسه الموقف السورى المناوئ للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط إلى محور أفقى من خلال تكوين جبهة مقابلة للجبهة التى تتزعمها الولايات المتحدة وإسرائيل. وتتمثل جبهة سوريا فى كل من إيران وحزب الله اللبنانى وحركتى حماس والجهاد الفلسطينيتين. بعبارة أخرى، اعتمد التكتيك السورى فى هذه اللحظة على توظيف قدرات إيرانية ولبنانية وفلسطينية لمواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية المعتدلة.

وفى سبيل ذلك، تغاضت سوريا عن مخاطر الدوران فى الفلك الإيرانى، الذى يمكن أن يفرض عليها أعباء والتزامات تفوق طاقتها، خصوصا فى حالة تطور أزمة الملف النووى الإيرانى إلى مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة، وساعتها سوف تجد سوريا نفسها مجبرة على المشاركة فى حرب ليست طرفا أصيلا فيها، بسبب توقيعها معاهدة تعاون عسكرى واتفاقية دفاع مشترك مع إيران فى ١٦ يونيو ٢٠٠٦. أضف إلى ذلك أن الدور الإيرانى فى العراق، والذى يمثل فى كل الأحوال خصما من الدور العربى، خصوصا فى ظل دعم إيران للسياسة الطائفية والإقصائية التى تمارسها حكومة نورى المالكى فى العراق، قد استفز الدول العربية المعتدلة ضد إيران وحلفاءها فى العراق، حيث حذرت العديد من الدول العربية من خطورة التحركات الإقليمية الإيرانية، وانتقدت الانجرار السورى فى التحالف مع إيران. فالثمن، فى رؤية هذه الدول، سيكون فادحا على سوريا لاستمرار تحالفها مع إيران فى ظل وقوعها أسيرة "حالة ضعف شديدة" ليس فقط فى موازين القوى مع إسرائيل بل وأيضا مع إيران، فهى لا تملك أن تكون ندا قويا لإيران فى تحالف إقليمى، لكنها حتما ستكون طرفا تابعا للقوة الإقليمية الإيرانية المتنامية. وكان العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى قد أبدى قلقه قبل نحو عامين من تزايد النفوذ الإيرانى فى المنطقة، محذرا من ما اسماه باستقواء "الهلال الشيعى" الذى يضم كلا من إيران والعراق ولبنان. وعاد الملك الأردنى وفسر حديثه عن "الهلال الشيعى" بأنه كان حينها يعبر عن مخاوف من "تحول اللعبة السياسية تحت غطاء الدين إلى صراع بين الشيعة والسنة".

كذلك أبدت السعودية عبر وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، قلقها من تزايد التدخل الإيرانى فى العراق ودعم بعض الجماعات الشيعية فيه بالمال والسلاح، حيث انتقد الفيصل السياسة الأمريكية فى العراق التى قال أنها "تسلم العراق إلى إيران"، داعيا فى الوقت نفسه الأغلبية الشيعية هناك لمد اليد للسنة والاعتراف بحقهم فى مواطنة متساوية. وهاجم الرئيس المصرى حسنى مبارك الشيعة فى العالم العربى متهما إياهم "بالولاء لإيران أكثر من ولائهم لأوطانهم".

وكانت عملية إعدام الرئيس العراقى السابق صدام حسين فجر عيد الأضحى المبارك والشعارات الطائفية التى ترددت أثناء هذه العملية قد أسهمت فى تحول المزاج الشعبى للشارع السياسى العربى ضد إيران، كما شجع الحكومات العربية على القبول بتقديم الدعم المطلوب للاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى العراق التى عرضها الرئيس الأمريكى جورج بوش كبديل لمقترحات لجنة دراسة مستقبل العراق التى شكلها الكونجرس برئاسة كل من جيمس بيكر (جمهورى) ولى هاميلتون (ديمقراطى). وهى الاستراتيجية التى ركزت على أمرين: أولهما، اعتماد الحل العسكرى للأزمة العراقية بزيادة عدد القوات الأمريكية العاملة فى العراق إلى ما يقرب من ٢١٥٠٠ جندى وضابط بدلا من الانسحاب وفق جدول زمنى معقول حسب توصية لجنة "بيكر - هاميلتون". وثانيهما، مواجهة النفوذ الإيرانى فى العراق، وكانت عملية اقتحام القنصلية الإيرانية فى أربيل عاصمة الإقليم الكردى العراقى واعتقال عدد من العاملين بها بأوامر شخصية من الرئيس بوش مؤشرا على جدية هذا التوجه الأمريكى.

هذه التطورات فى مجملها أدركت معها سوريا خطورة دعمها للمشروع الإقليمى الإيرانى والطموحات النووية الإيرانية وفداحة الثمن الذى يمكن أن تدفعه من جراء ذلك، لذا بدأت سوريا فى إحداث تحول تكتيكى مرة أخرى فى تعاطيها مع الملف العراقى، حيث تعمدت إرسال إشارات إلى الخارج بأنها على استعداد لتقديم تعاون أوثق لإحلال الاستقرار فى العراق، وقد استغلت دمشق زيارة الرئيس العراقى جلال طالبانى فى ١٤ يناير لتوصيل هذه الرسالة، إلى جانب إبراز وزنها القوى الذى تحتله فى العراق.

بالطبع تدرك دمشق تماما أن هذه الزيارة لم تكن لتتم دون موافقة الأمريكيين عليها، فرغم أن استراتيجية بوش الجديدة فى العراق ترفض إجراء أى حوار مع سوريا وإيران كما دعت خطة بيكر هاميلتون، إلا أن ذلك لا ينفى أن واشنطن ترغب فى فتح حوار مع دمشق عبر العراق ,وهو ما تحقق من خلال زيارة طالبانى التى أتمت ما بدأته الدبلوماسية برضا أمريكى أيضا بين بغداد ودمشق منذ أكثر من شهرين ,بعد الإعلان عن عودة العلاقات بينهما بافتتاح السفارتين. إذ تريد واشنطن فى هذا السياق اختبار جدية وأهمية ما يمكن أن تقدمه سوريا فى العراق على الصعيد الأمنى، وهو ما كان سببا فى إصرار الوفد العراقى على ربط التقدم فى جميع الملفات المطروحة للبحث مع المسئولين

السوريين بإحراز تقدم فى الملفين الأمنى والسياسى ،وبمعنى آخر أن يكون تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية مكافأة على ما يحرز من تقدم على الصعيد الأمنى والسياسى ،وهو ما يتوافق مع الرؤية الأمريكية لفكرة الحوار مع سوريا ،أى المساعدة فى العراق لقاء مكاسب اقتصادية نفطية واستثمارية.

وقد أدركت سوريا هذا المغزى، ولذا فإنها بقدر ما حرصت على إنجاح زيارة طالبانى تمسكت فى الوقت نفسه بالتأكيد على ضرورة معالجة كافة الملفات حزمة واحدة ،وأن يتم التعاون بالتزامن فى المجالات كافة: الأمنية والسياسية والاقتصادية من دون أن يكون ملف الأمن مكافأة لملف آخر على الرغم من إدراكها أولوية الملف الأمنى الذى جرى بحثه الشهر الماضى مع وفد أمنى عراقى رفيع ،وتم التوصل إلى تفاهمات على عدد من الخطوات فى مجال مكافحة الإرهاب والتعاون الحدودى وإقامة لجنة أمنية عليا مشتركة وخط ساخن بين البلدين. وبدون شك فإن ربط سوريا باتفاقية أمنية مع العراق الهدف منه تحييدها ،أو ضمان عدم وقوفها إلى جانب إيران ،خصوصا أن المعركة المقبلة على أرض العراق سيكون هدفها الحد من النفوذ الإيرانى.

ولاعتبارات عدة، أصبح لبنان محور تمايز آخر فى الرؤيتين السورية والإيرانية، حيث تشير التطورات إلى أن ثمة تقاربا إيرانيا سعوديا بشأن ضرورة حل الأزمة اللبنانية سلميا وفق صيغ تحفظ ماء وجه الجميع، وهو ما بدا جليا فى أجواء التبريد التى تخيم حاليا على الساحة السياسية اللبنانية، انتظارا لعودة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إلى بيروت لإحياء مبادرته لحل الأزمة اللبنانية. وهذا التقارب كان ثمرة الاتصالات والمباحثات المتبادلة بين المسئولين الإيرانيين والسعوديين خلال الفترة الأخيرة، حيث قام على لاريجانى رئيس المجلس الأعلى للأمن القومى وكبير المفاوضين الإيرانيين فى المحادثات النووية بزيارة الرياض والالتقاء بالملك عبد الله، وتردد أن هدف الزيارة هو دفع السعودية للتوسط لتهدئة التوتر بين إيران والولايات المتحدة على خلفية أزمة البرنامج النووى الإيرانى، وأعقب ذلك زيارة الأمير بندر بن سلطان الأمين العام لمجلس الأمن القومى السعودى إلى طهران، والتى ركزت على البحث عن حلول لقضيتى العراق ولبنان، وهو ما أسفر عن تفاهم ضمنى حول ضرورة احتواء التوتر الطائفى السياسى المتصاعد فى كل من البلدين.

لكن سوريا ترى فى هذا التفاهم السعودى- الإيرانى خطرا على مصالحها، خصوصا أنه يمكن أن يسهل من توصل الأطراف اللبنانية المتنازعة إلى التوافق على القضايا الخلافية، بما يعنى إمكانية إقرار مشروع قانون المحكمة ذات الطابع الدولى. وتتخوف دمشق من إدانة مسئوليها فى جريمة اغتيال رفيق الحريرى، وهو ما سيعرضها للحرج. ورغم أن ثمة تلميحات من جانب "قوى ١٤ آذار" بأنها لا تمانع فى إضافة بند إلى مشروع قانون المحكمة يفيد عدم التعرض لأصحاب "المقامات الرفيعة" التى تحددها فى الرئيس السورى بشار الأسد ونظيره اللبنانى اميل لحود، إلا أن سوريا لا يكفيها هذا البند، بل تريد أيضا عدم مساءلة مسئولين آخرين أقل أهمية.

ورغم أن سوريا استغلت القمة العربية التى انعقدت بالرياض يومى ٢٨، ٢٩ مارس الفائت، لتقليص حدة التوتر مع كل من السعودية ومصر، خصوصا بعد الاعتذار الذى قدمه الرئيس السورى بشار الأسد للقيادة السعودية عن حديثه، فى أعقاب حرب لبنان، الذى وصف فيه بعض القادة العرب بأنهم "أنصاف رجال"، فإن من الصعوبة بمكان الجزم بأن التباين فى المواقف حول الملف اللبنانى سوف يجد طريقه إلى الحل فى المستقبل القريب، ما لم تبادر دمشق إلى إحداث تغيير فى سياستها إزاء لبنان.

ولا يستثنى الملف الفلسطينى من هذا التمايز، ففى مقابل تشدد إيران إزاء الخلاف القائم بين حركتى فتح وحماس حول تشكيل حكومة وحدة وطنية ومحاولتها الالتفاف على الحصار المفروض على حكومة حماس بتقديم دعم مالى للأخيرة، وإجهاض المحاولات التى تبذلها بعض القوى الإقليمية لإبرام صفقة لتبادل الأسرى بين حماس واسرائيل، فإن ثمة مرونة سورية طارئة تجاه الوضع الفلسطينى بدت خلال زيارة الرئيس الفلسطينى محمود عباس (أبو مازن) إلى دمشق فى ٢١ يناير الماضى. هذه المرونة الطارئة ترتبط بتحسب دمشق لحل قد يمكن الوصول إليه لأزمة الملف النووى الإيرانى والأزمة اللبنانية، على نحو ربما يقود إلى تحسين العلاقات بين طهران والغرب، ويضعها هى بالتالى وحيدة فى المواجهة. ولذلك فهى تحتاج إلى غطاء عربى حتى لا تصبح عارية أمام الغرب فى حال توصله إلى صفقة مع إيران. لذا تعمدت توجيه رسائل إلى الخارج بأنها ستكون أكثر تشددا فى المستقبل فى التعامل مع فصائل المعارضة الفلسطينية على أراضيها، وخاصة مع حماس. وكان واضحا خلال زيارة أبو مازن لدمشق أن الأخيرة لم تكن لتقبل بفشل عقد لقاء بين أبو مازن وخالد مشعل. حيث تخلت سوريا عن موقفها الذى بدا حياديا فى البداية، ومن ثم تدخل وزير الخارجية وليد المعلم واجتمع بالطرفين، إضافة إلى لقاء رمضان شلح الأمين العام لمنظمة الجهاد باعتباره الوسيط بين الطرفين للتأكيد على ضرورة عقد اللقاء، حتى لو لم يكن هناك اتفاق، فعدم عقد اللقاء سيستخدم لتوجيه اتهامات لسوريا بأنها هى التى عرقلت عقده، وأنها باتت لا تملك القدرة على التأثير على خالد مشعل، وهما اتهامان لا يصبان على أية حال فى مصلحة سوريا.

وفى كل الأحوال، يمكن القول أن التحركات السورية الأخيرة على الساحة الإقليمية رسمت فقط بعض معالم التغيير فى التعاطى السورى مع الملفات الإقليمية المفتوحة، لكن اكتمال هذه المعالم سيرتبط بما سوف تؤول إليه هذه الملفات المقبلة فى مجملها على مرحلة حرجة، وعندما تحين هذه اللحظة سوف تكون السياسة الإقليمية لسوريا على أعتاب تغيير كبير.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى
acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣
Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر